



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق - كلية الشريعة

قسم الفقه الإسلامي وأصوله

أثر المصلحة المرسلّة في المستجدات الطبية

دراسة تطبيقية

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الفقه الإسلامي وأصوله

إعداد الطالب

محمد فؤاد خطاب

إشراف الدكتور

عبد الرحمن السعدي

مشرف مشارك

الأستاذ الدكتور محمد علي عجلوني

كلية الطب - جامعة دمشق

1444هـ - 2022م



الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة دمشق
كلية الشريعة
الدراسات العليا
قسم الفقه وأصوله

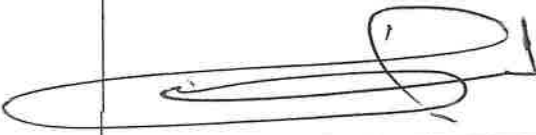
رسالة ماجستير

عنوان الرسالة: أثر المصلحة المرسل في المستجدات الطبية - دراسة تطبيقية -

إعداد الطالب: محمد فؤاد خطاب

تمت مناقشة الرسالة بتاريخ 10/5/2022م، وقام الطالب بتعديل ملحوظات لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة

الاسم	الصفة	التوقيع والتاريخ
الدكتور محمد حسان عوض	عضو	
الدكتورة هند الخولي	عضو	
الدكتور عبد الرحمن السعدي	مشرف	

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

إن هذا العمل قربة لله تعالى، ومهدى لسيدي رسول الله، صلى الله عليه وسلم، شفيح هذه الأمة،
والقائل: ((إنما الأعمال بالنيات))¹، و(من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة)².
إلى من سعيًا وحاولاً أن أكون بذرة خير وعطاء في هذه الدنيا أقدم عملي هذا لعل استجابة دعواهما
بالتوفيق قد وقعت، أو أنها قريبة، إلى رويهما كل رحمة.
إلى من ساهم في تعليمي أسس الفقه وأصوله من أساتذتي الأجلاء ومشايخي الكرام، بتواضع شديد
هذا ثمرة تعبكم وجهدكم المشكور، هو منكم وإليكم.
إلى أهلي جميعاً، وإلى محيطي القريب والبعيد، من علماء وأساتذة وأصحاب وناصحين، إلى كل من
ساهم أو له فضل علي، سواء بمؤازرة، أم نصيحة، أم كلمة طيبة، أم ابتسامة مشجعة، أنتم شركاء في القبول
عند الله، إن شاء الله.
إلى عائلتي الصغيرة زوجتي وابني وعائلته، أهدي هذا العمل.

1. البخاري في بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، رقم (1)، ومسلم في الإمامة، باب قوله
صلى الله عليه وسلم: ((إنما الأعمال بالنية))، رقم (1907)، متفق عليه.
2. أخرجه الترمذي في جامعه، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة، رقم (2730)، وأبو داود في سننه، باب الحث على طلب
العلم، رقم (3211)، حديث حسن.

شكر وتقدير

أما الشكر فالقلب به عامر، والنطق به صعب؛ لأن حقه لا تفيه الكلمات، بمن أبدأ بالشكر؟ والشكر لهم جميعاً، الشكر يشمل الكثيرين، وإن ضعفت الذاكرة فالقلب في ذكرهم لا يضعف.

أشكر كل أساتذتي الكرام: من منحتني فرصة الكتابة هذه، ومن ساعدني في تحصيل هذا العنوان واختياره، ومن نصحتني، ومن أخذ بيدي إلى ما وصلت إليه.

وأخص بالشكر أستاذي الدكتور عبد الرحمن السعدي المشرف على هذا البحث، كما أشكر الأستاذ الدكتور محمد علي العجلوني، المشرف المساعد من كلية الطب البشري.

وأولاً وأبداً الشكر لله ولي كل نعمة، نحمده ونشكره ونستهديه ونطلب رضاه.

ملخص البحث

ملخص البحث

إن التطور الباهر الذي حققته الاكتشافات العلمية الطبية في الغرب القائمة على الدراسات الجينية، بعد اكتشاف الخارطة الجينية لعموم البشر (المجين) عام 2003م، توجب علينا أن نأخذ بهذه العلوم أولاً، ثم إنزالها على الأحكام الشرعية (الكلية غالباً) بسبب:

1. أن هذه المستجدات لم ترم لها أحكام فقهية سابقة.

2. عدم إيراد الدليل الجزئي أحكاماً فقهية لهذه المستجدات.

والمصلحة المرسله القائمة على المعنى المصلحي والدالة على الأحكام الكلية وعلى مقاصد الشريعة، هي المعول عليها في استنباط أحكام شرعية للمستجدات الطبية القائمة على الدراسات الجينية من: اختبارات جينية بأنواعها، وعلاجات جينية بأنواعها، والطب الدقيق وفروعه، الذي استطاع معالجة كثير من الأمراض النادرة والمستعصية.

وبسبب عدم إبرام القياس أحكاماً شرعية جزئية لكل مستجدة، برزت ضرورة الأخذ بالمصلحة المرسله، كدليل شرعي يمكنه أن يوصلنا إلى أحكام كلية تسد ذلك العجز الأصولي، والذي أسماه البعض أزمة الدليل الجزئي، ولتحقيق المعنى المصلحي في المستجدات (الفروع)، كان لابد من استقراء أصول الشريعة الجزئية المتاحة للوصول إلى الدليل الكلي المرسل بهدف قياس المعنى المصلحي في الفرع عليه.

هذه التشخيصات والعلاجات الجينية مستجدات طبية هامة، تساهم في الحفاظ على حياة الانسان، لكن إن تطبيق هذه المستجدات بحاجة إلى أحكام شرعية لتكون في مقاصد الشريعة.

المقدمة

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدي رسول الله الصادق الوعد الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

تنقسم الأدلة الشرعية إلى أدلة أصلية: القرآن، السنة، الإجماع، والقياس، وأدلة تبعية تقف على رأسها المصلحة المرسل، المصلحة التي اختلفت فيها أقوال العلماء القدامى بين مؤيد ومعارض، والخلاف لم يكن إلا خلافاً لفظياً، أساسه خلاف على المصطلح الفقهي، الذي بدأ يتبلور في مراحل لاحقة، ومن ضمن المصطلحات التي تبلورت مصطلح الاستدلال المرسل، الذي حدد ملامحه النهائية كاستدلال بمفهوم خاص الإمام الجويني، وأطلق عليه هو والإمام السمعاني (المصلحة المرسل)، والمعنى المصلي الذي أخذ به الصحابة الكرام هو أثر الاستدلال المرسل (المصلحة المرسل)، الأثر الذي بني عليه الحكم الشرعي؛ كونه علة العلة.

المصلحة المرسل (أو المعنى المصلي المرسل) لم يؤخذ بها من قبل المعارضين بسبب عدم الانضباط، الانضباط الذي تتمتع به العلة القياسية، وما الإرسال في المصلحة المرسل إلا لإطلاقها عن الأصول الجزئية، لكنها ليست مرسل عن أصول الشريعة الجزئية والكلية المستقرأة، كما أنها ليست مرسل عن الأحكام الشرعية كدليل كلي شرعي أصلي، وما الإرسال حسب بعض المعاصرين إلا لتمييزها عن القياس الشرعي، ولقد نالت عند بعض القدامى وبعض المعاصرين صفة القياس الكلي.

وبالرغم من أن الهدف الرئيسي للشارع هو المصلحة بمفهومها العام، المنصوصة والمستنبطة، إلا أنه حسب آراء كثير من العلماء تم استبدال التعليل بمقاصد الشريعة والمصلحة المرسل بالعلة القياسية، ونتيجة

عدم كفاية الدليل الجزئي، وتكامل الأدلة الجزئية مع بعضها وَجَدَ الدليل الكلي عن طريق استقراء المعاني المصلحية الجزئية للوصول إلى المعنى المصلحي المرسل، وتشكلت ثنائية العلاقة بين الدليلين، هذا وإن إنزال المستجدات الطبية على الدليل الكلي: يعني إمكانية التعليل بالمصلحة المرسلة، وظهور أثرها بإنزال الحكم الشرعي على المستجدات، فلولا الأصول الجزئية وتكاملها مع بعضها لما وجد الاستقراء ولما وجد الدليل الكلي أو المصلحة المرسلة، وهذا هو أثر المصلحة المرسلة كدليل شرعي في المستجدات الطبية، وذلك في إظهار المعنى المصلحي في المستجدات عن طريق المناسبة المرسلة والاستدلال المرسل والمحافظة على مقاصد الشريعة، وقاعدة ذلك كله: استقراء نصوص الشريعة لإظهار المعنى المصلحي في الدليل الكلي المرسل المستنبط، ثم الاستدلال على المعنى المصلحي في الفرع والمؤثر في الحكم الشرعي وذلك بقياس جنسه على جنس نظيره في الدليل الكلي المستنبط.

إن الأخذ بالتطورات العلمية الطبية هو حكم شرعي يرقى إلى مستوى الواجب حسب القاعدة (ما لم يتم الواجب إلا به فهو واجب)؛ لأنها تمس حياة وجوه الإنسان، والمصلحة المرسلة كدليل كلي أنزلت هذه المستجدات على أحكام الشرع الكلية، بطريقة أبرزت فيها حقاً ضرورة العلاقة ما بين الدليلين الكلي والجزئي للوصول إلى المعنى المصلحي في (درء المفاسد وجلب المصالح)، فالحكم الشرعي.

ما تبين خلال هذه الدراسة أن للمصلحة المرسلة شواهد كثيرة أولها شاهد الضرورة، الذي أدخلها حيز الاستدلال وحيز القياس الكلي، وشاهد آخر هو مقاصد الشريعة، الذي تدل عليه المصلحة المرسلة وهو رديف لها، والذي انعكس إيجاباً على التكيف الفقهي للمستجدات الطبية.

تم إنزال الدراسات الجينية التي تم تناولها في البحث على أحكام الشرع من خلال قاعدة (درء المفاسد وجلب المصالح)، التي هي علة مقاصد الشريعة والمصلحة المرسلّة بآنٍ واحد، وعلة كل مصلحة وكل معنى مصلحي.

أهمية البحث

يمكن تلخيص أهمية البحث في النقاط التالية:

1 - إظهار أثر المصلحة المرسلّة في الدراسات الجينية، الذي هو المعنى المصلحي المؤثر في الحكم الشرعي، أي ضرورة إيجاد أحكام شرعية فقهية للدراسات الجينية التي سيتم تناولها في البحث، من اختبارات وعلاجات جينية والطب الدقيق وفروعه، دليلها المصلحة المرسلّة.

2 - إظهار العلاقة بين المصلحة المرسلّة ومقاصد الشريعة المبنية على درء المفسد وجلب المصلح، والتي أثرها هو المعنى المصلحي المؤثر في الحكم الشرعي، إن شرط اعتبار المصلحة المرسلّة كدليل شرعي هو المحافظة على مقاصد الشريعة حين البحث عن الحكم الشرعي للدراسات الجينية، أي: إظهار أثر المصلحة المرسلّة بالمحافظة على مقاصد الشريعة.

3. إظهار الدقة في إنزال المستجدات الطبية المتناولة على الأحكام الشرعية من خلال المصلحة المرسلّة المحافظة على مقاصد الشريعة، أي: من خلال تغليب المصلح على المفسد وجلبها أو العكس مع درء المفسد، وفي كليهما مصلحة قائمة على المعنى المصلحي لأنه علة العلة، ومن خلال العلاقة ما بين الدليل الكلي والدليل الجزئي، وترجيح الدليل الكلي على الدليل الجزئي، إلا في الحالات الاستثنائية المؤقتة الاضطرارية.

4 . إن إنزال المستجدات الطبية المتناولة على الأحكام الشرعية بدلالة المصلحة المرسلّة يعني حفظ الدين في كليات الشريعة، والتي منها المصلحة المرسلّة (كلية مستنبطة تقابل الكلية المنصوصة)، إلى جانب الأصول

الجزئية، كما تعني أن يؤثر المعنى المصلحي في الفرع (المستجدة) على الحكم الشرعي، بهدف درء المفسد وجلب المصالح مقصد الشارع العام.

5 - إن التعليل بمقاصد الشريعة الذي هو التعليل بالمصلحة المرسل، أو التعليل بقاعدة (درء المفسد وجلب المصالح)، يساهم في توسيع طرق التعليل وإيجاد الأحكام الشرعية للمستجدات الطبية، كما يساهم أيضاً في التجديد بالرجوع إلى أصول الدين، أي: الرجوع من خلال المصلحة المرسل وأثرها ومقاصد الشريعة إلى كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

أسباب اختيار الموضوع

- 1 - الجمع بين الجانبين الطبي والفقه في بحث واحد بهدف إظهار أثر المصلحة المرسل في المستجدات الطبية الذي هو المعنى المصلحي المؤثر في الحكم الشرعي.
- 2 - إظهار الحكم الشرعي للدراسات الجينية.

حدود البحث

وحدود البحث هي حدود أثر المصلحة المرسل في هذه المستجدات الطبية التي تم ذكرها، لذا كان لا بد من تناول شروط إظهار هذا الأثر، التي هي: مقاصد الشريعة، والاستدلال المرسل، والمناسب المرسل

الملائم، وقبل ذلك إثبات حجية المصلحة المرسله وشروطها وخصائصها؛ لأن إظهار الأثر لا يكون إلا بإظهار المؤثر وإثبات حجته توطئة لإظهار الأثر خلال عرض البحث.

إشكالية البحث

هناك تساؤلات عديدة تمت الإجابة عليها في السياق العام للبحث، منها:

- 1- ما هي أهمية إظهار أثر المصلحة المرسله في الدراسات الجنينية كمستجدات طبية، أي مدى أهمية إظهار المعنى المصلحي الكلي المستنبط في إدراج الأحكام الشرعية للدراسات الجنينية المتناولة كأثر للمصلحة المرسله، ومدى أهمية الاستدلال المرسل في إظهار المعنى المصلحي في الفرع، وما هو الاستدلال المرسل.
- 2- عدم التفصيل في الأحكام الشرعية القائمة على المعاني المصلحية المرسله، والمبرمة بخصوص الدراسات الجنينية، من قبل مجمع الفقه الإسلامي، وبعض المؤلفين في الدراسات السابقة.

هدف البحث

- 1- يعني أثر المصلحة المرسله في الدراسات الجنينية المعنى المصلحي في الفرع والمؤثر في الحكم الشرعي والمحافظة على مقاصد الشريعة، أو هو الوجه الآخر لها، والاستدلال المرسل هو الوصول إلى (أو الاعتماد على) المعنى المصلحي في الفرع (المستجدات)، ويكون ذلك عن طريق قياس جنس المعنى المصلحي في الفرع على نظيره في الدليل الكلي المستنبط بالاستقراء بجماع (درء المفاسد وجلب المصالح).

- 2- إن ثنائية العلاقة بين الدليلين الكلي والجزئي تظهر مدى أهمية التكامل بينهما في الوصول إلى الحكم الشرعي، ولا أدل على ذلك من أن الدليل الكلي يقوم على استقراء الدليل الجزئي ويهيمن عليه.
- 3- إن إظهار أثر المصلحة المرسل في الدراسات الجينية يعني إما القبول بهذه الدراسات حال غلبة الإيجابيات أو رفضها حال غلبة السلبيات.

الدراسات السابقة

لقد وقفت على دراسات سابقة عديدة، لكنها لم تتقاطع مع هذا البحث إلا بالعنوان دون المضمون، وعلى العكس تم الوقوف على عدة دراسات جامعية سابقة، تحت عناوين مختلفة عن عنوان هذا البحث لكنني استفدت من كل منها في جزئية معينة، تحمل معنى مفيداً:

1. الوصف المناسب لشرع الحكم، أحمد محمود عبد الوهاب الشنقيطي، أصل الكتاب أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في أصول الفقه، المجلس العلمي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، وزارة التعليم العالي، ط:1، المدينة المنورة، الناشر عمادة البحث العلمي، (1415هـ - 1997م) تناول الباحث تعريف القياس وأنواعه، وتعريف المناسبة والمناسب وأنواعه حسب الشافعية ومتأخري الحنفية كصاحب التحرير وشارحه: الملغى والغريب والمؤثر والملائم والمرسل، والمناسب المرسل وأنواعه.

- 2 . نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، أحمد الريسوني، أطروحة دبلوم للدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، (1409هـ - 1989م)،

سلسلة الرسائل الجامعية (1)، ط:4، هيرندن . فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، (1416هـ . 1995م)، لقد عرّف الباحث نظرية المقاصد بشكل عام ثم بشكل خاص عند الإمام الشاطبي، وتعرض لتطور هذا المفهوم تاريخياً، ومؤسس هذا المصطلح هو الجويني والغزالي من بعده، وكثير من القدامى قد عللوا بذرء المفاصد وجلب المصالح منهم: الفخر الرازي والعز بن عبد السلام وغيرهما، وفقه المصلحة بمفهومها العام والمرسل هو فقه الصحابة قبل أن يكون مذهباً للمالكية، والمصلحة هي أصل مستقل بنفسه، وهو مقصد الشارع في جلب المصلحة ودرء المفسدة، والاجتهاد يقوم على كلا الدليلين الكلي والجزئي ومعرفة مقاصد الشريعة.

3. المصلحة كأساس لتقرير الأحكام الشرعية - دراسة مقارنة بالقانون، مبارك حفيظة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم الإسلامية، تخصص شريعة وقانون، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران - السانيد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، (1433 - 1334هـ. 2012 . 2013م)، تناولت المصلحة بشكل عام: تحقيقها والاستدلال بها، كما تناولت المصلحة المرسلة، والاستدلال بالدليل الكلي، وتكامل العلاقة بين الدليل الكلي والجزئي، الضرورة الخاصة (الحالات الاضطرارية) هي مصلحة مرسلة، إبراز أهمية المصلحة والمصلحة المرسلة ومقاصد الشريعة والتجديد في الاجتهاد الفقهي وفي أصول الفقه، وأهمية التكامل بين الدليل الكلي والجزئي، المصلحة المرسلة هي مرسلة عن الدليل الجزئي، أي: مرسلة لتمييزها عن القياس كما قال الغزالي وغيره، والمصلحة المرسلة معتبرة بحكمها العام ودلالاتها القطعية كدليل كلي، وعليه فإن المصالح المسكوت عن اعتبارها أو إلغائها أمر وهمي فرضي لا يمكن انطباقه على أي واقعة من الوقائع؛ لأنها تقوم أساساً على ثنائية العلاقة بين الدليل الكلي والدليل الجزئي، كما أن المصلحة المرسلة تقوم على استقراء الأصول المعينة والمعاني المصلحية.

الجديد في البحث

الجديد في البحث هو إثبات أهمية المعنى المصلحي الذي تقوم عليه المصلحة المرسلّة، وهو كأثر لها مؤثر في الحكم الشرعي، هذا المعنى الذي أخذ به الصحابة وجميع المذاهب الفقهية هو علة العلة، العلة التي هي (درء المفاسد وجلب المصالح)، ولولا علة العلة لما وجدت العلة، لذا كان الاستدلال المرسل هو الاعتماد على المعنى المصلحي في الحكم، وذلك بقياس جنسه على جنس المعنى المصلحي في الدليل الكلي المستنبط في القياس.

منهج البحث

إن المنهج المتبع في هذه الدراسة هو منهج استقرائي، تحليلي مقارنة، وصفي وتطبيقي. فالمنهج استقرائي بسبب تتبع آراء العلماء القدامى والمعاصرين فيما يخص تعريف المصلحة المرسلّة والاعتداد بها دليلاً شرعياً يقوم على كليات الشريعة وقواعدها العامة، ومدى صلاحيتها لإنزال المستجدات الطبية المنضوية تحت عنوان البحث وتفرعاتها على أحكام الشرع، وهو تحليلي مقارنة بسبب استعراض الآراء ومناقشتها والموازنة بين الإيجابيات والسلبيات، أما كونه منهجاً وصفاً فبسبب وصف المستجدات الطبية كما هي، وهو منهج تطبيقي بسبب تطبيق الأحكام الشرعية، الدالة عليها المصلحة المرسلّة، على المستجدات الطبية.

لقد تم استشفاف معاني أقوال العلماء القدامى والمعاصرين من مختلف المذاهب الفقهية، ثم جمعها ومقارنتها، فمثلاً المعنى المصلحي الذي بني عليه هذا البحث، عمل به الصحابة رضوان الله عليهم، وذكره

الغزالي حين قال: (الاستدلال المرسل هو الاعتماد على المعنى المصلحي في الفرع)، وذكره الشافعي والجويني حين قال في البرهان: إن الشافعي قد أخذ بالمعاني التي تعود إلى أصول الشريعة وقواعدها العامة.

أما طريقة الكتابة فقد جعلت الآيات القرآنية في المتن بالرسم العثماني، أما الأحاديث النبوية الشريفة فإن وجد تخريج الحديث الشريف في الصحيحين أو أحدهما اكتفي بذلك، وإلا فيتم إخراجها من كتب السنن الأربعة، ثم يذكر الحكم على الحديث من كتب التخريج الحديثية، وبالنسبة لتراجم الأعلام فتمت الترجمة لمن ورد ذكرهم في المتن من الفقهاء وعلماء الأصول، أما المعلومات الطبية الحديثة فتم نهلها من مصادر متنوعة منها النشرات الدورية، وأبحاث المراكز الطبية العالمية، والمؤتمرات الطبية العالمية، وآراء العلماء، ونتائج الأبحاث، والنشرات الالكترونية.

خطة البحث

تم تناول البحث في فصل تمهيدي وثلاثة فصول رئيسية:

الفصل التمهيدي: بيان حقيقة مفردات العنوان والألفاظ ذات الصلة

ويتكون من ثلاثة مطالب:

المبحث الأول: تحقيق معنى المصلحة المرسلة وأثرها

المطلب الأول: تعريف المصلحة المرسلة وأثرها المعنى المصلحي

المطلب الثاني: الاستدلال المرسل والمناسب المرسل

الفرع الأول: الاستدلال المرسل

الفرع الثاني: المناسب المرسل

المبحث الثاني: المستجدات الطبية

المطلب الأول: الهندسة الوراثية والعلاج الجيني

المطلب الثاني: الطب الدقيق

المطلب الثالث: الجينوم البشري

المبحث الثالث: المعنى المصلحي في حجية المصلحة المرسلة وخصائصها وشروطها

المطلب الأول: المعنى المصلحي في حجية المصلحة المرسلة

المطلب الثاني: المعنى المصلحي في خصائص المصلحة المرسلة

المطلب الثالث: المعنى المصلحي في شروط المصلحة المرسلة

الفصل الأول: أثر المصلحة المرسلة في الجينوم البشري والعلاجات الجينية

ويتكون من مبحثين هما:

المبحث الأول: المعنى المصلحي المرسل في الجينوم البشري وتسلسله

المطلب الأول: إنزال الجينوم البشري على الحكم الشرعي

الفرع الأول: سلبيات الجينوم البشري

الفرع الثاني: إيجابيات الجينوم البشري

الفرع الثالث: الموازنة بين سلبيات وإيجابيات الجينوم البشري

المطلب الثاني: الضروريات والمصلحة المرسلة

الفرع الأول: الضروريات العامة والخاصة

الفرع الثاني: المعنى المصلحي الضروري

المبحث الثاني: المعنى المصلحي المرسل في العلاجات الجينية

المطلب الأول: إنزال العلاجات الجينية على الحكم الشرعي

الفرع الأول: سلبات العلاجات الجينية

الفرع الثاني: إيجابيات العلاجات الجينية

الفرع الثالث: الموازنة بين إيجابيات وسلبات العلاجات

الجينية

المطلب الثاني: المصلحة المرسلة والأحكام التكميلية

الفرع الأول: تطبيق الأحكام التكميلية

الفرع الثاني: المعنى المصلحي والحكم التكميلي في بعض التطبيقات

الفصل الثاني: أثر المصلحة المرسلة في الطب الجيني الوقائي

ويتكون من مبحثين هما:

المبحث الأول: المعنى المصلحي المرسل في الاختبارات الجينية

المطلب الأول: الاختبارات الجينية

الفرع الأول: أنواع الاختبارات الجينية

الفرع الثاني: متممات الاختبارات الجينية

المطلب الثاني: إنزال الاختبارات الجينية على الحكم الشرعي

المبحث الثاني: المعنى المصلحي المرسل في الطب الجيني التنبئي

المطلب الأول: التطبيقات السريرية للاختبارات الجينية

الفرع الأول: الاختبارات الجينية قبل الزواج وقبل الحمل

الفرع الثاني: الاختبارات الجينية خلال الحمل

الفرع الثالث: الاختبارات الجينية عند حديثي الولادة وعند البالغين

المطلب الثاني: إنزال الطب الجيني التنبئي على الحكم الشرعي

الفرع الأول: إيجابيات الاختبارات الجينية قبل الزواج وقبل الحمل

الفرع الثاني: حكم الاختبارات الجينية خلال الحمل

الفصل الثالث: أثر المصلحة المرسلة في الطب الدقيق

ويتكون من مبحثين هما:

المبحث الأول: المعنى المصلحي المرسل في الطب الجيني الجزيئي

المطلب الأول: الطب الجيني الجزيئي والبصمة الوراثية للأورام

الفرع الأول: أهمية الطب الجيني الجزيئي

الفرع الثاني: استطببات البصمة الجينية الوراثية للأورام وأهم معايير فحص بروفيل

الأورام السرطانية

المطلب الثاني: دلالة المصلحة المرسلة وأثرها المعنى المصلحي

الفرع الأول: المعنى المصلحي في الطب الجيني الجزئي

الفرع الثاني: إنزال الطب الجيني الجزئي على الحكم الشرعي

المبحث الثاني: المعنى المصلحي المرسل في الطب الجيني الدوائي

المطلب الأول: تعريف الطب الجيني الدوائي ونماذج تطبيقية

الفرع الأول: الطب الجيني الدوائي والنمط الجيني

الفرع الثاني: نماذج تطبيقية

المطلب الثاني: الموازنة بين إيجابيات وسلبيات الطب الجيني الدوائي

الفرع الأول: إيجابيات وسلبيات الطب الجيني الدوائي

الفرع الثاني: أثر المصلحة المرسلة في الطب الجيني الدوائي

استنتاجات

خاتمة البحث

الفهارس

الفصل التمهيدي: بيان حقيقة مفردات العنوان

والألفاظ ذات الصلة

المبحث الأول: تحقيق معنى المصلحة المرسله وأثرها

المطلب الأول: تعريف المصلحة المرسله وأثرها المعنى

المصلحة

المطلب الثاني: الاستدلال المرسل والمناسب المرسل

الفرع الأول: الاستدلال المرسل

الفرع الثاني: المناسب المرسل

المبحث الثاني: المستجدات الطبية

المطلب الأول: الهندسة الوراثية والعلاج الجيني

المطلب الثاني: الطب الدقيق

المطلب الثالث: الجينوم البشري

المبحث الثالث: المعنى المصلحة في المصلحة المرسله

المطلب الأول: المعنى المصلحة في حجية المصلحة

المرسله

المطلب الثاني: المعنى المصلحة في خصائص المصلحة

مدخل

مع تطور مفهوم الاستدلال، الذي بدأه الجصاص¹ وشيخه الكرخي² الحنفيان بفصلهما هذا المصطلح عن مصطلح القياس بعد عصر الأئمة، كان لا بد لمفهوم المصلحة المرسل التي علل بها الصحابة رضوان الله عليهم، وبدأ بالتبلور في المدرسة الجوينية - الغزالية³، أن يتطور تماشياً مع القاعدة الفقهية (لا ينكر تغير الأحكام الفقهية بتغير الأزمنة)، ودخلت المصلحة المرسل حيز الاستدلال المرسل بسبب شاهد الضرورة، وشواهد أخرى منها: التعليل بقاعدة (درء المفاسد وجلب المصالح)، والقياس على المعنى المصلي الكلي المستنبط، الذي قاس عليه الصحابة، وأخذ عنهم المالكية؛ لأن السبب في الأحكام الشرعية هو تحقيق مقاصد الشريعة في تحقيق مصالح الخلق بشقيها درء المفاسد وجلب المصالح، و(درء المفاسد أولى من جلب المصالح).

هذا الاستدلال المرسل حدد ملامحه الإمام الجويني⁴، وأخذ به من تبعه، وولد من رحم هذا الاستدلال

1 - الجصاص: أبو بكر أحمد بن علي الرازي الحنفي، المفتي، المجتهد، عالم العراق، تفقه بأبي حسن الكرخي، توفي 370هـ، انتهت إليه رئاسة المذهب الحنفي في بغداد، من تصانيفه: الفصول في الأصول، أحكام القرآن، شرح مختصر الكرخي، شرح آثار الطحاوي. انظر سير أعلام النبلاء: 341/16، الطبقة الحادية والعشرون، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، 748هـ، مؤسسة الرسالة، 1422هـ - 2001م، ط26.

2 - الكرخي: أبو الحسن عبيد الله بن الحسين بن دلال بن دهم، الكرخي البغدادي الحنفي، مفتي العراق وشيخ الحنفية، من كبار تلامذته أبو بكر الرازي الجصاص، توفي عام 340هـ، من مؤلفاته: المختصر في الفقه، رسالة في الأصول. انظر سير أعلام النبلاء: 426 / 15، الطبقة التاسعة عشرة، شمس الدين محمد بن أحمد عثمان الذهبي، 748هـ، مؤسسة الرسالة، 1422هـ - 2001م. ط26.

3 - ((المصلحة المرسل: دراسة في نشأة وتطور المفهوم))، د. جغيم نعمات مبارك، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، مج 32. العدد 108، 2017م، جامعة الكويت، الكويت. pdf.

4 - الجويني إمام الحرمين، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، ولد عام 419هـ، وتوفي عام 478هـ، من تصانيفه: نهاية المطلب في دراية المذهب، البرهان في أصول الفقه، غياث الأمم في التياث الظلم.

انظر الذهبي، الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، 748هـ، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت ط2، 1402هـ، 1982م، 43 / 53، لا

تعريف المصلحة المرسله بالشكل الذي أخذ به الأصوليون، الذين تبعوا المدرسة الجوينية - الغزالية، وفي مقدمتهم الإمام الشاطبي¹، ثم المعاصرون الذين تبعوه مثل الدكتور البوطي والشيخ محمد أبو زهرة وآخرون، والاستدلال المرسل هو الاعتماد على المعنى المصلحي في الفرع، أثر المصلحة المرسله في المستجدات².

1 - الشاطبي: إبراهيم بن موسى الغرناطي اللخمي، المكنى بأبي إسحاق المشهور بالشاطبي، العلامة المحقق، الأصولي المفسر الفقيه، اللغوي المحدث، الورع الزاهد، له مؤلفات نفيسة منها: الموافقات في أصول الفقه، والاعتصام في الحوادث والبدع، وغيرها، توفي في شعبان 790هـ. انظر سير أعلام النبلاء: 261/21، الطبقة الحادية والثلاثون، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، مؤسسة الرسالة، ط7، 1422هـ - 2001م.

2 - شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، الغزالي، المصدر السابق، (92).

الفصل الأول: بيان حقيقة المصلحة المرسلة والمستجدات الطبية والألفاظ ذات الصلة

المبحث الأول: تحقيق معنى المصلحة المرسلة وأثرها المطلب الأول: تعريف المصلحة المرسلة وأثرها المعنى المصلحي

المصلحة لغةً: مأخوذة من الصلاح وهو ضد الفساد¹، صَلَحَ الشيء صلوحاً²، وأصلح الشيء بعد فساده أقامه³.

المصلحة اصطلاحاً: المحافظة على مقصود الشرع⁴، ومقاصد الشرع خمسة وهي: حفظ الدين، النفس، العقل، النسل، والمال⁵؛ وهي ما فهم رعايته في حق الخلق من جلب المصالح ودرء المفاسد، على وجه لا يستقل العقل بدركه على حال، فإذا لم يشهد الشرع باعتبار ذلك المعنى، بل يرده، كان مردوداً باتفاق المسلمين⁶.

-
1. الصحاح، الجوهري، (1/383)، مادة (صلح).
 2. لسان العرب، ابن منظور، (2/417)، مادة (صلح).
 3. تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، (547 - 6/549)، مادة (صلح).
 4. معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، (3/303)، مادة (صلح).
 5. الصحاح، المصدر نفسه، لسان العرب، المصدر نفسه، تاج العروس، المصدر نفسه، مادة (صلح).
 6. المستصفى من علم الأصول، الغزالي، (2/482).
 7. البحر المحيط في أصول الفقه، الزركشي، (6/76).
 8. تيسير التحرير على كتاب التحرير، أمير باد شاه، (2/482).
 9. الاعتصام في الحوادث والبدع، الشاطبي، (1/354 - 352).

المرسل لغةً: مشتق من الإرسال، وهو الإطلاق وعدم التقيد¹.

المرسل اصطلاحاً: هو الوصف الذي لم يشهد له دليل خاص بالاعتبار أو بالإلغاء².

المصلحة المرسلة اصطلاحاً: لقد تطور تعريف المصلحة المرسلة تباعاً، بشكل يتناسب طرذاً مع تحديد

مفهوم هذا المصطلح، ويعتبر الإمام الجويني³ أول من حدد معالم مصطلح (المصلحة المرسلة)، وأطلق عليه

هو والإمام السمعاني⁴ اسم (الاستدلال المرسل)، وتحت هذا المفهوم عرف الجويني المصلحة المرسلة: معنى

مشعر بالحكم مناسب له فيما يقتضيه الفكر العقلي من وجدان أصل متفق عليه⁵، أما الإمام الفخر

الرازي⁶، فهو أكثر من فصل بالتعليل بالحكم، وأكثر من علل بقاعدة (درء المفاسد وجلب المصالح)، عرّف

1. معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، (2/392)، مادة (رسل).

2. المستصفى في علم الأصول، الغزالي، (1/414).

3. انظر البرهان في أصول الفقه، الجويني، (2/721).

4. السمعاني أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد التميمي السمعاني المروزي الحنفي، ثم الشافعي، ولد في مرو سنة 426هـ، وتوفي سنة 489هـ، من تصنيفاته: الاصطلاح، والبرهان، والأنساب، والقواطع (في أصول الفقه)، وتفسيره للقرآن في ثلاث مجلدات، وصحب سعد الزنجاني حتى أصبح محدثاً. انظر الذهبي، 748هـ، 1374م، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومجموعة، ط26، 1422هـ - 2001م، مؤسسة الرسالة، 114/19،

. انظر قواطع الأدلة في الأصول، السمعاني، (2/159).

5. البرهان، الجويني، المصدر السابق، (2/721).

6. الفخر الرازي: محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري، المكنى بأبي عبد الله، المعروف بابن الخطيب، الفقيه الشافعي، الأصولي المتكلم، النظار المفسر، ولد بالديار المصرية عام 544هـ، من مؤلفاته: الحصول في أصول الفقه، أساس التقديس في علم الكلام، والمسائل الخمسون في أصول الكلام، توفي سنة 606هـ، انظر الفتح المبين في طبقات الأصوليين للشيخ مصطفى المراغي، معاصر، ط2، بيروت 1394هـ. 1974م، الناشر محمد أمين دمج وشركاه.

المصلحة المرسله فقال: هي المناسب الملائم الذي لا يشهد له أصل معين بالاعتبار¹، بمعنى أنه اعتبر جنسه في جنسه، لكن لم يوجد له أصل يدل على اعتبار نوعه في نوعه، وعرفها الإمام الزركشي قائلاً²: هي التي لا يشهد لها أصل معين من أصول الشريعة، وقال: المناسب المرسل لا يشهد له أصل معين بالاعتبار، وهو المسمى المصلحة المرسله، فعند الزركشي المناسبة هي المصلحة المرسله³، وعرفها الإمام البهوتي بأنها⁴: الوصف الذي يكون في ترتيب الحكم عليه جلب منفعة أو درء مفسدة⁵، وقال الشاطبي⁶ - صاحب نظرية المقاصد - في تعريف المصلحة المرسله: هي ما سكنت عنه الشواهد الخاصة، فلم تشهد باعتباره ولا بإلغائه، كما قال: المصلحة المرسله الوجه الآخر لمقاصد الشريعة⁷، ومن خلال تعريف كل من الجويني والفخر الرازي والزركشي والشاطبي والبهوتي نجد تصريحاً مباشراً أو غير مباشر لعدم ربط المصلحة المرسله بالأصول الجزئية، وقيام المصلحة المرسله على قاعدة (درء المفساد وجلب المصالح)؛ لأن الاعتبار يعني المحافظة على مقاصد الشريعة، ومقاصد الشريعة تقوم على (درء المفساد وجلب المصالح)، وإذا كانت المناسبة

1.. المحصول في علم الأصول، الرازي، م، (5/167).

2. الزركشي: بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر التركي، المصري، الزركشي، الملقب ببدر الدين، المكنى بأبي عبد الله، الفقيه الشافعي، الأصولي، المحدث، ولد في القاهرة سنة 745 هـ، من شيوخه الأسنوي، والبلقيني، من مؤلفاته في أصول الفقه: البحر المحيط في أصول الفقه، توفي سنة 794 هـ، انظر طبقات الشافعية: 761/3، تحقيق د. الحافظ عبد العليم خان، ط1، بيروت 1407 هـ، عالم الكتب.

3. البحر المحيط في أصول الفقه، الزركشي، باب مسالك العلة، (4/194).

4. البهوتي: منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي، 1051 هـ، 1641م، شيخ الحنابلة بمصر في عصره، نسبته إلى بهوت في غربية مصر، من مؤلفاته: الروض المربع شرح زاد المستنقع المختصر من المقنع، وكشاف القناع عن متن الإقناع للحجاوي، ودقائق أولي النهى لشرح المنتهى، انظر الأعلام للزركلي: 307/7، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي، 1396 هـ، ط15، 1396 هـ - 2002م، دار العلم للملايين.

5 الشافيات بشرح مفردات الإمام أحمد، البهوتي.

7. الاعتصام في الحوادث والبدع، الشاطبي، (352 - 1/354).

تتضمن المصلحة المرسلّة فإن المصلحة المرسلّة المتضمّنة في المناسبة هي سبب دخول المناسبة في مقاصد الشريعة؛ لأن المصلحة هي التي تدل المناسبة على العلة، وعلى مقاصد الشريعة في الحفاظ على المصلحة بشقيها درء المفساد وجلب المصالح، بهذا تكون مقاصد الشريعة هي من أقوى الشواهد التي تدخل المصلحة المرسلّة حيز الاعتبار.

لقد تتلمذ الشاطبي في المدرسة الجوينية - الغزالية، وتتلّمذوا جميعهم في مدرسة الصحابة رضوان الله عليهم، وتبع الشاطبي كثيرٌ من المعاصرين في تعريفهم للمصلحة المرسلّة، منهم: البوطي وأبو زهرة، ومحمد أحمد بوركاب، حيث عرفها البوطي¹: كل منفعة داخلية في مقاصد الشارع، دون أن يكون لها وجنسها القريب شاهد بالاعتبار أو الإلغاء، وعرفها أبو زهرة²: المصالح الملازمة لمقاصد الشارع الإسلامي، ولا يشهد لها أصل خاص بالاعتبار أو الإلغاء، وعرفها محمد أحمد بوركاب³: هي عبارة عن أخذ حكم في حادثة معينة من مجموع نصوص، بحيث لو انفرد كل منها لم يفدنا ذلك الحكم.

من مجمل ما عرفه العلماء للمصلحة المرسلّة يمكن القول: المصلحة المرسلّة هي أولاً درء المفساد وجلب المصالح حسب مقاصد الشارع، ويشهد لها جنسها البعيد، (وشواهد أخرى كثيرة منها مقاصد الشريعة والاستقراء وغير ذلك)، وهي ثانياً المناسب للملائم، المتواتر، المؤثر، الكلي، والقطعي الدلالة، بسبب التواتر المعنوي الناجم عن استقراء جزئيات الأحكام، والدالة بمجموعها على حكم كلي، لا يمكن لأي أصل جزئي بمفرده الدلالة عليه، وهي ثالثاً الاستدلال المرسل.

أما التعريف المختار للمصلحة المرسلّة فهو: المعنى المصليحي القائم على الاستقراء والاستدلال.

1. ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية، البوطي، (330).

2. أصول الفقه، محمد أبو زهرة، (291).

3. محمد أحمد بوركاب، المصالح المرسلّة وأثرها في مرونة الفقه الإسلامي، بوركاب محمد أحمد (1423هـ)، خاتمة الكتاب.

والتعريف المختار للمعنى المصلحي هو: المعنى المستدل به على الحكم الشرعي.

استطراد على التعريف:

بعد أن أدخل الجويني ومن بعده الغزالي¹ المصلحة المرسلّة في علم الأصول، نقل الشاطبي² وغيره من العلماء القدامى كالفخر الرازي³، تحقيق المناط من دائرة القياس إلى دائرة الاجتهاد عموماً، ومنهم من أطلق على القياس بالمصلحة المرسلّة القياس العام⁴ أو القياس المرسل أو الكلي⁵، وحجتهم في ذلك أن المصلحة في درء المفاسد وجلب المصالح هي مقصد الشارع، فتم استبدال ضيق حيز القياس برحابة الاجتهاد عموماً؛ وعلى العكس فقد تم مسبقاً استبدال المصلحة بالظنية بحجة الانضباط⁶، علماً أن المناسب الملائم في المصلحة المرسلّة مؤثر في الحكم كالمناسب المؤثر في القياس⁷، إن الوصول إلى المعنى المصلحي في الدليل الكلي المستنبط بالاستقراء ثم الاستدلال به على المعنى المصلحي في الفرع المؤثر في الحكم هو المصلحة

1. الغزالي: محمد بن محمد بن محمد أبو حامد الغزالي الطوسي 505 هـ، الفقيه الشافعي الأصولي، المفسر. اشتهر بقوة الحفظ وشدة الذكاء، نال مكانة مرموقة في عصره، من مؤلفاته: الوجيز في أصول الفقه، البسيط والوسيط والمستصفى وإحياء علوم الدين. انظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: 216/4، أبي العباس شمس الدين بن أحمد بن خلكان، 681 هـ، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

2. الموافقات في أصول الشريعة، الشاطبي، (7/26).

3. انظر مناظرات الفخر الرازي، الفخر الرازي، (25). انظر المحصول في علم الأصول، الفخر الرازي، (240. 291. 389 / 2) المصدر السابق.

4. نقل أحمد أحمد محمود عبد الوهاب الشنقيطي في كتابه (الوصف المناسب لشرع الحكم)، أن العز بن عبد السلام يرى أن القياس نوعان: أحدهما القياس الشرعي، والآخر عام، وهو الذي يندرج تحت علة عامة، بمعنى أن التعليل بالمصلحة يكون بشهادة الأصول والقواعد العامة وإن لم يشهد لها نص معين؛ (306)، انظر قواعد الأحكام، العز بن عبد السلام، (2/260).

5. الذي دعاه القياس المرسل هو ابن رشد الحفيد. انظر بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ابن رشد الحفيد، (2/22)، أحال إليه الريسوني، أحمد، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، (376).

6. انظر الموافقات، الشاطبي، (1/254)، المصدر السابق. أحال إليه أحمد الريسوني، (23)، المرجع السابق.

7. انظر التقرير والتحبير شرح تحرير الكمال، ابن أمير الحاج، (3/159).

المرسلة، والتعليل بالمصلحة المرسلة (درء المفاسد وجلب المصالح)، هو القياس الكلي بعد نقل تحقيق المناط من دائرة القياس إلى دائرة الاجتهاد.

فلتحقيق المصلحة المرسلة والمعنى المصلحي مرحلتان أولاً الاستقراء ثم الاستدلال على المعنى

المصلحي في الفرع بقياس جنسه على جنس المعنى المصلحي في الدليل الكلي العام المستنبط

بالاستقراء.

المطلب الثاني: الاستدلال المرسل والمناسب المرسل

المناسبة المرسلة والاستدلال المرسل رديفان للمصلحة المرسلة، والمناسبة هي الدالة على علة الحكم، والمناسبة المؤثرة تحتوي على المصلحة المنصوصة، أما المناسبة الملائمة المرسلة فتحتوي على المصلحة المرسلة، من أجل هذا قال الإمام الزركشي: المصلحة المرسلة هي المناسبة¹، وقال الجويني والسمعاني: المصلحة المرسلة هي الاستدلال المرسل²، هذا وإن اعتبار المصلحة المرسلة إنما هو لأنها دليل شرعي كلي يوافق مقاصد الشرع، ولقد عرف الغزالي المصلحة المرسلة: أنها المحافظة على مقاصد الشرع حين عرف المصلحة المرسلة بأنها تعرف لا بدليل واحد، بل بأدلة لا حصر لها من الكتاب والسنة وقرائن الأحوال³، ومن بعده عرفها الشاطبي: بأنها الوجه الآخر لمقاصد الشريعة، فالمصلحة المرسلة معتبرة طالما أن مقاصد الشريعة هي المعتمدة، وما اعتبار الزركشي المصلحة المرسلة أنها هي المناسبة إلا لأن المناسبة الملائمة مقصد من مقاصد الشريعة، التي تقوم أساساً هي المناسبة الملائمة على المصلحة المرسلة.

1. البحر المحيط في أصول الفقه، الزركشي، المصدر السابق، (194).

2. انظر البرهان، الجويني، (2/721)، السمعي. قواطع الأدلة في الأصول، السمعي، المصدر السابق، (2/159).

3. انظر المنحول من تعليقات الأصول، الغزالي، (361)، وما التواتر المعنوي الذي ابتدعه الشاطبي إلا دلالة على أنه كان يسير على خطى الغزالي، انظر الموافقات، الشاطبي، (1/36).

الفرع الأول: الاستدلال المرسل

الاستدلال بأخص معانيه هو (عبارة عن استثمار القواعد والقوانين العقلية، والقواعد الكلية الشرعية المناسبة للتوصل إلى أحكام شرعية مناسبة لمجموعة من القضايا المستجدة)¹، وهذا يوافق تعريف الجويني للاستدلال (معنى مشعر بالحكم، مناسب له فيما يقتضيه الفكر العقلي من وجدان أصل متفق عليه)²، (وإذا وجد المعنى المناسب من غير شاهد قريب يشهد له فذلك هو الاستدلال المرسل الذي هو المصلحة المرسلة في لسان الأصوليين بعد الجويني)³.

هذا وإن الالتفات إلى المعاني قد كان معلوماً في الفترات واعتمد عليه العقلاء، حتى جرت بذلك مصالحهم وأعملوا كلياتها على الجملة، وإن التمسك بالمعاني الكلية التي ترجع إلى أصول الشرع وقواعده الكلية هي الدليل الكلي⁴، والدليل الكلي المستنبط هو الدليل على أثر المصلحة المرسلة (المعنى المصلحي)، ويعتبر إمام الحرمين أول محدد لهذا المصطلح ومميز له، وكل من جاء بعده، فكلامهم آيل إلى كلامه، وبدأ الغزالي الاستدلال بالكليات عن طريق الاستقراء، وذلك للحفاظ على الضروريات التي ذكرها في المستصفى⁵، وأخذ بها الشاطبي لتحقيق الضروريات (ما لم يتم الواجب إلا به فهو واجب)⁶ ولرفع الحرج الذي أخذ به الغزالي أيضاً في شفاء الغليل⁷، هكذا وُجِدَ شاهد الاستدلال بمعناه الخاص، أو الاستدلال

1. مفهوم الاستدلال عند الأصوليين وتطور دلالاته، المحمودي عمر، باحث في العلوم الشرعية بالمغرب، Pdf، 16 ص.

2- البرهان، الجويني، (2/721).

3. مفهوم الاستدلال عند الأصوليين وتطور دلالاته، المحمودي عمر، المرجع السابق.

4. انظر المستصفى، الغزالي، (2/482)، المصدر السابق، الموافقات، الشاطبي، (2/307)، المصدر السابق، انظر فقه المصلحة المرسلة وتطبيقاته المعاصرة، حسان، حسين حامد، (26- 27).

5. المستصفى من علم الأصول، الغزالي، المصدر السابق، (2/482).

6. انظر الاعتصام في الحوادث والبدع، الشاطبي، (2/129).

7. شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، الغزالي، (79).

المرسل مضافاً إلى شاهد الضرورة، والاستدلال المرسل هو: ضرورة التمسك بالمعاني الكلية التي ترجع إلى أصول الشرع وقواعده العامة¹، وما قاله الغزالي: الاستدلال المرسل يعني الاعتماد على المعنى المصلحي، الذي يظهر في الفرع من غير استشهاد بأصل معين²، فهو المناسب للملائم، الذي لم يشهد له أصل معين، يردنا إلى أن المصلحة المرسلة هي الاستدلال المرسل³، الاستدلال الذي يُظهر أثر المصلحة المرسلة.

الفرع الثاني: المناسب المرسل

إن الحديث عن المصلحة المرسلة يدعو للحديث عن المناسب المرسل (الوصف المرسل) ، الذي قد يدخل هذه المصلحة في مقاصد الشريعة ويجعلها معتبرة⁴ لأن المناسبة المرسلة الملائمة تتضمن المصلحة المرسلة (المعنى المصلحي) المعبرة عن مقاصد الشارع في درء المفاسد وجلب المصالح، ولقد عرف الزركشي المناسب المرسل: هو الذي لا يشهد له أصل معين بالاعتبار ولا بالإلغاء وهو المسمى المصلحة المرسلة⁵، وعرفه الغزالي: هو مناسب ملائم لا يشهد له أصل معين⁶، لكن تشهد له نصوص الشرع ووكلياته وقواعده؛ ولقد وافق تعريف العلماء للمناسب المرسل - الذي يوافق تعريفهم للمصلحة المرسلة - ما قاله الزركشي: إن المصلحة المرسلة هي المناسبة⁷ أي: أنها مناسبة ملائمة ومؤثرة في الحكم، لكن لا يلزم

1. البرهان، الجويني، (1121-2/1122).

2. شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، الغزالي، المصدر السابق، (92).

3. البرهان، الجويني، المصدر السابق، (2/721)، قواطع الأدلة في الأصول، السمعاني، المصدر السابق، (2/159).

4. انظر التقرير والتحبير شرح تحرير الكمال، المصدر السابق. (3/159)، انظر ضوابط المصلحة، المرجع السابق، (327).

5. البحر المحيط في أصول الفقه، باب مسالك العلة، الزركشي، المصدر السابق، (4/194).

6. المستصفي، الغزالي، دار إحياء التراث العربي، (1/139)، شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، المرجع نفسه،

(92).

7. انظر البحر المحيط، المصدر السابق، (4/194).

بالضرورة أن يكون الوصف المناسب المرسل علة للحكم أو مؤثراً فيه، وإلا لما تخلف ذلك في الوصف المناسب الملغى¹، فلا بد أن تكون المصلحة المرسله المترتبة على المناسب المرسل داخلة في مقاصد الشارع حتى يكون مناسباً مرسلأً ملائماً ومؤثراً في الحكم الشرعي، فالمناسبة المرسله الملائمة المعتبرة تعني اعتبار المصلحة المرسله، ويستدل على ذلك بالنظر في مقاصد الشريعة القائمة على درء المفاسد وجلب المصالح، فالمناسب المرسل المعتبر هو وصف يلزم من ترتيب الحكم عليه حصول مصلحة أو دفع مفسدة حسب مقاصد الشريعة، أي: هو الدال على العلة، ومن ثم علة العلة، والملاءمة تعني أولاً ملاءمة جنس الحكم، وتعني ثانياً ملاءمة مقاصد الشارع.

1- انظر التقرير والتحبير شرح تحرير الكمال، ابن أمير الحاج، المصدر السابق، (3/159).

المبحث الثاني: المستجدات الطبية

المطلب الأول: الهندسة الوراثية والعلاج الجيني

يطلق على الهندسة الوراثية التعديل الوراثي، وهو تعديل بشري مباشر للشفرة الوراثية، لأي كائن حي بطريقة لا تحدث في الظروف الاعتيادية، ولكن عبر التكنولوجيا الحديثة، ويعتبر أي كائن حي (يتم إنتاجه) باستخدام هذه التقنيات كائناً معدل وراثياً، ولقد كانت البكتريا هي أول الكائنات التي تمت هندستها وراثياً عام 1973م، وتم تسويق الأنسولين التي تنتجها هذه البكتريا عام 1982م، ومن ثم تلتها الفئران عام 1974م؛ وبدأ بيع الغذاء المعدل وراثياً منذ عام 1994م¹؛ ولقد طبقت الهندسة الوراثية في مجالات عدة تتضمن البحث والتقنيات الحيوية والطب²، وفي المجال الطبي يمكن تعريف الهندسة الوراثية أو علم الجينات بأنه مصطلح يطلق على التقنية التي تغير المورثات (الجينات)، ويبحث في الأجنة وإجراء التجارب عليها، وفي عمليات أطفال الأنابيب، لأجل التحكم في المورثات المحمولة على الحمض النووي DNA، والتي تحمل ملايين الصفات الوراثية للإنسان³ فالهندسة الوراثية عبارة عن عملية تغيير وتحويل في ترتيب الجينات في الحمض النووي DNA، أو استبدالها بجينات أخرى بعدة طرق كالاستساح، أو القطع واللصق، أو الإدخال إلى الحمض النووي DNA المراد تعديله بهدف العلاج أو التصميم؛ لأن التعديل الجيني يشمل: العلاج الجيني، والتصميم الجيني.

1 - تجارب على الهندسة الوراثية في موسكو. RT-Arabic. (26 تشرين الثاني 2014م). <https://Arabic.rt.com>

إجراء أول عملية لتعديل الجينات الوراثية للبشر. (16 نيسان 2018م). موقع ديلي ميل. <https://www.you.7.com>

2 - إجراء أول عملية لتعديل الجينات الوراثية للبشر. المرجع نفسه.

3 - انظر (مسائل شرعية في الجينات البشرية)، القره داغي عارف علي عارف، (9)، نقلاً عن جريدة المسلمون العدد: 283، (5)، (التنبؤ الوراثي)، هارسيناي، زولت وآخرون، سلسلة عالم المعرفة، العدد: 130، (24).

هذا وإن للهندسة الوراثية تقنيات متعددة منها: الاستنساخ، والعلاج بالخلايا الجذعية، والعلاج الجيني، والأخير سيكون هو والطب الدقيق موضوع هذا البحث، وتم تعريف العلاج الجيني كالتالي: (تقنية لتصحيح الجينات المعيبة المسؤولة عن حدوث مرض ما)¹، وعرفه آخرون: (استعمال الجينات كدواء)، أو هو² استصلاح الجينات غير السوية والتي كانت طفرتها سبباً للمرض).

ومفهوم العلاج الجيني: هو تقنية تجريبية، تستخدم الجينات، بهدف العلاج أو منع المرض، وذلك عن طريق إصلاح الخلل في الجين المعطوب، أو تطويره، أو استئصال الجين المسبب للمرض واستبداله³، فيقوم العلاج الجيني على إجراء تغيير في المادة الوراثية، وذلك بنقل جزء من الحمض النووي في نواة الخلية، ويكون هذا بطرق مخبرية متعددة، وفق خطوات علمية دقيقة ومحددة، والعلاج الجيني ليس مقتصرًا على الأمراض الوراثية، بل يمتد أيضاً إلى الأمراض الجينية المكتسبة⁴.

المطلب الثاني: الطب الدقيق أو الطب الشخصي:

نشأ الطب الدقيق لتنبه العلماء لوجود اختلاف في التكوين الجيني للمرضى، أو ما يسمى بالبصمة الوراثية الخاصة بكل مريض، في بادئ الأمر استعمل مصطلح الطب الشخصي في حقل الوراثة، حيث لعب استعمال المعلومات الوراثية دوراً رئيسياً في جوانب من الطب الشخصي أو تشخيص المرض، لاحقاً توسع

المصطلح

- 1- العلاج الجيني، مكتب وزارة الطاقة الأمريكي للعلوم (برنامج الجينوم البشري)، هذا المكتب هو أحد مكونات وزارة الطاقة الأمريكية، وهو الوكالة الاتحادية الرائدة لدعم البحث العلمي الأساسي للطاقة الأمريكية.
- 2 (العلاج بالجينات)، عويضة، عدي عصام، المجلة العربية للعلوم الصيدلانية، عدد تأسيس، (120).
3. العلاج باستخدام الخلايا الجذعية، فاطمة الزهراء كرطي، دراسة فقهية أصولية. سلسلة الأبحاث الفقهية والأصولية 2، جامعة الوادي، الجزائر، 21 حزيران 2020م، PDF، (18).
4. تقنيات العلاج الجيني في ضوء مبدأ حرمة جسم الإنسان، محمد الحسين. الصراف، عبد المنعم رنا. (2012م). مجلة الراافدين للحقوق، العراق، 2012م، العدد: 52، (208-214).

ليشمل جميع أشكال التشخيص المرضي، وعلى الرغم من أن الطب يجد ذاته يعتبر في الأصل شخصياً لكل مريض على حدة، إلا أن الطب الشخصي يعبر عن استخدام أنواع من التقنيات والتكنولوجيا، التي توفر مستوى جديد من العلاج لم يكن ممكناً من قبل؛ وعام 2003م قام الباحثون بسلسلة الجينوم البشري لأول مرة (أي: تسجيل الكود والشفيرات التي فيه)، وبعد اكتشاف واكتمال مشروع الجينوم البشري أصبحنا اليوم أكثر قرباً من فهم الأسس الجزيئية والخلوية للعديد من الأمراض، التي تنتج عن طفرات جينية مختلفة، ما يفسر الاختلاف في تطورها، ودرجة شراستها والتباين في الاستجابة للعلاج من مريض لآخر¹، فالطب الدقيق يعني: إعطاء الدواء المناسب للمريض المناسب في الوقت المناسب من خلال أدوية موجهة أكثر كفاءة وأقل سمية².

ولقد عرّف المجلس الأمريكي للبحوث الطب الدقيق عام 2011م على أنه: تصميم العلاج الطبي بما يتناسب مع الخصائص الفردية لكل مريض.. لتصنف الأفراد إلى مجموعات فرعية استناداً إلى درجة قابلية كل مجموعة للإصابة بمرض معين، أو الاستجابة لعلاجات محددة.. ما يسمح بتركيز التدخلات الوقائية أو العلاجية على أولئك الذين سيستفيدون منها، وتجنب الأفراد المرجح عدم استفادتهم منها آثارها الجانبية وإنفاق الأموال بلا جدوى.

إن هدف الطب الدقيق هو توفير التشخيص والمعالجة الملائمة، والوقاية من الأمراض بالاعتماد على التسلسل الجينومي للمريض، والبيئة المحيطة فيه.

أما فروع الطب الوقائي، التي سيتم تناولها لاحقاً فهي:

1. الطب الدقيق حقيقة أم خيال، د. عاصم منصور، موقع أفكار ومواقف.2، (2017م)، <https://asemmansour.jo>

2. الطب الدقيق حقيقة أم خيال، المرجع نفسه.

1- الطب الجيني التنبئي.

2- الطب الجيني الجزيئي.

3- الطب الجيني الدوائي أو الصيدلي.

وستكون الخارطة الوراثية للبشر (الجينوم البشري) بمثابة صندوق له شأن خطير في خصوصية حياة الإنسان وعمله وعلاقاته وموته أيضاً، والبصمة الوراثية - التي هي إحدى مفرزات الجينوم البشري - سيخرج العلماء من تقنياتها وتقنيات علوم الجينوم ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على عقل بشر.

المطلب الثالث: الجينوم البشري:

الجينوم هو عبارة عن كامل المادة الوراثية دي إن إيه DNA، التي تكون داخل النواة في خلايا الكائنات الحية، وكلمة جينوم تجمع بين جزئي كلمتين لاتينيتين هما gen وهي الأحرف الثلاثة الأولى لكلمة gene، التي تعني المورث (الجين)، والجزء الثاني هو الأحرف الثلاثة الأخيرة ome من كلمة chromosome، التي تعني الصبغيات (الكروموسومات)، والجينوم يكون في خلايا الكائنات الحية سواء كانت حيوانية أو نباتية، بسيطة أو معقدة التركيب، ويمكن تشبيه أهمية الجينوم لوظائف الخلية بأهمية المخ لوظائف الجسد، وعلم الجينوم هو أحدث فروع علم الوراثة الحديثة المتعلق بدراسة كامل المادة الوراثية داخل مختلف الكائنات¹،

ويحتوي الجينوم البشري Human Genome على الجينات الوظيفية (حوالي 20,000 إلى 25,000)، وتسمى بهذا الاسم لأنها تحتوي على شيفرات محددة يمكن ترجمتها إلى بروتين معين يقوم بوظيفة محددة لخدمة الخلية نفسها أو خلية أخرى، أما باقي الجينات فهي جينات غير وظيفية، لا يمكن

1- الوراثة التطبيقية، الباب الخامس، الفصل الثالث من الكتاب المذكور، تحت عنوان الجينوم البشري، د. ذكي قاسم، (4-3)، انظر مشروع الجينوم البشري. موسوعة ويكيبيديا.

الاستفادة منها في الترجمة (أي: بناء البروتينات)، ولا يخرج الحمض النووي DNA من الخلية أبداً، بل يرسل نيابةً عنه الحمض النووي الريبي المرسال mRNA لكي ينقل الرسائل المهمة للخلية، التي تترجم إلى بروتينات (أنزيمات وهرمونات)، والجينات الوظيفية وغير الوظيفية مرتبة على هيئة ثلاثة وعشرين زوجاً من الكروموسومات (الصبغيات) في كل خلية¹.

وتعرف عملية تحديد مكان الجين الوظيفي باسم رسم الخرائط Mapping، وهذا يفيد في استخدام تلك المعلومات في المجالات المختلفة، أما عملية تحديد القواعد النكليوتيدية لكل جين على حدة في الجينوم البشري تسمى باسم التتابع الجيني (القواعد الوراثة)².

الكروموسوم (الصبغي): هو عبارة عن شريط حلزوني من الحمض النووي، يشكل واحد على مليون من المليمتر داخل الخلية، ولو تم فرد هذا الشريط الحلزوني يصل طوله إلى مترين تقريباً³.

الحمض النووي DNA: هو الذي يشكل مجموعة كاملة من الصبغيات الجسدية والجنسية، ويحمل كل كروموسوم عدداً محدداً من الجينات، هي الشيفرات، كل منها مسؤول عن صفة معينة في حياة الإنسان⁴.

القواعد الوراثة (النكليوتيدية)

1. انظر الجينوم البشري بين نعمة الاكتشاف ونعمة التطبيق، أ. د. سالم، محمد لبيب. أ. د. النجار، صبري علي. (7 كانون أول 2015م)، موقع منظمة المجتمع العلمي العربي..

انظر الوراثة التطبيقية - الجينوم البشري، د. ذكي، قاسم. المرجع السابق. انظر الجينوم البشري. ويكيبيديا الموسوعة الحرة

2. ما هو الجينوم البشري وأهميته. (28 كانون الثاني 2021م). موقع المرسال.

3. المرجع السابق.

4. انظر الوراثة التطبيقية - الجينوم البشري، المرجع نفسه، (4)، انظر الجينوم البشري بين نعمة الاكتشاف ونعمة التطبيق، المرجع نفسه.

هي الترتيب المكوّد أو المشفّر لتتالي الحموض الأمينية الأربعة: الأدينين، التايمين، الغوانين، السيتوزين، هذا الترتيب يسمى القواعد النكليوتيدية أو الوراثة.

يحتوي الجينوم حوالي ثلاثة مليارات زوج من القواعد الوراثة (النكليوتيدية)، بصورة 22 زوجاً من الصبغيات، بالإضافة إلى صبغي X (واحد في الذكور واثنان في الإناث)، وصبغي Y (في الذكور)¹، وكل ذلك في صورة جزيئات كبيرة من الحمض النووي الخطي داخل نواة الخلية، والتي تدعى البوليميرات²، حيث إن الجينوم البشري عبارة عن مجموعة من البوليميرات الطويلة المكونة من الحمض النووي DNA، ويتم الاحتفاظ بهذه البوليميرات في نسخة مكررة في شكل كروموسومات في كل خلية بشرية، وتكون آلية تشفيرها عن طريق تسلسل القواعد النكليوتيدية المكونة لها، وهذه القواعد هي: A, T, C, G.

هذا وإن ترتيب القواعد النكليوتيدية في غاية الأهمية، فهي المسؤولة عن³:

- 1- تحديد جميع أوجه التنوع الحيوي، حيث تكمن الشيفرة الوراثة وراء ترتيب القواعد الوراثة.
- 2- إن ترتيب هذه القواعد يحدد كون هذا الكائن الحي إنساناً، أو نوعاً آخر من الكائنات الحية.
- 3- كما تعمل البوليميرات على توفير الآلات اللازمة للتعبير عن المعلومات الموجودة داخل الجينوم.
- 4 - هذا وإن الاختلاف في تسلسل الجينوم بين البشر صغير جداً، ولا تزيد عن 0,1 بالمائة.

1- انظر الجينوم البشري. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. المرجع السابق.

2- انظر ما هو الجينوم البشري وأهميته. موقع المرسال. المرجع السابق.

3- الجينوم البشري وأهميته. المرجع السابق. الجينوم البشري. المرجع السابق.

فالجينوم البشري: هو كتاب الحياة الذي من خلاله يمكن أن يتعرف البشر على طبيعة خلقهم المادية التي أودع الله سرها في هذه التركيبة الكيميائية (DNA)، هذا الحمض النووي الذي وضعه الله في مكان آمن للغاية هو النواة التي تتوسط الخلية، ولا يخرج الحمض النووي DNA منها أبداً، بل يرسل نيابة عنه الحمض النووي الريبي mRNA الرسول لكي ينقل الرسائل المهمة للخلية التي تترجم إلى بروتينات¹.

لذا فإن الهدف الرئيسي للجينوم هو: تحديد ترتيب وتسلسل جميع القواعد في الحمض النووي للجينوم البشري، وإيجاد خرائط توضح مواقع الجينات (المورثات) التي في الكروموسومات الرئيسية.

1- الوراثة التطبيقية - الجينوم البشري، (3 - 4).

مدخل

المعنى المصلحي كأثر للمصلحة المرسلة هو: إثبات حجية المصلحة المرسلة بالمحافظة على مقاصد

الشريعة حين إنزال المستجدات الطبية على الحكم الشرعي، لذا كان لا بد من التعرض لحجية المصلحة

المرسلة والتفصيل في شروطها وخصائصها، التي تحمل في طياتها:

1- اعتبار هذه المصلحة هو اعتبار للمعنى المصلحي

2- شروط وخصائص وسبل الوصول للمعنى المصلحي

3 - تحقيق المعنى المصلحي في الفرع

4- المحافظة على مقاصد الشريعة

المبحث الثالث: المعنى المصلحي في حجية المصلحة المرسلية وخصائصها وشروطها

المطلب الأول: المعنى المصلحي في حجية المصلحة المرسلية

بعد التحقيق يمكن القول: إن كل المذاهب الفقهية قد أخذت بالمصلحة المرسلية، ولكن تحت مسميات متعددة؛ وحقيقة الأمر أن الاختلاف لفظي ليس إلا، أما الجذور الأصولية لحجية المصلحة المرسلية فلقد خطها قدماء من المذاهب الفقهية، فقد اشتغل السرخسي¹، والبرزدوي² ببيان وجه اعتبار المناسبة، واشترطا التأثير لقبول الوصف المناسب³، ووضح من تعريف التأثير عند الحنفية شمول المناسب الملائم، لأنهم اعتبروا الجنس بالجنس، ولقد اعتبر صاحب التحرير⁴ وشارحه ابن أمير الحاج⁵ الملائم المرسل لأنه مؤثر، والحنفية

1. السرخسي: أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل، المعروف بشمس الأئمة. الإمام الفقيه الأصولي، أحد فحول أئمة الحنفية الكبار. من مؤلفاته: المبسوط في الفقه، وله مؤلفات في أصول الفقه، اختلف في وفاته، قيل: 490هـ، وقيل: 483هـ، انظر المراغي، عبد الله مصطفى، معاصر، الفتح المبين في طبقات الأصوليين، ط2، بيروت 1394هـ. 1974م، الناشر محمد أمين دمج وشركاه، ج:1، ص:4 وما بعدها. انظر شمس الدين الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، 748هـ، الطبقة السادسة والعشرون، 1422هـ، مؤسسة الرسالة، ج:19، ص:147. انظر السرخسي. (1393هـ - 1973م). أصول السرخسي. تحقيق أبي الوفاء الأفغاني. بيروت. دار المعرفة للطباعة والنشر. ج:2، ص:177.

2. البرزدوي: علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم بن موسى، المكنى بأبي الحسن الحنفي، الأصولي. اشتهر بالتفقه بالفقه الحنفي والأصول. من مؤلفاته: كنز الوصول إلى معرفة علم الأصول الذي شرحه عبد العزيز البخاري بكتابه الأسرار، ولد سنة 400 هـ، وتوفي سنة 482هـ. انظر الشيخ المراغي، عبد الله مصطفى، المرجع السابق ج:2، ص:263. انظر الذهبي، سير أعلام النبلاء، الطبقة الخامسة والعشرون، 1422هـ. 2001م، مؤسسة الرسالة، ج:19، ص:49.

3. انظر الوصف المناسب لشرع الحكم، الشنقيطي، د. أحمد محمود عبد الوهاب، أطروحة دكتوراه، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، وزارة التعليم العالي، (1415هـ - 1997م)، (243).

4- الكمال بن الهمام: هو كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السيواسي ثم الاسكندري، المشهور بابن الهمام، الفقيه الحنفي الأصولي، النحوي. قيل إنه بلغ رتبة الاجتهاد، له مؤلفات كثيرة منها التحرير في أصول الفقه، وفتح القدير، وزاد الفقير، ولد سنة 790هـ، وتوفي سنة 861هـ. انظر المراغي عبد الله مصطفى، المرجع السابق، ط:2، 1394هـ - 1974م، ج:3، ص:36، انظر الزركلي، الأعلام، 1396هـ، ط15، أيار 2002م، دار العلم للملايين، ج:6، ص:255.

5- ابن أمير الحاج: هو شمس الدين محمد بن محمد بن الحسين الحلبي، المعروف بابن أمير الحاج، الحنفي الأصولي. له مؤلفات منها: التقرير والتحجير شرح التحرير في أصول الفقه، ولد سنة 825هـ وتوفي سنة 879هـ، انظر الفتح المبين، المراغي، المرجع السابق، (3/47)،

- انظر التقرير والتحجير شرح تحرير الكمال، المصدر السابق، (147- 3/150).

هم أصحاب الرأي، ويعتمدون على الاستحسان والعرف في استنباط الأحكام¹.

ولقد شاع عن الشافعي أنه ينكر العمل بالمصلحة المرسلّة، إلا أنه من تتبع كلام الشافعي يجده ينوط الأحكام بالمعاني المرسلّة، ولا أدل على ذلك مما قاله إمام الحرمين: إن الشافعي قد علق الأحكام بالمعاني المرسلّة بشرط ملائمتها للمصالح المعتبرة المشهود لها بالأصول²، ولقد نقل الجويني³ عن الشافعي قوله: (لو لم يتمسك الماضون بمعاني في وقائع لم يعهدوا أمثالها لكان وقوفهم عن الحكم يزيد على جريانهم)، والمالكية هم أول من أخذ بالمصلحة المرسلّة، على أن تكون ملائمة لمقصود الشارع، معقولة في ذاتها، وحقيقية لا وهمية، وراجعة إلى رفع الحرج⁴، وإن اعتبار الشارع لجنس المصالح في جنس الأحكام يفيد ظناً قوياً باعتبار المصلحة المرسلّة⁵، كما أن تأثير النوع في الجنس لدى المالكية مقدم على تأثير الجنس في النوع، وهو مقدم على تأثير الجنس في الجنس⁶.

وذهب المالكية إلى أن المصلحة المرسلّة المعتبرة تخصص النص غير القطعي⁷، وكان الإمام أحمد⁸ يلي

1. مجموعة رسائل ابن عابدين، ابن عابدين، (1/44، 2/139)، (كلاً الاستحسان والعرف مصلحة مرسلّة).

2. البرهان، الجويني، (2/1117-1116).

3. المصدر نفسه، (2/1114).

4. انظر الموافقات، الشاطبي، (2/229).

5. الذخيرة، القرافي، (1/50)، انظر تنقيح الفصول في اختصار المحصول مع شرحه، القرافي، (446).

6. الموافقات، الشاطبي، المصدر السابق. (3/399)، انظر المصلحة كأساس لتقرير الأحكام الشرعية، مبارك حفيظة، (233).

7. مقاصد الشريعة، ابن عاشور، محمد الطاهر التونسي، (3/42).

8. الإمام أحمد بن حنبل: هو الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، المحدث الفقيه، رحل في طلب العلم إلى الكوفة، ومكة والشام وغيرها، وأخذ عن الشافعي وغيره من علماء عصره حتى صار إماماً، وامتنح في عصر المأمون والمعتصم بفتنة القول بخلق القرآن، ولد سنة 164هـ، وتوفي سنة 241هـ، له مؤلفات نفيسة منها: كتابه المسند في الحديث. انظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ج: 1. ص: 63، لأبي العباس شمس الدين بن أحمد بن محمد بن خلكان (608-681هـ)، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

الإمام مالك¹ في الأخذ بالمصلحة المرسلّة، فقد أخذ بالمصلحة المرسلّة في كثير من المسائل، ولم يكن يعد الاستصلاح أصلاً خاصاً برأسه، بل كان يعد ذلك معنىً من معاني القياس² وأخذ القياس المعنى الواسع كان اصطلاحاً يكاد يكون عاماً في عصر الأئمة³.

ترجيح دلالة المصلحة المرسلّة

1- ليس في الشرع نازلة إلا ولها حكم شرعي مثبت، إما بدليل جزئي أو بدليل كلي، وهما إما أن يتفقان أو يفتقان في أي حكم شرعي؛ لأنه إن خالفت المصلحة المرسلّة نصّاً قد تكون موافقة لمعقول النصوص، وهذا هو الدليل الكلي⁴، يقول تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ۚ﴾ [الأنعام 38]، والدليل الكلي كما عرّفه الإمام الشاطبي: (ضرورة التمسك بالمعاني الكلية التي ترجع إلى أصول الشرع وقواعده العامة)⁵، والأصل الكلي إذا انتظم في الاستقراء يكون كلياً يجري مجرى العموم في الأفراد⁶، فالمصلحة المرسلّة كدليل شرعي معتبر، ليست تسميتها مرسلّة أنّها مجردة عن أي دليل يدل على إثباتها أو إهدارها، وإنما هو اصطلاح

1. الإمام مالك: شيخ الإسلام، حجة الأمة، إمام دار الهجرة، أبو عبد الله مالك بن أنس ابن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث، الأصبحي، (93. 179هـ)، طلب العلم وهو ابن بضع عشرة سنة، وتأهل للفتيا، وجلس للإفادة وله إحدى وعشرون سنة، له الموطأ. انظر سير أعلام النبلاء: 8 / 48-49، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، 748هـ، تحقيق مجموعة من المحققين، بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة. ط: 3. 1405هـ.

2. ضوابط المصلحة، البوطي، المرجع السابق، (393).

3. تخريج الفروع على الأصول، الزنجاني، (320).

4. انظر المحصول في علم الأصول، الفخر الرازي، المصدر السابق (1/218)، أصول الفقه، أبو زهرة محمد، المرجع السابق، (291).

5. انظر الموافقات، الشاطبي، دار المعرفة. المصدر السابق، (2/307).

6. الكلي إذا انتظم في الاستقراء يكون كلياً يجري مجرى العموم في الأفراد¹، وهذا من آثار المصلحة المرسلّة.

أراد به العلماء التمييز بينها وبين القياس¹ - والمناسب المرسل الملائم مؤثر في الحكم، كما هو المناسب المؤثر في القياس².

2. أن الشارع وضع الشريعة على اعتبار المصالح باتفاق، وتقرر في هذه المسائل أن المصالح المعتبرة هي الكليات دون الجزئيات³، والقواعد الكلية من الضروريات والحاجيات والتحسينيات لم يقع فيها نسخ وإنما وقع النسخ في أمور جزئية، وإن مقاصد الشريعة في الكليات أقوى منها في الأصول الجزئية العمومية⁴، وإنما المراد بحفظ أصول الشريعة هو حفظ أصوله الكلية المنصوصة والمستنبطة، التي يمكن أن تكون أصولاً يقاس عليها، وفي هذا توسيع لرقعة القياس، وتثبيت العموم من الصيغ ومن مواقع المعنى⁵.

3. المراد من النصوص معانيها، والمعاني ليست منصوطة على سبيل التعيين؛ وإذا استندت المعاني إلى الأصول يجوز التمسك بها، والمعاني الجزئية لا يمكنها أن تفي في الدلالة على حكم كل واقعة لمحدوديتها، فلا بد من التمسك بالمعاني الكلية التي ترجع إلى أصول الشرع وقواعده العامة، وهذا هو الاستدلال المرسل بمفهومه الخاص⁶ يقول الشافعي⁷: (وإذا استندت المعاني على الأصول فالتمسك بها جائز)، ويقول الجويني: (المعنى بالمعنى تقريباً أولى من اعتبار صورة بصورة بمعنى جامع)⁸، والمعنى الكلي هو أثر

1- الأدلة العقلية وعلاقتها بالنقلية عند الأصوليين.. سعيد، شحاتة منصور محمد، (276)، انظر. التقرير والتحبير شرح تحرير الكمال، المصدر السابق. (147- 3/ 150)، انظر الوصف المناسب لشرع الحكم، الشنقيطي، المرجع السابق، (234).

2. التقرير والتحبير شرح تحرير الكمال، المصدر السابق، (147- 3/ 150)، انظر الوصف المناسب لشرع الحكم، (234).

3. الموافقات، الشاطبي، دار ابن عفان، (1/223).

4. انظر الموافقات، الشاطبي، دار الكتاب الحديث ودار الكتب العلمية. المصدر السابق، (4/645).

5. الموافقات، المصدر نفسه، (3/365).

6.. البرهان، المصدر السابق، (1121- 2/1122).

7- هذا ما قاله الشافعي، ونقله إمام الحرمين في كتابه البرهان، (2/165).

8. البرهان. المصدر السابق، (1121- 2/1122).

الاستدلال المرسل.

4 . ولقد نقل إمام الحرمين عن الشافعي قوله: (لو لم يتمسك الماضون بمعان في وقائع لم يعهدوا أمثالها لكان وقوفهم عن الحكم يزيد على جريانهم)¹، والمصلحة المرسلة هي معنى مصلحي مُتضمن في المناسبة، وإن ما نقله الدكتور البوطي عما قاله الغزالي في المستصفى: (وإذا فسرنا المصلحة بالمحافظة على مقصود الشرع فلا وجه في الخلاف على اتباعها، بل يجب القطع على أنها حجة)²، لدليل آخر على حجية المصلحة المرسلة.

5 - ويجب الغزالي عن سؤال مختصراً الحديث كله³ (إن قال قائل: لم قلت إن في هذا الجنس حجة وقد اضطربت فيه مسالك العلماء، وقد قطعتم القول بقوله؟ قلنا إنما دلنا عليه ما دلنا على قبول أصل القياس)، وقول الغزالي هذا حجة على اعتبار الجنس الداخل في مقاصد الشريعة، والذي دليله كلي وقطعي وعام، يمثل عاماً كلياً استقرائياً يقابل عام النص، ويمكن أن يقاس عليه، وهذه حجة يمكن اعتمادها في توسيع رقعة القياس، وفي تثبيت حجية المصلحة المرسلة كدليل شرعي معتبر، كما أن أثر هذا الجنس مؤثر في الحكم الشرعي.

6 . لقد أخذ الحنفية بالمصلحة المرسلة عن طريق تعريفهم للمناسب وللتأثير⁴، واعتبار جنس المناسبة بجنس الحكم، وأخذ الشافعية بها عن طريق أخذهم بالكليات، وتقديم الاستدلال المرسل على الاستدلال بالقياس⁵، والمالكية هم من ورث مذهب الصحابة رضوان الله عليهم، هم أول من عمل بالمصلحة المرسلة.

1. البرهان، المرجع السابق، (2/165).

2. ضوابط المصلحة. المرجع السابق، (393).

3. شفاء الغليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، الغزالي، المرجع السابق، (190-191).

4. انظر التقرير والتحبير، المصدر السابق، (3/147)، انظر الوصف المناسب لشرع الحكم، المرجع السابق، (234).

5. انظر البرهان، المصدر السابق، (2/165).

المطلب الثاني: المعنى المصلحي في خصائص المصلحة المرسلية:

لقد تميزت المصلحة المرسلية بخصائص عدة جعلت منها دليلاً شرعياً قطعياً، وإليك بعض هذه الخصائص:

1. هي الأصل في مشروعية كل حكم لم يرد به نص¹، فهي لا تتحقق إلا في الوقائع التي سكت عنها الشارع، وليس لها أصل معين يمكن أن تقاس عليه، ويتحقق فيها معنى مناسب، والمناسب المرسل الملائم هو ما يجلب للإنسان نفعاً أو يدفع عنه ضرراً².

2. إن دلالة المصلحة المرسلية تعود إلى المعنى المستنبط من النص بالاستقراء، الذي يُقاس عليه المعنى المصلحي في الفرع، وهذا قياس شرعي كلي حين يتوافق جنساً المعنى المستنبط بالاستقراء والمعنى المصلحي في الفرع، (فاعتبار المعنى بالمعنى تقريباً أولى من اعتبار صورة بصورة بمعنى جامع)³.

3. المصلحة المرسلية عام استقرائي يوازي عام النص⁴.

4. إن مجموع الأصول الجزئية المستدل بها على المصلحة المرسلية وتواترها هي المتغيرة حسب المستجدة، محققةً بذلك جوهر القاعدة: (لا ينكر تغير الأحكام الفقهية بتغير الأزمنة أو بتغير المستجدات أو بتغير استقراء وتواتر الأصول الجزئية)، أما الحكم الكلي، أو الأصل الكلي المستنبط فهو ثابت، والأصل الجزئي قد يكون ثابتاً، لكن تضافره مع الأصول الجزئية الأخرى ضمن عملية الاستقراء هو المتبدل، وإن الإرسال واقع في

1. فقه إمام الحرمين، الديب عبد العظيم، (262).

2. مناهج جامعة المدينة العالمية. السياسة الشرعية - جامعة المدينة العالمية، مرحلة الماجستير، (1/32).

3. البرهان، المصدر السابق، (2/165).

4. الموافقات، المصدر السابق، (1/36)، فقه المصلحة وتطبيقاته المعاصرة، المرجع السابق، (26-27).

أصل الحادثة لا في المصلحة عينها؛ لأن مجرد دعوى عدم شمول الشرع لبعض الحوادث باطلة، فكيف بإهمال المصالح، وهي بمنزلة الأجناس شمولاً ويدخل تحتها مئات المسائل¹.

5. إن وظيفة الاستقراء استنباط الأدلة الكلية، ويتم تحقيق المعنى المصلي في الفرع (المستجدة) بقياسه عليها حتى يتوافق الجنس، فللمصلحة المرسله مرحلتان للاستنباط: الاستقراء والقياس الكلي، وهذا يعني ثبوت مرحلتين لتحقيق أثر المصلحة المرسله: المعنى المصلي في الفرع.

6 إن الاعتماد على المعنى المصلي الذي يظهر في الفرع هو الاستدلال المرسل، القائم على المناسب الملائم، إن لم يشهد له أصل معين² فهو أي: المناسب المرسل - وصف أو معنى استقرائي، منضبط ضمن حيثيات النازلة، وملائم مؤثر في الحكم الشرعي، ومتغير بتغير الأزمنة أو تغير جزئيات الأحكام التي يقوم عليها الحكم الكلي.

المطلب الثالث: المعنى المصلي في شروط المصلحة المرسله:

لقد ذكر العديد من الأصوليين القدامى والعلماء المعاصرين شروطاً عدة متنوعة، وذلك حسب نظرة كل منهم للمصلحة المرسله بشكل إجمالي وشمولي، فلقد ذكر الغزالي شروطاً في المستصفي وفي شفاء الغليل، وذكر الشاطبي شروطاً في الاعتصام، وذكر المعاصرون شروطاً أخرى إضافية سيتم ذكرها، ومن هذه الشروط التي ذكرها العلماء، ثلاثة شروط أجملها الإمام الشاطبي هي³:

1. الملاءمة لمقاصد الشرع، بحيث لا تنافي أصلاً من أصوله، ولا دليلاً من أدلته.
- 2 - أن تكون المناسبة معقولة، ولا دخل لها في العبادات، وما يجري مجراها من الأمور الشرعية؛ لأن عامة

1 - تيسير الأصول، حافظ ثناء الله الزاهدي، (307)، أحالت إليه حفيظة، مبارك. المرجع السابق، (112)

2- شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، الغزالي، المصدر السابق، (92).

3 - الاعتصام، الشاطبي، (2/129).

العبادات لا يعقل معناها على التفصيل.

3. أن حاصل المصالح المرسله يرجع إلى حفظ أمر ضروري ورفع حرج لازم في الدين.

واشترط القائلون بالمصلحة المرسله شروطاً أخرى هي:

4. أن تكون كلية عامة وليست شخصية¹، وألا يشهد لها نص خاص بالاعتبار أو الإلغاء².

5. أن تكون المصلحة قطعية حقيقية، وليست ظنية وهمية³.

6. عدم معارضة دليل أقوى منها من كتاب أو سنة أو إجماع⁴، وألا تعارضها مصلحة أرجح منها أو مساوية لها⁵.

7. معرفة الناس وأحوالهم وظروفهم (معرفة الواقع) كما قال الإمام أحمد⁶، إن القاعدة الفقهية (لا ينكر تغير

الأحكام الفقهية بتغير الأزمنة)، هي بسبب تغير الظروف والبيئات، وأن يكون المحدد للمصلحة المرسله مجتهداً؛ لأن تقدير المصالح من باب الاجتهاد⁷.

8. إذا كانت المصلحة المرسله استدلالاً فإن للاستدلال قواعد وضوابط نظرية هي⁸:

1. نظرية المصلحة في الفقه الإسلامي، حسان حسين حامد، (451-455)، البدعة الشرعية، المنياوي، أبو المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف، (1/120).

2. ضوابط المصلحة، البوطي. المرجع السابق، (327).

3. البدعة الشرعية، المرجع نفسه، (1/120)، الجامع لمسائل أصول الفقه وتطبيقاتها على المذهب الراجح، عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، (1/389).

4. البوطي. المرجع السابق، (ص/334)، انظر الغزالي. المنحول. المرجع السابق، (ص/364).

5. المنياوي. المرجع السابق، (6، 1/120).

6. المصالح المرسله وأثرها في مرونة الفقه الإسلامي، محمد أحمد بوركاب، المرجع السابق. خاتمة الكتاب.

7. مجلة البحوث الإسلامية. مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، تصدر من القاهرة. عدد: 47، (308).

8. الاستدلال الفقهي، رشيد سلهاط، (163)، pdf.

- القواعد الأصولية التي تعد منهجاً لاستنباط الحكم الشرعي.
- القواعد الفقهية التي تعد تنظيماً للأحكام الفقهية المستنبطة وفق ما تقتضي القواعد الأصولية، تنظيماً يعين توظيفها في معرفة حكم بعض المسائل انطلاقاً منها.
- النظريات الفقهية التي تعد تنظيماً لفروع الفقه الكثيرة في دراسة تبرز الرباط الذي يربط بينها على تناثرها بين الوقائع المتباينة، ولكنه تنظيم لا دخل للاستنباط فيه.

الخلاصة

- إن الأصل في الأحكام الشرعية هي علة العلة التي هي المعنى المصلحي أو المصلحة، والمعنى المصلحي هو:
- علة العلة، العلة التي هي درء المفاسد وجلب المصالح.
 - وهو دلالة الدلالة، تدل المناسبة على العلة.
 - وهو الاستدلال المرسل عن الأصول الجزئية.
 - وهو الاستدلال الكلي غير المرسل عن أصول الشريعة الكلية.
 - كما تقوم عليها مقاصد الشريعة في تحقيق قاعدة (درء المفاسد وجلب المصالح)، التي يمكن التعليل بها (قياس كلي أو مصلحي أو واسع....).

الفصل الأول: أثر المصلحة المرسلة في الجينوم البشري

والعلاجات الجينية

المبحث الأول: المعنى المصلحي المرسل في الجينوم البشري

وتسلسله

المطلب الأول: إنزال الجينوم البشري على الحكم الشرعي

الفرع الأول: سلبات الجينوم البشري

الفرع الثاني: إيجابيات الجينوم البشري

الفرع الثالث: الموازنة بين إيجابيات وسلبات الجينوم

البشري

المطلب الثاني: الضروريات والمصلحة المرسلة

الفرع الأول: الضروريات العامة والخاصة

الفرع الثاني: المعنى المصلحي الضروري

المبحث الثاني: المعنى المصلحي المرسل في العلاجات الجينية

المطلب الأول: إنزال العلاجات الجينية على الحكم

الشرعي

الفرع الأول: سلبات العلاجات الجينية

الفرع الثاني: إيجابيات العلاجات الجينية

الفرع الثالث: الموازنة بين إيجابيات وسلبات العلاجات

الجينية

المطلب الثاني: المصلحة المرسلة والأحكام التكاليفية

الفرع الأول: تطبيق الأحكام التكاليفية

الفرع الثاني: المعنى المصلحي والحكم التكاليفي في بعض

التطبيقات

مدخل:

كما ذكر سابقاً إن المعنى المصلحي المرسل هو أثر الاستدلال المرسل، أي: أنه كآثر للمصلحة المرسله، رديفٌ لها في الدلالة، وكدليل كلي عام مستنبط ومرسل يوافق جنسه جنس المعنى المصلحي في الفرع، يكون مؤثراً في الحكم الشرعي.

في هذا الفصل سيتم البحث فيما إذا كان المعنى المصلحي في الفرع (المستجدة) المناسب المرسل فيه مناسباً للحكم الشرعي أم غريباً أم ملغى أساساً من اعتبارات الشرع، وذلك بعد قياس جنسه على جنس المعنى المصلحي الكلي المستنبط.

المبحث الأول: المعنى المصلحي المرسل في الجينوم البشري وتسلسله

المطلب الأول: إنزال الجينوم البشري على الحكم الشرعي

الفرع الأول: سلبات الجينوم البشري

إن تنزيل المستجدات الطبية على الحكم الشرعي يحتاج على فقه دقيق ونظر عميق مع المحافظة على

مقاصد الشريعة التي تكون بمراعاة ثلاث قواعد¹:

1- الموازنة بين المصالح والمفاسد في الحال والمآل.

2- تقدير حالات الاضطرار وعموم البلوى.

3- اعتبار الأعراف والعادات، واختلاف الأحوال والظروف والمكان والزمان.

والتي هي بالأصل من شروط وخصائص المصلحة المرسل، خاصة القاعدة الأولى²؛ وهذا يتطلب الأخذ

بعين الاعتبار العلاقة الثنائية بين الدليل الكلي والجزئي، التي أقرها كثير من الأصوليين، للموازنة بين

سلبات وإيجابيات العلاج الجيني؛ لأن الدليل الجزئي المعين هو غالباً يمثل إيجابيات العلاج بشكل مجرد قبل

الدخول في تفاصيل الدليل الكلي، الدليل الجزئي على كل علم هو دليل إيجابي، سواء أكان منصوباً أو

مستنبطاً بالقياس؛ لأنه لم يعرف عن الإسلام إلا دعمه للعلم والعلماء، أما الدليل الكلي الناجم عن استقراء

الأدلة الجزئية فيحتمل كلا الوجهين الإيجابي والسلبي، وهو يقوم على استنباط المناسب المرسل، فيما إذا كان

مرسلاً ملائماً لمقاصد الشرع، أو غريباً لا يلائمها، أو أنه بالأصل ملغى، والمناسب يكون مؤثراً سواء أكان

في القياس الجزئي أو في المصلحة المرسل إذا كان ملائماً، وإذا تعارض الدليل الجزئي مع الدليل الكلي يكون

1- ((نماذج طبية))، دورة علمية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، مج 14، العدد: 2، (79).

2 ((الموازنة بين المصالح والمفاسد وتطبيقاتها في الواقع المعاصر))، دراسة في علم أصول الفقه، أحمد الربابعة، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، مج:12. عدد: 1، (ص/76-106).

تعارضاً بين دليلين، دليل قياسي أو منصوص عليه، ودليل استقرائي مستنبط، فيلزم الجمع بينهما أو يُلجأ إلى قواعد الترجيح إن لم يمكن الجمع بينهما، والعام الاستقرائي لا يخصص عام النص إذا كان قطعياً، أما إذا كان عام النص ظنياً فيمكن تخصيصه بالعام الاستقرائي¹.

المصلحة المرسلة عام استقرائي، وأسمائها الشاطبي (عام تواتري)²، هي دليل شرعي لجلب المصالح ودرء المفاسد، وحسب القاعدة الفقهية: (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب) فإن الضرورة من شواهداها، والأصل العام أن تكون المصلحة المرسلة الضرورية مرتبطة بالكليات الخمس، لكن قد تكون **الضرورة خاصة ومؤقتة واستثنائية**، وهذا هو **الاضطرار** المقرر في كتاب الله وسنة رسوله، حيث القاعدة: (الضرورات تبيح المحظورات).

هذا وإن تطور وسائل العلاج والتشخيص الطبي تدخل في باب: (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب)، ولكن على أن يدرأ هذا الواجب المفاسد ويجلب المصالح، ودرء المفاسد أولى من جلب المصالح، وسد الذرائع لم توجد إلا لدرء المفاسد، كونها أولى من جلب المصالح، ولقد رتب الأصوليون درجات المصلحة المرسلة وفق التالي³:

- الضروريات: وهي درء المفاسد

- الحاجيات: وهي جلب المصالح

- التحسينات: وهي الجري على مكارم الأخلاق وأحسن العادات

1.. انظر **الموافقات**، الشاطبي، المصدر السابق، (1/124)، ومقاصد الشريعة الإسلامية، ابن عاشور، (3/42)، (اعتبرت المالكية المصلحة المرسلة من جملة المخصصات).

2. **الموافقات**. المصدر السابق، (1/18)، انظر المصلحة كأساس لتقرير الأحكام الشرعية، حفيظة، مبارك. المرجع السابق، (236).

3.. انظر المصالح المرسلة، الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار الجنكي، (19-20).

وحين نستعرض سلبيات ومساوئ الجينوم البشري يمكننا القول: إن معظم النقاط السلبية للدراسات الجينية إنما هي ناجمة عن الانحرافات الأخلاقية للحضارة الغربية؛ لبعدها عن شرع الله، وفي هذا اعتداء على المصلحة والحرية الفردية والعامة للمجتمع، وتتيح لطغمة متنفذة في المجتمع أن تحوز على مقدرات المجتمع، بل والعالم بأسره، وتعيث في الأرض فساداً، ومن سلبيات هذه الدراسات يمكن ذكر التالي:

1- إن تحديد خارطة جينوم الإنسان يعني تمهيد الطريق نحو التحكم في صفاته وتوجيهها على نحو انتقائي أو افتراضي، معرض لكل الاحتمالات والتداعيات مجهول المآل والحدود¹، وهذا لا يجوز، فلا بد من تحديد المصالح والمفاسد في الحال والمآل²، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأحكام الفقهية قد تتغير بتغير الأزمنة، وفي هذا مصلحة مرسله أيضاً.

2- إن فك الشيفرة الوراثية للمواطنين أو لجزء منهم بهدف معرفة ماهية الأمراض التي تهددهم قد يخشى منه أن تصبح تلك المعلومات الخاصة جداً في متناول شركات التأمين الصحي التي قد تستخدمها لرفض تغطية علاج البعض، لمعرفتها بطبيعة مرضهم قبل إصابتهم، كما أن الخوف يكمن أيضاً في حصول جهات غير شرعية على تلك المعلومات³، حيث إن خروج الإنسان عن قوانين الأخلاق ربما أدى به إلى استغلال العلم للإضرار بعنصره البشري، كالشأن في علم الذرة⁴، فإنه لم يقتصر على استخدامه في سبيل منفعه، بل استخدم لتدمير الإنسان في هيروشيما وناغازاكي في اليابان، وتأتي اليوم ثورة الجينوم لتقوم بوظيفة هندسة

1. انظر ((طموحات الهندسة الوراثية))، صحيفة البيان، انظر ((علم الجينوم في منطقة الخليج، إدارة النتائج العرضية من منظور الأخلاق الإسلامية))، PDF، موقع مركز دراسات التشريع الإسلامي والأخلاق.

2 ((نماذج طبية))، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المرجع السابق، مج:14، العدد: 2، (ص/79).

3. الطب الشخصي ما هو، (30 آب 2018م)، موسوعة الجزيرة، منظمة المجتمع العلمي العربي، المصدر مواقع الكترونية دوتشيه فيله. <https://www.alljazeera.net>، (30 آب 2018م).

4. ((البحث عن الكمال البشري))، معرفي مصطفى، مجلة عالم الفكر، عدد خاص عن الجينوم، العدد: 2، (ص/87)، (1 تشرين أول 2006م).

الطاقم الوراثي للكائنات الحية بتوجيهه لأداء وظائف محددة¹، ولا شك أن المخاطر لا تكمن في توجيه ذلك الطاقم لتحسين ظروف حياة الإنسان ونسله وتخليصه ووقايته من الأمراض، وإنما في إمكانية استغلاله، وفي تدميره²، وهذا يدخل ضمن إطار الحرب البيولوجية، والخوف واقع من استخدام البعض لقوانين الوراثة والدراسات الجينية لأهداف غير إنسانية، كما هو الحال في نظرية (اليوجينيا)³.

3- تساعد تقنيات الجينوم على الكشف عما يعرف بعلم (النسب الجينومي)، حيث يتم الكشف عن جزء كبير من الماضي البعيد لأسلاف شخص ما، ويمكن تتبع هذا الماضي لمئات وربما آلاف السنين⁴، وغالباً ما تكشف تقنيات الجينوم عن معلومات كثيرة لم يتم السعي واراها، بل ربما توجد رغبة في عدم الاطلاع عليها أصلاً، وتعرف هذه المعلومات بالنتائج العرضية⁵، ويعتبر هذا من أهم المعضلات الأخلاقية التي شغلت علماء الأخلاق في الغرب خلال العقد الأخير، وهل المناسبة في (النسب الجينومي) ملغاة أم غريبة أم ملائمة

1. ((الهندسة الوراثية والتقنية الحيوية: رؤية عربية))، سواحل وجدي عبد الفتاح، مجلة عالم الفكر العدد: 2، (ص/15)، الخلف، موسى. ((العلاج بالجينات آفاق مستقبلية في عالم الطب))، الخلف موسى، مجلة عالم الفكر، العدد: 2، (ص/76). أحال إليهما د. عبد الله بن يوسف جديع، بمقالته: سؤال الجينوم (30 آب 2017م). موقع الأخلاق الطبية والحيوية. مركز دراسات التشريع الإسلامي والأخلاق. <https://www.cilecenter.org>

2. انظر ((البحث عن الكمال البشري))، معرفي مصطفى، المرجع السابق. العدد: 2

3. اليوجينيا: هي علم التحكم في السلالة البشرية لضبط معدلات الولادة وتحسين صفات البشر عن طريق ولادة الصالحين بيولوجيا فقط، بتشجيع الزواج المبكر لما يسمى (الأعراق الممتازة) فحسب، وحرمان غير الصالحين من الخروج إلى الحياة؛ لذلك هو علم عنصري بكل المقاييس، عرفه العالم كعلم لأول مرة عام 1869م على يد عالم بريطاني متعصب للجنس الأبيض يدعى فرانسيس جالتون، وهو ابن عم تشارلز دارون صاحب نظرية دارون (نظرية التطور) الشهيرة، وملخصها البقاء للأصلح، انظر اليوجينيا بشر حسب الطلب، عالم التحكم في السلالة البشرية، ديب طارق، (تشرين الثاني 2019م)، موقع المخترعين العرب، انظر اليوجينيا، آل محمود، سعد بن زيد، موقع مداد الإلكتروني، (27 شوال 1428هـ - 8 تشرين الثاني 2007م).

4. انظر الأخلاق الطبية والحيوية، غالي محمد، النسخة الثالثة من مؤتمر القمة العالمي للابتكار في الرعاية الصحية (ويش). مركز دراسات التشريع الإسلامي والأخلاق. كلية الدراسات الإسلامية. جامعة حمد بن خليفة. قطر. (29-30 تشرين الثاني 2016م).

5. المجلة العلمية Nature. العدد الصادر بتاريخ 28 فبراير 2013م.

مرسلة¹؟ يجب على ذلك إنزال المناسبة على شروط مقاصد الشريعة والمصلحة المرسلة، مع الأخذ بعين الاعتبار القاعدة الفقهية (لا ينكر تغير الأحكام الفقهية بتغير الأزمنة)؛ لأن المصلحة المرسلة متغيرة حسب المستجدة وحسب الجزئيات المستقرة للوصول إلى الحكم الكلي المستنبط، والتغير مرتبط بتغير جزئيات المستجدة؛ لأن الاستقراء والمصلحة المرسلة هي (إثبات الحكم في كلي لثبوته في بعض جزئياته)².

4 - والتعديل الجيني الذي سيتم تناوله لاحقاً هو أحد تقنيات الهندسة الوراثية، وأحد نتائج اكتشاف الجينوم، والذي يشمل العلاج الجيني والتصميم الجيني، وهو عبارة عن عملية تغيير وتحويل في ترتيب الجينات في الحمض النووي DNA، واستبدالها بجينات أخرى بطرق متعددة، أو تعديل هذه الجينات المراد إصلاحها، وتستخدم هذه التقنية بهدف العلاج³، أو بهدف التصميم الجيني بقصد تلبية طموحات ورغبات شخصية لا يرضى عنها الشرع، فلا يتلاءم جنس هذه المصلحة ومناسبتها مع جنس الحكم الشرعي، أي: لا يدخل في مقاصد الشريعة، التي هي شرط اعتبار أي مصلحة مستنبطة بالاجتهاد، فالتصميم الجيني مفسدة يدرأها الشرع، وفي هذا الدرء مصلحة مرسلة، والمناسب في هذه المصلحة ملغى كلياً من اعتبارات الشرع؛ لمخالفته النصوص الواردة بهذا الشأن، وإن عادت المصلحة افتراضياً إلى أصل معين بسبب توافق النوعين فهي ليست مصلحة مرسلة؛ لأن الإرسال (عن الأصول الجزئية) من أهم شروط المصلحة المرسلة، كما أنه لا يمكن تخصيص النصوص الشرعية لعدم وجود حالة الضرورة الخاصة أو

1. انظر التقرير والتحرير شرح تحرير الكمال، المرجع السابق، (3/0159)، انظر ضوابط المصلحة. المرجع السابق، (327).

2. نفائس الأصول في شرح المحصول، القرافي، المصدر السابق، (7/3133).

3. ((النبؤ الوراثي))، هارسيداي، زولت وهلتون، ريتشارد. (1409 هـ - 1988 م)، سلسلة عالم المعرفة. ترجمة د. مصطفى إبراهيم فهمي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد: 130، (24).

الاضطرار، كما أنه لا توجد مصلحتان متضادتان للجمع أو الترجيح فيما بينهما، فهي مصلحة ملغاة بالأصل من اعتبارات الشرع.

وتطبيقاً للقاعدة العائدة لشروط المحافظة على مقاصد الشريعة (لا بد من الموازنة بين المصالح والمفاسد في الحال والمآل)¹ يمكن ذكر:

الفرع الثاني: إيجابيات الجينوم البشري

- 1- أدت دراسة التسلسل الجينومي إلى المساعدة على كشف الأمراض الوراثية والطفرات المكتسبة خلال أيام، بعدما كانت تدوم فترة الاكتشافات زمناً طويلاً عن طريق الدراسات الوراثية².
2. مع التقدم المذهل في علم الجينوم البشري أصبحت المعلومات الوراثية مفيدة في فهم الآليات البيولوجية لنشوء وتطور المرض³.
- 3 - وعوضاً عن إجراء فحوصات غير محددة لأعداد كبيرة من السكان سيصبح بالإمكان توجيه هذه الفحوصات إلى أولئك الذين يملكون فرصاً حقيقية للاستفادة منها، وهو ما يؤدي حتماً إلى التقليل من التكلفة الباهظة لهذه الفحوصات⁴.
- 4- من النتائج الهامة لاكتشاف الجينوم البشري: الطب الجيني الجزيئي⁵، حيث تستخدم هذه التقنية

1- ((نماذج طبية))، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المرجع السابق، مج:14، العدد: 2، (ص/79).

2 ((فحص جيني جديد لعلاج أدق للأمراض المستعصية، رسم صورة للأورام السرطانية تحدد الطرق الأنسب للعلاج))، خوري فضلو، فرحات فادي، جريدة النهار، الجامعة الأمريكية في لبنان.

3. الطب الدقيق ورؤية 2030، الحجيلي عبد المحسن، موقع الرياض، (12 شباط 2019م).

4. المجلة العلمية نيتشر، Nature. (15 أيار 2015م).

5. الطب الجيني الجزيئي هو: مجموعة من التقنيات المستخدمة لتحليل الواصمات الحيوية في الجينوم والبروتيوم (الشفرة الوراثية للفرد وكيف تعبر الخلايا عن جيناتها كبروتينات)، من خلال تطبيق البيولوجيا الجزيئية على الاختبارات الطبية، انظر علم التشخيص الجزيئي، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، (30 آب 2018).

لتشخيص ومراقبة المرض والكشف عن المخاطر، وتحديد نوع العلاج الأمثل حسب الحالة الفردية للمريض، بذلك يوفر التشخيص الجزيئي الأساس لاحتمال نجاح مبدأ الطب الشخصي، أما أهداف الطب الجيني الجزيئي فهي¹:

- 1 - تحسين تشخيص الأمراض.
 - 2 - الاكتشاف المبكر للاستعداد للإصابة بالأمراض الوراثية.
 - 3 - تصميم الأدوية بصورة أكثر ملاءمة.
 - 4 - المعالجة بالجينات وأنظمة التحكم الدوائية.
- بعد الوقوف على إيجابيات وسلبيات الدراسات الجينية المبنية على الجينوم البشري: من المجدي قبل الخوض في محاولة استنباط الحكم الشرعي الفقهي الكلي النهائي الوقوف على القاعدتين:
- الموازنة بين المصالح والمفاسد في الحال والمآل.
 - ثنائية العلاقة بين الدليل الكلي والجزيئي.

الفرع الثالث: الموازنة بين سلبيات وإيجابيات الجينوم البشري

إن تأصيل العلاقة بين الدليل الكلي والجزيئي هو ما اصطلح عليه البعض بالتكامل الدلالي²، وهو من أهم الأسس لفهم النص الشرعي وتفسيره واستنباط الأحكام منه، بحيث يكون النظر في الدليل بالتحليل له ضمن إطاره الكلي وعلاقته بالنصوص الأخرى، وسياقه المقامي واللغوي، وأسباب نزوله، وفهم السلف من الصحابة والتابعين³، لذا فإن التعارض بين الدليلين - أي: بين النص والمصلحة - كان تعارضاً بين نصين في

1 - مشروع الجينوم البشري، موسوعة ويكيبيديا، (كانون أول 2018م).

2 انظر الأسس العامة لفهم النص الشرعي، السوسرة عبد المجيد محمد، المرجع السابق، (61)، أحال إليه حفيظة مبارك.

3 - المرجع السابق نفسه، (61 - 62).

الحقيقة، ينبغي عندها أن يصار إلى الجمع بينهما، أو إعمال قواعد الترجيح¹.

هذه هي قرارات مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي، بخصوص الجينوم البشري

(المجين)²:

1 - يجوز استخدام الجينوم البشري، أو جزء منه في المجالات النافعة، لما يحققه من مصالح جاءت الشريعة

الإسلامية بالحث على تحصيلها كالوقاية والتداوي من الأمراض.

2 - لا يجوز إجراء أي بحث، أو القيام بأي معالجة أو تشخيص يتعلق بجينوم شخص ما إلا بعد إجراء تقييم

سابق ودقيق للأخطار والفوائد المحتملة المرتبطة بهذه الأنشطة مع الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في هذا الشأن.

3 - لا يجوز استخدام الجينوم البشري استخداماً ضاراً، أو بأي شكل مخالف للشريعة.

إن البند الأول لقرار مجمع الفقه الإسلامي هو قرار جزئي، إذا نظرنا إليه مجتزئاً عن البنود الأخرى،

بسبب نظريته الإيجابية المحددة لأهمية التداوي (وبشكل مجرد عن سلبيات استخدام الجينوم البشري)، وهذا

يعني القياس على أصل معين، أو أنه قياساً جزئياً، أما النظرة الاستقرائية الشمولية فهي تشير إلى غلبة

السلبيات كتصميم الأجنة، والحروب البيولوجية، ونظرية اليوجينيا، حيث إن الوسيلة المؤدية إلى حرام هي

حرام، كما أن دوافع ونوايا وأهداف من يقوم بمثل هذه الدراسات العلمية غير واضحة كلياً، والنظرة الشمولية

الكلية ما زالت غير مكتملة، بسبب أن هذه الدراسات ما تزال في المراحل التجريبية الظنية، والواجب

استقراء جميع الأدلة الجزئية قبل استنباط الدليل الكلي، فالحكم الكلي؛ ويجيب البند الثالث لقرار مجمع الفقه

1. الأفق الضائع. دراسات في فلسفة أصول الفقه والشريعة ونظرية المقاصد، علي حب الله، (ص/202).

2. - قرا رقم 203(9/21) بشأن الوراثة والهندسة الوراثية الجينوم البشري (المجين)، (15-19 محرم 1435هـ، 18-22 تشرين

الثاني 2013م)، مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي. الدورة الحادية والعشرين. الرياض.

الإسلامي بعدم استخدام الجينوم استخداماً ضاراً، أو مخالفاً للشرعية الإسلامية، وهذا يمثل سلبيات هذا الاستخدام، التي قد تمثل الدليل الكلي المهيمن على الدليل الجزئي، ولكي يكون الدليل الكلي إيجابياً غير متناقض مع الدليل الجزئي - من حيث أهمية الدراسات والعلاجات الجينية - لا بد لنا من امتلاك وسائل البحث العلمي، وأن نقومها وفق أحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها، فالدراسات والعلاجات الجينية البريئة من النزعات الشريرة والشهوات هي على الإباحة الأصلية، بما أن مصلحة الإنسان فيها وفق مقاصد الشريعة، وتعني غلبة السلبيات على الإيجابيات، غلبة المصلحة المرسلّة الضرورية على المصلحة المرسلّة الحاجية، أي: درء المفاسد في مرتبة الضروريات، وهي مصلحة مرسلّة ضرورية، توافق الدليل الكلي المستنبط بالاستقراء، أما جلب المصالح فتقع في مرتبة الحاجيات، وهي مصلحة مرسلّة حاجية¹، وفي هذا تحقيق للقاعدة (درء المفاسد أولى من جلب المصالح)، إلا في حال غلبة المصالح على المفاسد، وفي حالات الضرورة الخاصة الاستثنائية.

المطلب الثاني: الضروريات والمصلحة المرسلّة

الفرع الأول: الضروريات العامة والخاصة

إن للضرورة نوعين² العام وهو الأصل، ويمثل المصلحة الضرورية العامة، والخاص ويمثل الحالات الاضطرارية، وهي حالات ضرورية خاصة مؤقتة استثنائية، والضرورة الشرعية مرتبة من مراتب المصلحة³، وهي أقوى أنواعها على الإطلاق، فكل ضرورة مصلحة، وليست كل مصلحة ضرورة.

1. يطلق على المصالح الضرورية باب درء المفاسد، ويطلق على المصالح الحاجية باب جلب المصالح: نظرية الضرورة الشرعية، مبارك جميل محمد مبارك، (59 - 60)، المصالح المرسلّة، الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني، (19 - 20).

2. حقيقة الضرورة الشرعية وتطبيقها المعاصرة، الجيزاني محمد بن حسين، (24).

3. نظرية الضرورة الشرعية حدودها وضوابطها، ابن مبارك جميل محمد، المرجع السابق، (76).

يقول العز بن عبد السلام¹ : (المصلحة العامة كالضرورة الخاصة)² فهو يساوي بين الأصل العام والاستثناء الخاص في رفع الحرج، أي: أنه يساوي بين المصلحة العامة والضرورة الخاصة الاستثنائية المؤقتة (حالات الاضطراب)، وما أخذ الاستثناء حكم الأصل إلا للتيسير ورفع الحرج، وإن هذا إلا مصلحة مرسله مستقراً من نصوص الشرع حين نريد تطبيقها على الدراسات والعلاجات الجينية، والمصلحة المرسله في الدراسات الجينية تقع غالباً في مرتبة الضروريات العامة وأقل الحاجيات، أو في مرتبة الضروريات الخاصة، وقوله تعالى: ﴿مَنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾ [المائدة 6]، وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة 185]، يؤكد أهمية المصلحة الضرورية العامة، والمصلحة الضرورية الخاصة؛ إذ الحكم الأصلي كلي وموجه أصالةً إلى جميع المكلفين، وهو يمثل المصلحة العامة، والحكم الاستثنائي البديل هو خاص ببعض المكلفين، بسبب الضرورة الخاصة الاستثنائية، فهو كالعارض على الحكم الكلي، والقاعدة المقررة أنه إذا تعارض أمر كلي مع أمر جزئي فالأمر الكلي هو المقدم، إذ الجزئي يقتضي مصلحة جزئية، والكلي يقتضي مصلحة كلية، التي بانحرافها ينخرم نظام العالم، عكس المصلحة الجزئية (كحكم الضرورة الخاصة)³، وبالرغم من ذلك فإن الحكم الثابت للضرورة بنوعيتها هو الإباحة المطلقة⁴

1. العز بن عبد السلام هو عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم السلمي، ولد في دمشق عام 577هـ - 1181م، وتوفي في مصر عام 660هـ، شافعي المذهب، من مؤلفاته: الأمالي، القواعد الكبرى في فروع الشافعية، القواعد الصغرى، انظر سير أعلام النبلاء: 22/ 83، 89، شمس الدين الذهبي، 748هـ. مؤسسة الرسالة. ط: 3. 1405هـ - 1985م.

2. القواعد الكبرى، العز بن عبد السلام، (2/314).

3. منهج الكشف عن الضرورة الشرعية وتطبيقاته في ضوء الواقع المعاصر، رازي نادية، أطروحة دكتوراه العلوم في الفقه والأصول. كلية العلوم. جامعة لخضر- باتنة، الجزائر، (28).

4. القواعد الكبرى، العز بن عبد السلام، المرجع السابق، (2/20)، مجموع الفتاوى، ابن تيمية، (20/30).

تطبيقاً لقوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾ [المائدة 6]، أما شروط الضرورة الخاصة فهي¹:

- 1 - أن تكون الضرورة متفقة مع مقاصد الشريعة.
- 2 - أن تكون محققة لا وهمية، ويشمل هذا الضابط معنيين هما: أن تكون الضرورة متيقنة، وألا يمكن الخلاص منها بوجه الشارع.
- 3 - ألا يؤدي إزالتها إلى ضرورة أكبر منها، ومفاد هذا الضابط أنه لا يجوز تقديم المرجوحة على الراجحة من كلتا المصلحتين أو المفسدتين، ولذلك قيد الأصوليون قاعدة (الضرورات تبيح المحظورات) بقولهم: بشرط عدم نقصانها عنها.
- 4 - ألا يترتب على إزالتها إلحاق مثلها بالغير، (الضرر لا يزال بغيره).
- 5 - أن تقدر بقدرها، ومعنى هذا الضابط أن الضرورة يزول أثرها بمجرد زوالها، وبمجرد زوالها يعود الحكم الأصلي، وتقدير الضرورة بقدرها مبني على أن الحكم الذي يستند إلى الضرورة حكم مرجوح، وأن الحكم الأصلي ثابت.

الفرع الثاني المعنى المصلحي الضروري

المصلحة المرسلّة إما أن تمثل حالة الضرورة العامة، وهو الأصل العام، أو حالة الضرورة الخاصة (الاضطرارية الاستثنائية المؤقتة)، وهو الاستثناء، فهي، أي: المصلحة المرسلّة:

1- نظرية الضرورة الشرعية حدودها وضوابطها، ابن مبارك، جميل محمد. المرجع السابق، (202 وما بعدها).

1 - مصلحة مرسله ضرورية في (درء المفساد)، وحاجية في (جلب المصالح)، وهي دليل شرعي كلي، تمثل حالات الضرورة العامة في حفظ الكليات الخمس، وهي هنا تأثير الجنس بالجنس.

2 - مصلحة مرسله اضطرارية (جلب المصالح)، وهي دليل شرعي كلي، تمثل حالة خاصة وليست عامة، فهي مصلحة تعود لقواعد ونصوص شرعية عامة كلية وثابتة أصلاً، ولكن الاستدلال بها هو استقراءها، وهي تمثل حالات الضرورة الخاصة الاستثنائية المؤقتة، في رفع هيمنة الدليل الكلي، وترجيح الدليل الجزئي مؤقتاً عليه، بالرغم من غلبة المفساد على المصالح، تطبيقاً للقاعدة (الضرورات تبيح المحظورات)، وهي هنا تأثير النوع بالجنس، وهو تأثير أقوى من تأثير الجنس بالجنس لدى المالكية¹.

لقد تبين خلال الدراسة أن الأخذ بالدراسات الجينية - ومنها الجينوم - هو على الإباحة الأصلية، بسبب أن المعنى المصلحي فيها هو العلاج والمداواة فهو معنى مصلحي ضروري، بل هو حكم شرعي تكليفي واجب، لما لذلك من ضرورة وأهمية على مستوى حياة الإنسان والحفاظ على النفس البشرية، وهذه مصلحة معينة منصوص عليها كما يمكن استنباطها بالقياس الشرعي، أما حين تكون المصلحة غير معينة، ولا بد من استنباطها للوقوف على الحكم الشرعي، عن طريق الاستدلال المرسل للوقوف على المعنى المصلحي المحافظ على مقاصد الشريعة، وهذا الدليل الكلي المستنبط أو المرسل علته في درء المفساد وجلب المصالح تضطرنا إلى عرض المفساد والمصالح والموازنة بينها استعراضاً لعللة المصلحة المرسله، علة الحكم الشرعي، والمعنى المصلحي هو علة هذه العلة، وهو الأثر الذي يبنى عليه الحكم الشرعي.

وفي الدراسات الجينية، حين تتغلب المفساد على المصالح، حتى الآن على الأقل، يهيمن الدليل الكلي (حظر الدراسات الجينية حتى تبيانها بالكامل وأن تكون بضوابط شرعية)، على الدليل الجزئي (الأصل في

1. الذخيرة، القراني، المرجع السابق، (1/129).

الأشياء الإباحة)، أي عدم إباحة الدراسات الجينية من حيث المبدأ؛ لعدم موافقة المصلحة المرسله مقاصد الشرع، فهي غريبة عنها وخارج الاعتبار، إلا أن تكون هذه الدراسات ضمن ضوابط الشريعة، والاستثناء في ذلك للحالات الاضطرارية، وحين تتغلب المصالح على المفاسد - بأن تكون هذه الدراسات الجينية ضمن الضوابط الشرعية - تكون الدراسات الجينية على الاباحة الأصلية، حينها يوافق الدليل الكلي الدليل الجزئي، وهنا تكون الدراسات الجينية قد انضبطت بالأحكام الشرعية، وتحافظ على مقاصد الشرع، وهذا أثر من آثار المصلحة المرسله، حيث إن المعنى المصلحي هنا يعني جلب المصالح كونه متضمناً في مناسب ملائم لمقاصد الشريعة.

إن الترجيح ما بين الدليل الكلي والدليل الجزئي هو ترجيح ما بين العام والخاص، والعام حكمه أقوى، لذا حين تتساوى المصالح والمفاسد يتغلب الدليل الكلي على الجزئي، والمصلحة المرسله غريبة عن مقاصد الشريعة، والاستثناء كما ذكر سابقاً في حالات الضرورة الخاصة ويكون الترجيح للدليل الجزئي بشكل استثنائي ومؤقت للأخذ بهذه الدراسات الجينية، وفي ضوء تعقد أوجه النظر إلى المصالح - كما في الدراسات الجينية - يمكن أن تكون الكليات المستنبطة أصلاً لقياس الفروع (المستجدات) عليها وفي هذا تحقيق لمصطلح المصلحة المرسله، كما تكمن أهمية نبش المعاني اللامتناهية من نصوص الشرع وقواعده العامة وكلياته المستنبطة للوصول إلى كليات وقواعد شرعية مستنبطة جديدة، تابعة للقواعد الأصلية ومشتقة منها، قطعية الدلالة بسبب تواترها، يمكن قياس المعاني المصلحية للمستجدات الطبية والدراسات الجينية عليها، وسيتم اللجوء إلى القياس وإلى الاستقراء - المبنية عليهما المصلحة المرسله - وهكذا دواليك، من مجمل ما ذكر يمكن القول إن للمصلحة المرسله في الجينوم عدة وظائف:

1 - هيمنة الدليل الشرعي الكلي على الدليل الشرعي الجزئي، في حالات الضرورة العامة، حين غلبة المفسد على المصالح.

2 - موافقة الدليل الكلي للدليل الجزئي، حين يمثل كلا الدليلين إيجابيات المصلحة المرسل، إيجابيات الدليل الجزئي المعينة والداعمة للعلم والعلماء أبدأً، وإيجابيات الدليل الكلي المستقرة.

3 - تغليب الحكم الشرعي الجزئي على الحكم الشرعي الكلي في حالات الضرورة الخاصة، بالرغم من غلبة المفسد على المصالح - إن وجدت شروط الأخذ بالضرورة الخاصة - فالمصلحة المرسل يمكن أن تلعب دور الضرورة الخاصة في تقييد القواعد الكلية والترجيح عليها، ومنها قاعدة هيمنة الدليل الكلي على الدليل الجزئي، وفي هذا ترجيح الخاص على العام بشكل مؤقت واستثنائي.

4 - هيمنة الدليل الشرعي الكلي على الدليل الشرعي الجزئي حين تتساوى الإيجابيات مع السلبات. هناك قواعد ثابتة من مجموع النصوص، عرفت على أنها نتائج مقررة ثابتة وإن كانت لا ترجع إلى أصل معين، فإن هذه تعد أصلاً لأقيسة تقاس عليها، فالأصل المعين يكون غير معروف، ولكنها مقررات شرعية يصح أن تكون أصلاً بذاتها، والأصول العامة القطعية قد تكون نصوصاً، وقد تكون معقول مجموع نصوص¹، وفي هذا إشارة إلى الكليات المنصوصة والكليات المستنبطة، أساس الأحكام الشرعية للمستجدات الطبية.

1. المصلحة كأساس لتقرير الأحكام الشرعية، حفيظة، مبارك، المرجع السابق، (148)، نقلاً عن أبو زهرة، محمد، أصول الفقه، (232).

مدخل

وقبل الانتقال إلى المبحث الثاني (أثر المصلحة المرسلة في العلاج الجيني)، يمكن القول إن الإنجاز الأكبر للدراسات الجينية هو العلاج الجيني الوقائي للجينات المتحورة بعد كشفها بالاختبارات الجينية المجرة في مختلف مراحل الحياة، أو العلاج الجيني بعد ظهور الأعراض السريرية للأمراض عملاً:

1. بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ٢٩﴾ [النساء 29]

﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة 32]

2. بالسنة النبوية: قال صلى الله عليه وسلم:

- (عباد الله تداووا، فإن الله تعالى لم يضع داء إلا وضع له الدواء إلا داءً واحداً الهرم)¹.

- (إن الله لم يُنزل داء، أو لم يخلق داء إلا أنزل أو خلق له دواء، علمه من علمه وجهله من جهله)².

- (إن الله لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء)³.

1. انظر أبو داود في سننه، باب فيمن قدم شيئاً قبل شيء في حجه، حديث رقم (176)، وباب الرجل يتداوى حديث رقم (3412)؛ وانظر ابن ماجه في سننه، باب لا يجني أحد على أحد، حديث رقم (2683)، وانظر أحمد في المسند، باب حديث أسامة بن شريك، حديث رقم (18169 و 18170 و 18171 و 181172 و 18173)، وقال الترمذي حديث حسن صحيح.

2. انظر أحمد في المسند (7 / 271)، حديث رقم (4236)، وفي المسند (301/7)، حديث رقم (4267)، وفي المسند (7 / 353 - 354)، حديث رقم (4334)، وقال حديث صحيح.

3. انظر البخاري، كتاب الطب، باب الحبة السوداء، حديث رقم (5688)، وانظر مسلم، كتاب السلام، باب التداوي بالحبة السوداء، حديث رقم (2215)، حديث صحيح.

- (لا ضرر ولا ضرار) ¹.

3 - القواعد الفقهية: (درء المفاسد وجلب المصالح)، و(درء المفاسد أولى من جلب المصالح)، و(الضرر يزال)، و(الضرر الأكبر يزال بالضرر الأصغر)، و(الضرر العام يزال بالضرر الخاص)، (الدفع أولى من الرفع).

1- انظر الدار قطني، (228/2)، كتاب الأفضية، حديث رقم (86)، وأخرجه ابن ماجه (784/2)، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره، حديث رقم (2340)، قال الحاكم: صحيح الإسناد على شرط مسلم ووافقه الذهبي.

المبحث الثاني: المعنى المصلحي في العلاجات الجينية

تنقسم الأمراض الجينية قسمين: وراثية، إذ ينتقل المرض من الآباء إلى الأبناء عبر الخلايا الجنسية (الحيوان المنوي أو البويضة) الحاملة للجين المعطوب، وغير وراثية عبر تولدها في الشخص بعد ولادته نتيجة تشكل الطفرات الجينية (حدوث عطب جيني)¹، تتحكم الجينات في شكل الجسم ووظيفته، والجينات التي لا تقوم بوظيفتها بشكل صحيح نتيجة تحورها (الطفرة الجينية)، يمكن أن تتسبب في حدوث المرض². ويعتمد الباحثون عدة طرق لإجراء العلاج الجيني³:

- 1- استبدال الجينات المحورة، مثل استبدال الجين المعيب P53، حيث إن إصابة هذا الجين يؤدي إلى نمو أنواع السرطانات؛ لأن هذا الجين مسؤول عن تدمير الخلايا السرطانية، ومنع الورم من النمو.
 - 2 - إصلاح الجينات المحورة: يمكن إيقاف الجينات المحورة التي تسبب المرض، أو يمكن تشغيل جينات صحية تساعد في الوقاية من المرض.
 - 3 - جعل الخلايا المريضة أكثر وضوحاً للجهاز المناعي، في بعض الحالات لا يهاجم الجهاز المناعي الخلايا المريضة؛ لأنه لا يتعرف عليها كخلايا غريبة، فيمكن أن يستخدم الأطباء العلاج الجيني لتدريب الجهاز المناعي على معرفة الخلايا التي تشكل تهديداً.
- لكن ما زال الطريق الوحيد للعلاج الجيني يتمثل في تجربة سريرية، وتعد التجارب السريرية دراساتٍ وأبحاثاً تساعد الأطباء على تحديد ما إذا كان أسلوب العلاج الجيني آمناً للمرضى أم لا.

1. ((العلاج الجيني طفرة طبية))، الضغط والسكري في طريقيهما إلى العلاج، يحيى أحمد، البيان، دبي.

2 العلاج الجيني، الموقع الإلكتروني لمايو كلينيك، (10 نيسان 2018م)

3. العلاج الجيني، المرجع نفسه..

يمثل الدليل الجزئي الدال على دعم الإسلام للعلم والعلماء الأصل في تتبع هذه العلاجات الجينية والاستفادة منها، لكن المخالفات الناجمة عن التفرعات اللاشرعية والسلبيات المعبرة عن خروج المنهج المتبع عن الأطر والقوانين الشرعية المنظمة والداعمة لحياة الإنسان هو السبب في ظهور هذه المفاصد، التي يتمخض استقراءها عن دليل كلي يهيمن على الدليل الجزئي في رفض هذه السياسات العلاجية غير المنضبطة، لكن حين يدل الدليل الكلي على غلبة الإيجابيات، وتوافق كلا الدليلين نعود إلى الأصل، الأخذ بهذه العلاجات. وللاخذ بالحكم الشرعي النهائي لا بد من العودة إلى شروط المصلحة المرسلّة ومقاصد الشريعة، واستقراء كامل الجزئيات المتاحة، وضرورة التكامل ما بين الدليلين الجزئي والكلي، وكما تعني مقاصد الشريعة القائمة على المصلحة المرسلّة الأخذ بالقاعدة (درء المفاصد وجلب المصالح)، وهو مقصد الشارع العام¹، نخلص إلى ضرورة الأخذ بالقواعد التي تم ذكرها سابقاً:

- الموازنة بين المصالح والمفاصد في الحال والمآل، وثنائية العلاقة بين الدليل الكلي والجزئي.

- الضرورة العامة والخاصة².

المطلب الأول: إنزال العلاجات الجينية على الحكم الشرعي

الفرع الأول: سلبيات العلاجات الجينية

يمثل الدليل الجزئي الدال على دعم الإسلام للعلم والعلماء الأصل في تتبع هذه العلاجات الجينية والاستفادة منها، لكن المخالفات الناجمة عن التفرعات اللاشرعية والسلبيات المعبرة عن خروج المنهج المتبع

1. انظر القواعد الثلاثة التي تم ذكرها في المبحث الأول، التي تقوم عليها مقاصد الشريعة، انظر ((نماذج طبية))، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المرجع السابق، مج:14، العدد: 2، (ص/79).

2. (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب)، (الضرورات تبيح المحظورات)، (المصلحة المرسلّة من القواعد الأصولية لرفع الحرج)، انظر الاعتصام، الشاطبي، (2/129).

عن الأطر والقوانين الشرعية المنظمة والداعمة لحياة الإنسان هو السبب في ظهور هذه المفساد، التي يتمخض استقراءها عن دليل كلي يهيمن على الدليل الجزئي في رفض هذه السياسات العلاجية غير المنضبطة، لكن حين يدل الدليل الكلي على غلبة الإيجابيات، وتوافق كلا الدليلين نعود إلى الأصل، الأخذ بهذه العلاجات. والاستفادة منها، لكن المخالفات الناجمة عن التفرعات اللاشرعية والسلبيات المعبرة عن خروج المنهج المتبع عن الأطر والقوانين الشرعية المنظمة والداعمة لحياة الإنسان هو السبب في ظهور هذه المفساد، التي يتمخض استقراءها عن دليل كلي يهيمن على الدليل الجزئي في رفض هذه السياسات العلاجية غير المنضبطة، لكن حين يدل الدليل الكلي على غلبة الإيجابيات، وتوافق كلا الدليلين نعود إلى الأصل، الأخذ بهذه العلاجات. وللاخذ بالحكم الشرعي النهائي لا بد من العودة إلى شروط المصلحة المرسله ومقاصد الشريعة، واستقراء كامل الجزئيات المتاحة، وضرورة التكامل ما بين الدليلين الجزئي والكلي، وكما تعني مقاصد الشريعة القائمة على المصلحة المرسله الأخذ بالقاعدة (درء المفساد وجلب المصالح)، وهو مقصد الشارع العام¹، نخلص إلى ضرورة الأخذ بالقواعد التي تم ذكرها سابقاً:

- الموازنة بين المصالح والمفساد في الحال والمآل، وثنائية العلاقة بين الدليل الكلي والجزئي.

- الضرورة العامة والخاصة².

بما أنَّ الطريق الوحيد للعلاج الجيني يتمثل في تجربة سريرية³ إن تقدير كامل المصالح والمفساد، وتقدير المآلات أمر صعب، لذا سيتم الاكتفاء بذكر آخر ما تم التوصل إليه من مصالح ومفساد في ضوء ما وصلت

1. انظر القواعد الثلاثة التي تم ذكرها في المبحث الأول، التي تقوم عليها مقاصد الشريعة، انظر ((نماذج طبية))، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المرجع السابق، مج:14، العدد: 2، (ص/79).

2. (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب)، (الضرورات تبيح المحظورات)، (المصلحة المرسله من القواعد الأصولية لرفع الحرج)، انظر الاعتصام، الشاطبي، (2/129).

3. العلاج الجيني، مايو كلينيك، (10 نيسان 2018م).

إليه التطورات العلمية في هذا السياق، والإجراءات المتبعة في العلاجات الجينية.

سليبات العلاجات الجينية:

1- عدم وجود رقابة دولية على التلاعب بالجينات البشرية¹، وكيف للمجتمع العلمي تنظيم نفسه مع تكنولوجيا سهلة الاستخدام نسبياً، مثل تقنية كريسبر سهلة التعليم، بحيث تطاها أيدٍ كثيرة، وهذا ما قد يؤدي إلى تلاعب البشر بجيناتهم وبيئتهم، وتعرض أنفسهم لتغييرات غير معروفة في الجينوم لديهم² كما أشار بعض العلماء إلى أن النتائج حتى الآن غير مدروسة بدقة، والتوقعات قد تكون مختلفة عما نظنه³ وبما أن التعديل الجيني قوة عظمى قادرة على تعديل المبادئ الجوهرية للبيولوجيا، فيجب على المجتمع بأكمله أن يكون جزءاً من النقاش حول ما يجوز القيام به وما لا يجوز⁴؛ لأن الحجج الطبية ضعيفة، والتبعات الاجتماعية المحتملة خطيرة⁵ كما أن التغيير من طبيعة البشر قد يؤدي إلى اختلال التوازن الفطري للحياة⁶.

2- إن إدراج الجين السليم في الخلايا بهدف العلاج يتعين نقلها باستخدام الناقل، وأكثر ناقلات العلاج الجيني شيوعاً هي الفيروسات؛ لأنها تستطيع التعرف على خلايا معينة وتحمل المادة الجينية إلى جينات الخلايا، يقوم الباحثون بإزالة الجينات الأصلية للفيروس، واستبدالها بالجينات اللازمة لوقف المرض، تقدم هذه

1 - هل يقود التلاعب بالجينات العالم إلى ثورة عنصرية، محمد علي، إلهام، (17 كانون أول 2016م).

2 - هذا رأي الدكتور روبرت تروغ، مدير مركز أخلاقيات الطب الحيوي في كلية هارفرد الطبية، نقلته حوا، نهي، (10 آذار 2019م)، نقطة تحول في الطب تدفع البشرية نحو المجهول، صحيفة البيان.

3 - نهي حوا. المرجع السابق.

4. هذا ما صرح به أستاذ علم الحركة والأعصاب إي بول زهر في جامعة فكتوريا كندا، نقلته نهي حوا، المرجع السابق.

5. الكاتبة الأمريكية في منظمة علم الوراثة والمجتمع، مارسى دارنوفسكي، مؤتمر القمة الدولي الثاني لتعديل الجينوم البشري المنعقد في هونغ كونغ، (29 تشرين الثاني 2018م)، نقلته نهي حوا، المرجع السابق.

6. ((مسائل شرعية في الجينات البشرية))، القره داغي، عارف علي عارف، سلسلة بحوث فقهية في قضايا معاصرة، ماليزيا. الجامعة الإسلامية العالمية، عدد: 2، (39).

التقنية المخاطر الآتية¹:

- استهداف الخلايا الخطأ، ولأن الفيروسات يمكن أن تؤثر في أكثر من نوع واحد من الخلايا فمن الممكن أن تصيب الفيروسات المعدلة خلايا إضافية، وليس فقط الخلايا المستهدفة التي تحتوي على جينات محورة، وإذا حدث هذا فقد تتلف الخلايا السليمة مسببة عللاً أو أمراضاً أخرى مثل السرطان.

- قد تستعيد الفيروسات قدرتها الأصلية على إحداث المرض بمجرد إدخالها على الجسم، فتحدث العدوى بسبب هذا الفيروس.

- إمكانية التسبب في الورم، إذا تم إدخال الجينات الجديدة في البقعة الخطأ في الحمض النووي، فهناك احتمال أن يؤدي الإدراج إلى تكوين الورم.

- رد فعل نظام المناعة غير المرغوب فيه، قد يرى جهاز المناعة في الجسم الفيروسات التي تم إدخالها ويقوم بمهاجمتها، وقد يتسبب ذلك بحدوث التهاب، وفي الحالات الشديدة فشل عملية العلاج الجيني بإدخال جين جديد، لذا تجرى مراقبة التجارب الجينية في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل إدارة المواد الغذائية والعقاقير، والمعاهد الوطنية للصحة لضمان أن تكون قضايا سلامة المرضى أولوية قصوى خلال عملية البحث.

- رغم إمكانية تقنية كريسبر الواعدة فإن هناك مخاوف أخلاقية، ومخاوف من أن تؤدي إلى تعديلات جينومية شاذة أو خطيرة، والشعور بالقلق من أن تتسبب الكائنات المعدلة جينياً في إحداث اضطرابات أو اختيارات في الأنظمة البيئية؛ لأنه يسهل استخدام هذه التقنية في المختبرات، فلا حاجة إلى معدات كثيفة أو

1. العلاج الجيني، موقع مايو كلينيك، المرجع السابق، (10 نيسان 2018م).

باهظة، كما لا يحتاج الباحثون إلى سنوات طويلة من التدريب لإجراء التعديلات الوراثية¹، مما يجعل من الصعب التنبؤ بعواقبه المحتملة.

4. يؤثر التعديل الجيني للخلايا الجسدية فقط في بعض خلايا المريض، أما تعديل الخلايا الجنسية فيؤثر في خلايا الكائن الحي، وبالتالي يتم تمريره إلى الأجيال المقبلة، مما يجعل من الصعب التنبؤ بعواقبه المحتملة، لذا فإن علاج الخلايا الجنسية تحرمه وتمنعه المنظمات والهيئات الدولية، وقرارات مجمع الفقه الإسلامي²، لقد أكد مجمع الفقه الإسلامي أنه جائز إجراء الفحص الجيني للخلايا الجنسية لمعرفة ما إذا كان بها مرض جيني أم لا، كما أنه جائز إجراء التشخيص قبل الزرع بعد الإخصاب خارج الرحم، شرط اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تضمن عدم خلط العينات وصيانتها³.

فالعلاج الجيني للخلايا الجنسية في صورته الراهنة التي لا تراعي الأحكام الشرعية، وخاصة عدم اختلاط الأنساب، حكمه المنع، لما لهذا النوع من العلاج من الخطورة والضرر، كما أنه لا يجوز استخدام الهندسة الوراثية بقصد تبديل البنية الجينية، فيما يسمى تحسين السلالة البشرية⁴، لذا نرى أن المناسب المرسل في علاج الخلايا الجنسية ساقط من اعتبارات الشرع، وهو في مرتبة الملغى؛ لأن العلاج الجيني للخلايا الجنسية يقود إلى التغيير الجيني، الذي ينتقل إلى الأولاد فالأحفاد، وهذا يقود إلى تغيير النسب، وهو من المحظورات؛

1. هذا ما قاله جون شميتي، عالم الوراثة في جامعة كورنيل في إيتاكا، بولاية نيويورك الأمريكية، نقلته الصحيفة المصرية محمد علي، إلهام. المرجع السابق.

2. انظر قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 57(8/6)، مجلة المجمع، العدد السادس، (3/1975).

3. قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي، تحت رقم 203(9/21) بشأن الوراثة والهندسة والجينوم البشري (المجين)، الدورة الحادية والعشرون، الرياض، المرجع السابق.

4. انظر قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 57(8/6)، المرجع السابق.

لأن المحافظة على النسب من الضروريات الخمس¹.

5- اختلال التوازن البيئي الطبيعي، بحيث تغطي الأنواع والأصناف الجديدة على أنواع وأصناف كان لها دور في البيئة، حيث إن عناصر الطبيعة المختلفة وكما أرادها خالقها قد تعايشت منذ آلاف السنين، ويعتمد بعضها على بعض في توازن دقيق، يقول الله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ۚ﴾ [القمر 49]، ويقول تعالى: ﴿وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ ۚ﴾ [الحجر 19]، هذا وإن تدخل الإنسان قد يؤدي إلى اختلال هذا التوازن الفطري في الوجود² وتغيير خلق الله والفطرة التي فطر الناس عليها هي مراد الشيطان، مما يؤدي إلى هدر كرامة الإنسان وأدميته³، لذا لا بد من تعاون علماء الهندسة الوراثية وعلماء الشريعة، لوضع حدود شرعية وقانونية للتصرف بالجينات الوراثية لصالح البشرية جمعاء، حتى لا تقع في أيدي تستخدمها في تغيير شكل الخلق وتبديل فطرة الله في خلقه⁴.

6 - إمكانية ظهور عنصرية وطبقية جديدة تفرق بين البشر على أساس جيناتهم الوراثية والمعدلة، فيصبح هناك نوعان من البشر: الأول: متفوق ومعدل وراثياً، والثاني: جنس عادي بلا أي تعديلات أو تحسينات، وهذا سيؤدي إلى ظهور حفنة قليلة من البشر المميزين سيسيطرون بطريقة أو بأخرى على مجتمعاتهم، وهذا سيولد عنصرية بيولوجية تضاف إلى العنصرية الجنسية والعرقية والأيدولوجية

7- إمكانية إجراء هذه البحوث ضمن إطار ما يسمى بالحرب البيولوجية، وفي أزمة الكورونا ما زلنا نعيش، أو ضمن إطار ما يسمى بنظرية اليوجينيا، أو غيرها من الانحرافات الأخلاقية والإنسانية، مثل إيجاد أطفال

1. المستصفي، الغزالي، (2/482).

2. انظر مسائل شرعية في الجينات البشرية، القره داغي عارف علي عارف، المرجع السابق، عدد: 2، (37 - 40).

3. انظر المرجع نفسه، (37 - 40).

4. ((الهندسة الوراثية تنطلق من الأنابيب لتدمير البشرية))، جريدة المسلمون الصفحة الخامسة، العدد: 283، حيث اعتبرت الجريمة أن العمل بالهندسة الوراثية، وامتداد الأيدي إلى الجينات لتغيير الخلقة من شأنه أن يؤدي إلى كوارث بشرية.

حسب الطلب، ما دفع منتقدي هذه التقنيات إلى الدعوة لفرض حظر على التعديل الجيني للأجنة البشري¹ كما يحذر العديد من العلماء والخبراء من أن التداعيات الاجتماعية لهذه التغييرات قادمة لا محالة².

8- الطريق الوحيد للحصول على العلاج الجيني يتمثل في تجربة سريرية³.

الفرع الثاني: إيجابيات العلاجات الجينية

1- الاكتشاف المبكر للأمراض الوراثية، ضمن إطار العلاج الجيني الوقائي، واكتشاف أمراض الطفرات الجينية، والوقاية من وقوعها، وإمكانية علاجها المبكر في حال وقوعها، أما الأمراض الجينية المكتسبة فتبلغ حتى الآن أكثر من ستة آلاف مرض، وبالتالي استفادة الملايين من العلاج الجيني⁴.

2- يتناول (العلاج الجيني) الأمراض المستعصية، والأمراض النادرة التي لا تقيد فيها العلاجات التقليدية كالسرطانات النادرة⁵.

3- تقليل دائرة المرض داخل المجتمع، وذلك عن طريق الاسترشاد الجيني والاستشارة الوراثية⁶، ضمن إطار ما يسمى العلاج الجيني الوقائي بالحد من زواج حاملي الجينات المريضة للحد من الولادات المشوهة⁷

1 هل يقود التلاعب بالجينات العالم إلى ثورة عنصرية، محمد إلهام علي، المرجع السابق، 17 كانون أول 2016م.

2 المرجع نفسه.

3 العلاج الجيني، مايو كلينيك، المرجع السابق، (10 نيسان 2018م).

4- العلاج الجيني آفاقه الطبية وأحكامه الشرعية، عمر بو عمرة، رسالة دكتوراه في الفقه وأصوله. قسم الشريعة. معهد العلوم الإسلامية. جامعة الشهيد حمه. لخضر الوادي، (648)، المستجدات الفقهية في أحكام الأسرة، عمر بو عمرة، الملتقى الدولي الثاني. (15 و 16 صفر 1440هـ - 24 و 25 تشرين الأول 2018م).

5- محاضرة بعنوان: ((فحص جديد لمرضى السرطان - تحديد بروفيل الأورام))، بروفيسور فرحات فادي، بروفيسور خوري فضلو، نقلته رلى معوض، جريدة النهار، 24 حزيران 2014م

6 العلاج الجيني آفاقه الطبية وأحكامه الشرعية، عمر بو عمرة، المرجع السابق، (ص/648).

7- المرجع نفسه، (648)

4- التشخيص الجيني العلاجي للمتزوجين¹.

5- يساهم العلاج الجيني في الحفاظ على الأسرة نواة المجتمع، وذلك بإمكانية العلاج الجيني ما قبل الولادة، وما بعد الولادة، كذلك في مرحلة ما بعد البلوغ² وتقليل دائرة المرض داخل المجتمع، وذلك عن طريق الاسترشاد الجيني والاستشارة الوراثية.

6. إمكانية تطبيق العلاج الجيني للخلايا الجسدية خارج الجسم³.

7- يعتبر العلاج الجيني - خاصة العلاج الجيني الجزيئي - الأساس الذي يقوم عليه الطب الدقيق⁴.

الفرع الثالث: الموازنة بين إيجابيات وسلبيات العلاجات الجينية

في ضوء ما ورد من سلبيات العلاج الجيني، والوضع الراهن المتخلف للأمة الإسلامية الذي يجلب معه سلبيات إضافية ناجمة عن عجز هذه الأمة عن تطبيق الشروط والقواعد الشرعية على العلاجات الجينية، تبقى الضرورة التي أدخلت المصلحة المرسله حيز الاستدلال - كدليل كلي عام حقيقي لا وهمي⁵ - قادرة على أن تدخلها ثانية حيز الاستدلال، لكن كدليل التأثير فيه هو تأثير النوع في الجنس⁶، وذلك في حالات الاضطراب، بذلك يمكن للمصلحة المرسله أن تتجاوز الحالة العامة التي هي شرطها إلى الحالات الخاصة الاضطرارية الاستثنائية المؤقتة، من هنا ضرورة معرفة الناس وأحوالهم وظروفهم (معرفة الواقع)،

1. ((تقنيات العلاج الجيني في ضوء مبدأ حرمة جسم الإنسان))، د. الحمداني، محمد حسين. أ. عبد المنعم صواف، رنا، مجلة الرافدين، المجلد: 15. العدد: 52، (ص/ 216)، 2017م.

2. المستجدات الفقهية في أحكام الأسرة، بو عمرة، عمر، الملتقى الدولي الثاني، المرجع السابق، (629 - 650)، (1440هـ - 2018م).

3. ((اختراق طبي في علاج الأمراض الوراثية))، عبد الحكيم، أكمل، صحيفة الاتحاد، (23 تشرين الثاني 2017م).

4. العلاج الجيني حلم يداعب القلوب والعقول، سمير أحمد، موقع للعلم، (11 آذار 2018م). scientific American ، <https://www.ekb.eg> (إنتاج أدوية تقوم فكرتها على العلاج الجيني، وإيجاد علاجات يمكنها استهداف البروتينات المسببة للأمراض، والمسؤول عن إفرازها الجينات).

5. البدعة الشرعية، المنياوي، المرجع السابق، (1/120).

6. الذخيرة، القرافي، المرجع السابق، (1/129).

وأن تمتلك التصور الشامل والكافي قبل تكييف المستجدات الطبية¹، وكلما ازدادت السلبيات والمضار

ازدادت أهمية القاعدة (درء المفاسد أولى من جلب المصالح)، وازدادت هيمنة الدليل الكلي على الدليل الجزئي، والعكس حين تقل السلبيات: ترجح المصالح على المفاسد، وتنتقل المصلحة المرسله الحاجة إلى مستوى الضرورية²، فيتوافق كلا الدليلين الشرعيين الكلي والجزئي من حيث الدلالة، وقاعدة (لا ينكر تبدل الأحكام الفقهية بتغير الأزمنة) تعني التبدل في مراتب المصلحة المرسله من ضرورة إلى حاجة أو العكس، كما قد يعني تساوي مراتب المصلحة المرسله الضرورية والحاجة أو العكس، كما قد يعني توافق الدليل الشرعي الكلي مع الجزئي، أو تعارضهما، وكل هذا في سبيل الوصول إلى المعنى المصلحي في الفرع المؤثر في الحكم الشرعي، وهذا هو أثر المصلحة المرسله في الدراسات الجينية، وفي دراستنا يتعارض الدليل الجزئي للأخذ بالعلاجات الجينية مع الدليل الكلي المانع لذلك، وفي بعض الحالات نجد أنه من الممكن الجمع بين الدليلين، أو ترجيح الدليل الجزئي في حالات الضرورة الخاصة الاستثنائية، كما في بعض حالات العلاج الجيني للأورام السرطانية النادرة، وبعض حالات الصرع المعقدة على العلاجات التقليدية.

إن القواعد المساعدة في الوصول إلى الحكم الشرعي هي:

- الموازنة بين المصالح والمفاسد في الحال والمآل وثنائية العلاقة بين الدليل الكلي والجزئي.

- حالات الضرورة والاضطرار.

1. انظر ((نماذج طبية))، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، مج 14، العدد: 2، (79)، المرجع السابق.

2. انظر المصالح المرسله (ضمن المحاضرات المطبوعة بآثار الشنقيطي)، الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني، المرجع السابق، (19-20)، انظر نظرية الضرورة الشرعية، حدودها وضوابطها، ابن مبارك، جميل محمد، المرجع السابق، (59-60)، حيث تعني المصلحة المرسله الحاجة جلب المصالح.

- إضافة إلى إلحاق المصالح والمفاسد بالأحكام التكليفية الخمسة.

المطلب الثاني: المصلحة المرسلّة والأحكام التكليفية:

الفرع الأول: تطبيق الأحكام التكليفية

لقد ألحق العز بن عبد السلام المصالح والمفاسد بالأحكام التكليفية الخمسة¹، حيث ألحقت المصالح بالأحكام التكليفية: الواجب، والمندوب، والمباح، وجعل أمر تحصيلها متردداً بين الواجب والمندوب والمباح، وألحقت المفاسد بالحكمين التكليفيين: المكروه والمحرم.

ويقسم العلماء المصالح إلى ثلاثة أنواع²:

النوع الأول: مصالح الواجبات

النوع الثاني: مصالح المندوبات

النوع الثالث: مصالح المباحات

ويقسمون المفاسد قسمين:

القسم الأول: مفاسد المحرمات

القسم الثاني: مفاسد المكروهات

وبين هذه التكاليف الخمسة يتأرجح الدليل الجزئي بين المباح والمندوب والواجب غالباً، والمكروه والمحرم نادراً، وذلك حسب تطبيق النص الشرعي أو الإجماع أو القياس على المستحدثة الطبية من باب معين محدد،

1. قواعد الأحكام في مصالح الأنام، العز بن عبد السلام، (8 - 9)، أحال إليه العتيبي، محمد بن دغليوب، الاستنساخ البشري بين الإباحة والتجريم في ضوء الشريعة مع بيان مواقف الهيئات الدولية المعاصرة، رسالة ماجستير في العدالة الجنائية. تخصص التشريع الجنائي الإسلامي. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، (209).

2. قواعد الأحكام، العز بن عبد السلام. المصدر نفسه.

يناسب نوعه نوع الحكم الشرعي في القياس، وفي خصوصية بحثنا يمثل الدليل الجزئي الإيجابيات أكثر من السلبيات، أما الحديث عن مناسبة جنس المستحدثة لجنس الحكم الشرعي فهو يضطرنا للذهاب إلى الدليل الكلي الاستقرائي، وإلى قواعد ومقاصد الشرع، حيث يتأرجح الدليل الكلي بين الواجب والمحرم والمكروه، وتتأرجح المصلحة المرسل في تطبيق العلاج الجيني على أمراض مستعصية على العلاجات الطبية التقليدية بين درجات التكليف المذكورة للدليل الكلي، وذلك حسب المستحدثة الطبية وظرفها الخاص من حيث الاضطراب أو عدمه، وحسب الظرف العام المناط بها، من استقراء القواعد الشرعية والبيئة وتأثيرها، والمناسب المرسل ومدى ملاءمته، والعلاجات الجينية - كغيرها من العلاجات - هي على الإباحة الأصلية، إلا في حالة غلبة المفساد، وفي الحالات الاضطرارية هي على الإباحة الاستثنائية المؤقتة.

الفرع الثاني: المعنى المصلحي والحكم التكليفي في بعض التطبيقات

العلاج الجيني لمرض التلاسيميا:

نجد أن الفحص الجيني الوقائي قبل الزواج يجنب الشريكين احتمال إنجاب أولاد مصابين بنسبة 25 بالمائة إذا كان الشريكان حاملين للجين الكامن نفسه¹، وهنا ترقى المصلحة المرسل في العلاج الوقائي بإجراء

1- لقد نجح العلاج الجيني في علاج بعض الأمراض المزمنة والمستعصية على أنواع العلاجات التقليدية، مثل مرض تلاسيميا بيتا، وفقر الدم المنجلي، ومرض الناعور، والتهاب الشبكية الصباغي، والصرع، لكن كما تم التنويه سابقاً، فإن العلاجات الجينية ما زالت علاجات تجريبية؛ يعاني حوالي 288 ألف شخص حول العالم من مرض التلاسيميا بيتا.

(April New England Journal of Medicine)، العلاج الجيني يمكنه أن يخلص بعض الأشخاص من عمليات نقل الدم طوال حياتهم، مؤسسة دبي للمستقبل، MIT Technology Review، 5 يوليو 2018م)

ومرض التلاسيميا مرض دموي وراثي، يعجز الجسم فيه عن إنتاج كمية كافية من الهيموغلوبين، البروتين الغني بالحديد، والذي يحمل الأوكسجين في خلايا الدم الحمراء إلى كافة أنسجة الجسم، بسبب إصابة الجين المسؤول عن تصنيع الهيموغلوبين ويتضمن العلاج الجيني هذا استخراج الخلايا الجذعية من نقي العظام للمريض وتعديلها خارج الجسم بواسطة فيروس تم تعديله، ليحمل نسخ سليمة من جين HBB، المسؤول عن تصنيع الهيموغلوبين، ثم يتم نقل الخلايا مرة أخرى إلى المريض للبدء بإنتاج خلايا دموية سليمة، وقبل العلاج الجيني هذا كان جميع المرضى المشاركين في الدراسات يتلقون الدم بشكل منتظم كل ثلاثة إلى أربعة أسابيع منذ أن كان عمرهم ستة أشهر. وفي التجربة السريرية الدولية للعلاج الذي طوره شركة بلوويرد¹ تمكن 15 مريضاً من أصل 22 من التوقف عن نقل الدم تماماً بعد حصولهم على العلاج، والباقي يحتاجون إلى نقل الدم بشكل أقل.

وتذكر الدكتورة مريم مطر المدير التنفيذي لجمعية الإمارات للأمراض الجينية، أنه في العام 2004م، كان يولد أسبوعياً في الإمارات طفل مصاب بمرض التلاسيميا، وفي العام 2011م أصبحت النسبة طفلاً مصاباً يولد كل شهر، إلى أن انخفضت النسبة منذ العام 2013م لتصبح صفراً، وذلك يأتي انعكاساً للحملات الكبيرة التي قامت بها جمعية الإمارات للأمراض الجينية، ونتيجة استيعاب المجتمع الكبير لذلك، وكان هذا علاجاً وقائياً، في عدم زواج الأقارب، وبكلمات أخرى عدم زواج الحاملين لذات الجين الكامن المسبب للمرض، فإن تزوجاً يمكن أن يولد أطفال مصابون بهذا المرض بنسبة 25 بالمائة، و50 بالمائة حاملون للجين المرضي دون أن يكونوا مصابين، و25 بالمائة لا حمل ولا إصابة؛ من هنا أهمية توجه أفراد المجتمع إلى مراكز الأمراض الوراثية لإجراء فحص جيني، اعتماداً على التاريخ الطبي للأسرة، خاصة الفحص الجيني قبل الزواج، والقادم الحديث عنه في الفصل الثاني. بذلك يكون لدينا:

1- علاج جيني للمصابين بمرض التلاسيميا بيتا.

2- وعلاج وقائي بعدم زواج الأقارب (قبل إمكانية إجراء الفحص الجيني)، لمنع اقتران زوجين يحملان نفس الجين المرضي. وبهذه الطريقة تمكنت إيطاليا وقبرص أن تتخلصا من مرض التلاسيميا²، وكذلك الإمارات. والمصلحة المرسله في العلاج الوقائي ترقى إلى مستوى الضروري والواجب.

3- أهمية إجراء الاختبارات الجينية قبل الزواج، وقبل الحمل، وخلال الحمل، وبعد الولادة للمولودين الجدد، وسيرد هذا لاحقاً.

الفحوصات الجينية قبل الزواج إلى مستوى المصلحة المرسلّة الضرورية والواجبة، حيث يتوافق كلا الدليلين الشرعيين، الجزئي في ضرورة العلاج، والكلي الدال على مصلحة مرسلّة واجبة وضرورية؛ لأن هذا الإجراء العلاجي الوقائي - إضافة على أنه يقوي الأسرة والمجتمع - فهو يقينا سلبيا ومحاذير العلاج الجيني حال ظهور الأعراض السريرية للمرض عند البالغين، أو الذي قد يضطر إليه المولود المصاب بهذا المرض الجيني، وهنا نكون قد طبقنا كثيراً من القواعد التي تقوم عليها المصلحة المرسلّة:

- (لا ضرر ولا ضرار)

- الضرر يزال

- الدفع أولى من الرفع

- رفع الحرج

- مالا يتم الواجب إلا به فهو واجب

العلاج الجيني لمرض الصرع:

وما ينطبق على تشخيص وعلاج التلاسيميا الوقائي يمكن تطبيقه على الصرع، والفحص الجيني ما قبل الزواج هو مصلحة مرسلّة ضرورية وواجبة لرفع الحرج، حيث يلعب زواج الأقارب الدور الرئيسي في الإصابة

(1) - شركة بلويدر تقع في مدينة كامبريدج بولاية ماساتشوستس في الولايات المتحدة الأمريكية، تعمل هذه الشركة أيضا على تطوير علاجات جينية لمرضى الخلايا المنجلية وحثل الكظر والمادة البيضاء في الدماغ عند الأطفال المعروف باسم مرض تريث بلورنزو، وهو اضطراب شديد التخريب ويؤثر على الجهاز العصبي

(2) - انظر الضغط والسكري في طريقهما إلى العلاج الجيني، طفرة طبية، يحيى أحمد، الموقع الإلكتروني البيان، 27 أيلول 2014م

بمرض الصرع الرمعي، خاصة زواج أبناء العم من الدرجة الأولى، كما يلعب زواج الأقارب دوراً أساسياً في الإصابة بأنواع أخرى للصرع، حيث تؤكد دور الجينات في أنواع كثيرة من الصرع.

هذا وإن إمكانية إصلاح العطب الجيني غالباً ما يكون وقائياً، وذلك قبل أن يحدث العطب الفيزيولوجي الذي تسببه الطفرات، وما يؤكد أهمية ضرورة العلاج الجيني الوقائي للصرع، أن ثلث المرضى لا يستجيبون للعلاجات التقليدية، ولفزع الحرج وللضرورة فإن المصلحة المرسلّة في الدراسات الجينية، هي مصلحة مرسلّة ضرورية وواجبة كمبدأ شرعي وعلمي وطبي وإنساني، ولكن السلبيات تكمن في التطبيق والنوايا.

وهنا تبرز أهمية اكتشاف الجينوم البشري وتسلسله، الذي أضاف قيمة علمية كبيرة مكنت العلماء من تحديد عدد أكبر من الطفرات، ثم علاجها، وهذه مصلحة مرسلّة ضرورية وواجبة؛ لأن دراسة الجينوم هي الوسيلة الوحيدة لتحديد الطفرات المسؤولة عن مرض الصرع بأشكاله المختلفة، وأمراض أخرى غيره، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

العلاج الجيني لمرض التهاب الشبكية الصباغي:

إن العلاج الجيني هو العلاج الوحيد الناجع حتى الآن، والمصلحة المرسلّة في هذه الواقعة هي مصلحة مرسلّة واجبة وضرورية، تطبيقاً للقاعدة: (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب)، وفي حال غلبة المفسد على المنافع، يمكن تخصيص القاعدة: (درء المفسد أولى من جلب المصالح)؛ لأن العلاج الجيني هو العلاج الوحيد المتوفر لعلاج هذا المرض، تطبيقاً للقواعد:

-الضرورات تبيح المحظورات

-الضرورات تقدر بقدرها

-رفع الحرج

-لا ينكر تغير الأحكام الفقهية بتغير الأزمنة

الدليل الكلي يهيمن على الدليل الجزئي؛ لأن الدليل الكلي عام والدليل الجزئي خاص بحالة معينة، والدليل الكلي هو من كليات الشرع، ويستند إلى التواتر، وقد يكون قاعدة يستند إليها في القياس عليها، والأصل أنه لا مصلحة مرسله في قبول المستجدة، وإنما في دفعها حين تزيد المفسد - التي يمثلها الدليل الكلي - على المنافع - التي يمثلها الدليل الجزئي - إلا في حالات الاضطرار الاستثنائية المؤقتة والمحددة؛ لأن الدليل الكلي يهيمن على الدليل لأن الدليل الكلي عام وهو قائم على الأجزاء المستقرة، التي تعطي بمجملها الدليل الكلي قطعته وحكمه النهائي، الذي تعجز عن إبرامه أي جزئية بمفردها، هذا حال عدم إمكانية الجمع بين الدليلين.

إن القاعدة (الضرورات تبيح المحظورات) تعني أن الضرورات لا تستطيع إباحة المحظورات إلا

بشكل استثنائي ومحدد ومؤقت، وفي هذا مصلحة مرسله أخرى أيضا، مبنية على الاضطرار.

الخلاصة

إن في هيمنة الدليل الكلي على الدليل الجزئي، حين تتغلب المفاسد على المصالح، وموافقة الدليل الكلي الدليل الجزئي حين غلبة المصالح، وفي ترجيح الدليل الجزئي على الدليل الكلي لرفع الحرج عن المضطر، تلبيةً لكل أوجه قاعدة (درء المفاسد وجلب المصالح)، التي ينضوي تحتها قاعدتا الضرورة العامة والخاصة: (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب)، و (الضرورات تبيح المحظورات)؛ لأن درء المفاسد وجلب المصالح واجب وضروري في كل الأحوال والظروف العامة والخاصة، لذا لا توجد مصلحة مرسلة معتبرة لا يشهد لها الشارع بالقبول، كما لا توجد مصلحة إلا ومناسبتها، إما أن يكون مؤثراً (القياس)، أو ملائماً (المصلحة المرسلة)، أو غريباً لا يوافق جنسه جنس الحكم الشرعي، وإن توافق نوعاهما، ويتم تحقيق ذلك بالاستدلال بنصوص الشرع وكلياته، وبالمعنى المصلحي المستنبط والمستدل به، والشرع بمجمله هو الأصل في استنباط الدليل الكلي، والكشف عن المعنى المصلحي في الفرع المؤثر في الحكم.

فالإكمال في الدين يعني كليات الشرع المنصوصة والمستنبطة، وبكلمات أخرى المساواة بين العام النصي والعام الاستقرائي في الأحكام، وتبقى الأصول الجزئية هي الأساس الذي تبنى عليه الأدلة الكلية المستنبطة، والمصالح أو المعاني المصلحية في الفرع إما أن يكون حكمها الشرعي منطوقاً به بنص أو إجماع أو قياس جزئي، أو مستنبطاً بالقياس على الدليل الكلي المستنبط.

الفصل الثاني: أثر المصلحة المرسلة في الطب الجيني الوقائي

المبحث الأول: المعنى المصلحي المرسل في الاختبارات

الجينية

المطلب الأول: الاختبارات الجينية

الفرع الأول: أنواع الاختبارات الجينية

الفرع الثاني: متمات الاختبارات الجينية

المطلب الثاني: إنزال الاختبارات الجينية على الحكم

الشرعي

المبحث الثاني: المعنى المصلحي في الطب الجيني التنبئي

المطلب الأول: التطبيقات السريرية للاختبارات

الجينية

الفرع الأول: الاختبارات الجينية قبل الزواج وقبل

الحمل

الفرع الثاني: الاختبارات الجينية خلال الحمل

الفرع الثالث: الاختبارات الجينية عند حديثي

وعند البالغين

المطلب الثاني: إنزال الطب الجيني التنبئي على

الحكم الشرعي

الفرع الأول: إيجابيات الاختبارات الجينية قبل الزواج وقبل

الحمل

الفرع الثاني: حكم الاختبارات الجينية خلال الحمل

مدخل

قبل البدء في الفصل الثاني يمكن الإشارة إلى أن الطب الجيني الوقائي كله خير إن كان منضبطاً بأحكام الشريعة، والنية فيه خالصة لله؛ وذلك لأنه يقي الإنسان الحامل للجين المتحور من حدوث المرض، وذلك بالعلاج الجيني قبل ظهور الأعراض السريرية، ونحن مأمورون - بالنص القرآني وبالسنّة النبوية المطهرة - بالأخذ بأسباب دفع الضرر قبل وقوعه تطبيقاً للقاعدة التي تقوم عليها المصلحة المرسلّة، والمستنبطة من آيات القرآن الكريم وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، (الدفع أولى من الرفع).

فكشف الجينات الطافرة وعلاجها قبل وقوع المرض هو ما سيتم تناوله في هذا الفصل، والاختبارات الجينية المجراة في مختلف مراحل العمر: قبل الزواج، قبل الحمل، الجنين، الأطفال حديثي الولادة، والبالغين، هي الكاشفة للجينات الطافرة، وعلى هذه الاختبارات يقوم الطب الجيني التنبؤي، أحد فروع الطب الدقيق، وهو ما سيأتي الحديث عنه في الفصل الآتي.

المبحث الأول: المعنى المصلحي المرسل في الاختبارات الجينية

المطلب الأول: الاختبارات الجينية

الاختبارات الجينية: هي أحد أنواع الدراسات الجينية، وهي تقوم على تحليل الجينات الوراثية والبروتينات التي في جسم الإنسان، حيث يمكن لهذا الاختبار اكتشاف مرض وراثي معين قد يصاب به في المستقبل، ومن هذه الاختبارات الجينية 1000 اختبار وراثي، ويقوم الطب الجيني التنبئي على هذه الاختبارات الجينية، وهو أحد فروع الطب الدقيق، وتقوم هذه الاختبارات بكشف الطفرات الجينية، التي من الممكن أن تتسبب في اضطراب ما أو مرض ما، ولكن لذلك حدود، فبالرغم من إيجابية نتائج الاختبارات الجينية فإن ذلك لا يعني دائما الإصابة بالمرض، وعلى العكس لا تعني سلبية هذه النتائج عدم الإصابة باضطراب معين¹.

وتحدث الطفرات الجينية بطريقتين أساسيتين هما²:

- الطريقة الأولى: الطفرة في الخلايا الجنسية، أو الطفرة الوراثية، وهي موجودة منذ وقت الولادة، وتنتقل إلى الجيل اللاحق.

1- اختبارات الجينات الوراثية، مايو كلينيك. (6 كانون الثاني 2018م).

2- تصريح للدكتورة سامية التمتامي، رائدة علم الوراثة في مصر، (29 تشرين الثاني 2018م)، في مقابلة لها مع موقع (للعلم)، scientific American، نقلتها نجوى طنطاوي، تحت عنوان: السن المناسبة للإنجاب من 25-35 عاما.. والأخلاقيات تكفل سرية المعلومات الجينية. <https://www.scientificamerican.com>

- الفحص الوراثي للجينات المسببة للسرطانات بدقة، المقالة محققة من قبل أطباء. (مشفى ساميتيويث يقع في بانكوك - تايلاند)، (آذار 2018م)،

-الطريقة الثانية: الطفرة في الخلايا الجسدية، وهي الطفرات الجينية التي تحدث بسبب العوامل البيئية المحيطة، مثل السموم البيئية، والأشعة السينية، والتدخين، أو بسبب أخطاء تحصل في أثناء تكاثر الخلية، وهذا النوع من الطفرات لا ينتقل إلى الأجيال اللاحقة.

الفرع الأول: أنواع الاختبارات الجينية¹

1- الاختبارات التشخيصية: وتجري للمرضى الذين ظهرت لديهم أعراض المرض السريرية، حيث يمكن للاختبارات الجينية الكشف عن الجينات المحورة المسؤولة عن أمراض معينة، فعلى سبيل المثال قد تستخدم الاختبارات الجينية لتأكيد التشخيص بالإصابة بداء هينتنغتون، أو بالتليف الكيسي، وإذا تمت هذه الاختبارات ضمن الضوابط الشرعية فهي على الإباحة الأصلية كحكم تكليفي.

2- اختبارات تنبؤية: وتجري وقائياً قبل ظهور أية أعراض سريرية للمرض، إذا كان في القصة السريرية الأسرية تاريخ من الإصابة بمرض وراثي، حيث يكون الخضوع للاختبار الجيني مجدياً في الكشف عن مرض ما قبل البدء بظهور أعراضه والإصابة به، فعلى سبيل المثال قد يكشف الاختبار الجيني إمكانية الإصابة بسرطان الكولون والمستقيم، كون المجري عليه الاختبار يحمل الجين المسؤول عن ذلك، والمصلحة المرسله هنا تقع في مرتبة الضرورة والواجب، حيث (الدفع أولى من الرفع)، و(ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب)²، على ألا تخالف الإجراءات المتبعة النصوص الشرعية، إلا في حالات الاضطرار، عملاً بالقاعدة (الضرورات تبيح المحظورات)³، فالمصلحة المرسله الضرورية في هذه الاختبارات هي عامة وخاصة⁴.

1. اختبارات الجينات الوراثية، موقع مايو كلينيك الإلكتروني، (6 كانون الثاني 2018م).

2. الشاطبي. الاعتصام. المصدر السابق، (2/129).

3. المصدر نفسه.

4. الضرورة نوعان عامة وخاصة، انظر حقيقة الضرورة الشرعية وتطبيقاتها المعاصرة، الجيزاني، المرجع السابق. (24).

3- اختبار حامل الطفرة الجينية: إذا كان في التاريخ العائلي إصابة بمرض وراثي، مثل فقر الدم المنجلي أو التلاسيميا، أو إذا كان الشخص منتصباً إلى مجموعة عرقية معرضة بدرجة كبيرة للإصابة باضطراب جيني محدد، فقد يجرى الاختبار الجيني قبل الإنجاب أو قبل الزواج، ويمكن للاختبار الجيني أن يحدد ما إذا كان بإمكان الزوج شريك الحياة أو الزوجة شريكة الحياة أن تكون حاملة للجين نفسه، ثم إمكانية نقله للأطفال، والمعنى المصلحي في هذه الاختبارات ضروري وواجب لتجنب الضرر؛ لأن له أصل في الشريعة عملاً بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا ضرر ولا ضرار)¹، والقاعدة المشتقة منه (الضرر يزال)، و(الضرر الأكبر يزال بالضرر الأصغر)، و(الدفع أولى من الرفع).

4- الفحوص السابقة للولادة: قد تكشف الاختبارات الجينية عن بعض اضطرابات جينات الجنين، مثل متلازمة داون، ومتلازمة ثلث الصبغي 18، وهما اضطرابان وراثيان تجرى الفحوص للكشف عنهما كجزء من الاختبارات الجينية السابقة للولادة، وتجري هذه الاختبارات عادةً بفحص الواصمات المصلية، أو بالبزل السلي، أو اختبار يسمى (الحمض النووي المتحرر من الخلايا) الحمض النووي للطفل عن طريق اختبار دم الأم، والجانب الفقهي في هذه الاختبارات هو كما في اختبار حامل الطفرة الجينية.

5- فحص الولدان: وهذا هو النوع الأكثر شيوعاً من الاختبارات الجينية، وهو هام، لأنه إن أظهرت النتائج وجود اضطراب، مثل قصور الدرقية الخلقي، أو مرض الخلايا المنجلية، أو بيلة الفينيل كيتون، يمكن بدء رعاية المريض وعلاجه فوراً، لذا تؤكد بعض المراجع الطبية على أهمية إجراء الاختبار المسحي للمولودين حديثاً، وهذه الفحوص من أهم أنواع الاختبارات الجينية لتفادي أي خطر قد يتعرض له المولود الجديد، وفي هذا حفاظ على حياة الإنسان وسلامة الأسرة والمجتمع، والمصلحة المرسلة ضرورية وواجبة.

1- الحديث النبوي سبق تخريجه، انظر ص: 66

6- الاختبارات التشخيصية قبل التعشيش، وتسمى التشخيص الجيني قبل الانغراس، ويجرى هذا الاختبار عند محاولة الحمل من خلال الإخصاب في المختبر، ويتم فحص الجنين تحسباً لوجود اضطرابات جينية، يتم غرس الأجنة التي لا تعاني اضطرابات جينية، والمصلحة المرسلة في هذه الاختبارات تتراوح ما بين الإباحة والتحريم بسبب اعتماد قتل الأجنة في هذه الاختبارات.

7- الوراثة الدوائية: تساعد الاختبارات الجينية حين الإصابة بمرض معين في تحديد الدواء والجرعة الأكثر فعاليةً ونفعاً.

الفرع الثاني: متممات الاختبارات الجينية

الاختبارات الجينية لدى مرضى السرطانات:

وأكثر ما تجرى الاختبارات الجينية للكشف عن السرطانات¹، أو عن إمكانية الإصابة مستقبلاً بالسرطان، وهناك قرابة 500 جين مرتبط بالسرطان من أصل أكثر من 20000 جين في جسم الإنسان، هذه الجينات تنقسم إلى نوعين أساسيين:

- 1- الجين المحفز للسرطان، حيث يحفز انقسام الخلايا ونموها بشكل غير منتظم.
- 2- الجين القامع للسرطان، وهو جين طبيعي يقوم بإصلاح الأخطاء التي تحدث في الحمض النووي، ويبطئ عملية انقسام الخلايا، وكما هو معلوم فإن علاج السرطانات بالوسائل التقليدية فوائدها محدودة، لذا فإن اتباع العلاجات الجينية الجديدة لمثل هذه الحالات المستعصية، المصلحة المرسلة فيه ضرورية وواجبة غالباً، وقد تكون حالات اضطرابية استثنائية ومؤقتة.

1. الفحص الوراثي للجينات المسببة للسرطان بدقة، مستشفى ساميتيوييت، بانكوك، تايلاند، (16 آذار 2018).

الاختبارات الجينية والبروتينات الشخصية:

تنصوي الاختبارات الجينية على فحص الحمض النووي، الذي هو قاعدة البيانات الكيميائية التي تحمل تعليمات وظائف الجسم، وتكشف هذه الاختبارات التغيرات (الطفرات) في الجينات التي يمكن أن تتسبب في اضطراب ما أو مرض السرطان، وعند الحديث عن آليات الأمراض الوراثية لا بد من ذكر أن الجينات هي اللبنات الأساسية للوراثة؛ لأنها تحمل التعليمات المتعلقة بصنع البروتينات، التي تنتقل من الآباء إلى الأبناء، وحين يتعرض جين¹ أو أكثر لطفرة أو تغير معين يؤثر ذلك في تعليمات الجينات المتعلقة بصنع البروتينات، مما يحول دون قدرة البروتين على العمل بالشكل الصحيح، أو قد يفقد قدرته على العمل بشكل كامل وهذا يؤدي إلى الأمراض الوراثية، وتجدر الإشارة إلى أن الطفرة الجينية قد يتم وراثتها من أحد الوالدين أو كليهما، أو قد تحدث خلال فترة حياة المريض².

وحيث يوفر كل جين مخططاً لإنتاج بروتين محدد في الجسم، قد يكون للبروتين المحدد دور مهم في آلية تأثير الدواء، وذلك بسبب³: 1- يؤدي البروتين دوراً مهماً في تفكيك مكونات العقار.

2- ويساعد على امتصاص العقار ونقله.

3- ويعدّ البروتين هدفاً للعقار.

4- ويؤدي البروتين دوراً جزئياً في الأحداث الجزيئية التي يثيرها العقار.

إذاً إضافة إلى دور الاختبارات الجينية نجد مدى أهمية البروتينات التي تنتجها الجينات.

1. انظر الجين P53 المانع لنمو الورم، الفصل الأول، المبحث الثاني، ص 67

2. Genetic Disorder. www.mediepgus.gov. Retrieved 6-10, 2018 edited

3- الطب الدقيق وعلم الوراثة الدوائي. موقع مايو كلينيك، (28 حزيران 2019م).

البروتيوميات:

هي التحليل الواسع النطاق لجميع البروتينات في نوع الخلية، أو نوع الأنسجة، أو نوع الكائن الحي، فهي دراسة شاملة لجميع أنواع البروتينات، خاصة ما يتعلق منها ببنية البروتين ووظائفه، فقد تكون الخطوة

الكبرى التالية في الطب الدقيق: البروتينات الشخصية RPB.

وتم الاكتشاف أن مجموعة الأفراد الذين يتشابهون بالتغير الوراثي المحدد يتشابهون أيضاً بالاستجابة

للعلاج، مثل 1- الاستفادة أو عدم الاستفادة من العلاج.

2- الحاجة إلى جرعة أكبر لتحقيق التأثير العلاجي.

3- الآثار الجانبية للعلاج الدوائي.

4. الفترة الأمثل للعلاج.

الواسمات الجينية¹:

السؤال الذي يمكن طرحه: ما هي المعلومات التي يعنى بها الاختبار الجيني؟ والجواب هو أنه يمكننا اليوم النظر إلى الحمض النووي كحبل طويل من الكلمات، تتألف كل كلمة من تسلسل مختلف لأربعة أحرف هي: A, T, G, C ويبلغ طول هذا الحبل ثلاثة مليارات حرف، ومن الممكن أن تكون هذه الحروف مصطفة في أي ترتيب، يعدّ التسلسل شبه متطابق داخل معظمنا، وتعتبر بعض المناطق غير المتطابقة بمثابة

1- ((اختبارات منزلية لفحص الجينات تكشف عن مخاطر التعرض للأمراض الوراثية))، جامعة كمبريدج، ولاية ماساتشوستس الأمريكية، جريدة الشرق الأوسط. العدد: 14122، (4 ذو القعدة 1438هـ - 28 تموز 2017م).

مؤشرات على حجم مخاطر التعرض للأمراض، وأصبح من الممكن حالياً قراءة ترتيب الثلاثة مليارات حرف، ورصد هذه المؤشرات، والتي تعرف باسم الواسم الجيني.

ولبيان أهمية هذه الواسمات الجينية المرتبطة بتنامي مخاطر الإصابة بمرض ما فإن اختبار معين يفحص الواسمات الجينية المرتبطة بتنامي مخاطر الإصابة بمرض باركنسون والزهايمر والخثار الوريدي (اضطراب تجلط الدم)، وأمراض أخرى، كما يتولى اختبار آخر يدعى اختبار (كلرجينوميكس) تحليل 30 جيناً مرتبطاً بتنامي مخاطر التعرض لأنواع وراثية من مرض السرطان، مثل سرطان الثدي والمبيض والبروستات والكولون والأمعاء الدقيقة والبنكرياس والرحم، والأورام الميلانية.

من جانب آخر هناك آلاف من الواسمات الجينية التي توحى بوجود مخاطر، لكنها لا تتنبأ بإمكانية الإصابة بها، لكن نسبة الإصابة بالمرض لمن لديه هذه الواسمات أكبر من الذين ليس لديهم مثل تلك الواسمات، أيضاً توفر بعض الاختبارات معلومات عن الأسلاف، فهي تكشف، إذا كانت الواسمات الجينية لدى فرد ما شبيهة بتلك الخاصة بمجموعة من البشر في أجزاء أخرى من العالم، في آسيا أو إفريقيا أو أوروبا، ويمكن الآن استخدام اختبار موجه يعنى بمعلومات الأسلاف فقط، دون تقديم معلومات طبية.

المطلب الثاني: إنزال الاختبارات الجينية على الحكم الشرعي

في هذا البحث تقع المصلحة المرسله في مرتبة الضروريات العامة والخاصة، وقد سبق الحديث عن

هذا، وعند اخضاع الاختبارات الجينية إلى ضوابط وخصائص المصلحة المرسله، وإلى قواعدها العامة، يمكن

القول:

1- ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، والمصلحة المرسله هنا ضرورية بالمحمل، تشمل المعنيين العام والخاص¹ وفي كلا المعنيين تبرز أهمية المصلحة المرسله الواجبة، والدليل الكلي ممثلاً لغلبة الإيجابيات يتوافق مع الدليل الجزئي، ويكون ذلك بسبب إمكانية القيام بهذه الاختبارات الجينية في بعض الدول العربية والإسلامية، ولو بشكل جزئي، بلا تجاوزات أخلاقية وحسب الضوابط الشرعية، وفي الحالات الخاصة حين تتغلب مفسدات هذه الاختبارات على الإيجابيات يمكن للدليل الجزئي الرجوع على الدليل الكلي بشكل مؤقت واستثنائي، كضرورة خاصة اضطرارية لرفع الحرج؛ لأن المصلحة المرسله هي قاعدة أصولية في رفع الحرج²، وعملاً بالقاعدة (الضرورات تبيح المحظورات).

2- لا ينكر تبدل الأحكام الفقهية بسبب تغير الأزمنة، والحكم الفقهي الاجتهادي يمكن أن يتغير وفق المصلحة المرسله المبنية على جلب المنافع ودرء المفاسد، القابلة للتغير بتغير الأزمنة والأمكنة، وهذا يعني تبدل المناسب وفق الظروف المتبدلة، وفي زماننا هذا تزداد الإيجابيات كلما امتلكننا وسائل البحث العلمي، وأقمنا الدراسات والاختبارات الجينية وفق مقاصد الشريعة، والعكس بالعكس.

3- إن الأضرار الكبيرة التي قد تنجم عن السماح بالاختبارات الجينية هي:

- خطر التماذي في الاختبارات الجينية لأهداف غير علاجية.

1 - الضرورة لها معنيان: معنى عام يشمل الضرورات الخمس، ومعنى خاص يشمل الحالات الاضطرارية الاستثنائية المؤقتة، لقوله تعالى: (فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لإثم فإن الله غفور رحيم) المائدة 3، والمعنى الخاص للضرورة هو الحاجة الشديدة الملجئة إلى ارتكاب محظور شرعي، (الضرورات تبيح المحظورات)، انظر حقيقة الضرورة الشرعية وتطبيقاً المعاصرة، محمد بن حسين الجيزاني، (24).

2 - الاعتصام، الشاطبي، المصدر السابق، (2/129)، (يقول الشاطبي: إن حاصل المصلحة المرسله يرجع إلى رفع حرج لازم في الدين)

- قتل الأجنة بعد الإلقاح خارج الرحم في حالات العقم، بعد إجراء الاختبارات الجينية، حيث يتم زرع الجنين السليم، وقتل الأجنة المصابة بأمراض جينية، أو التي لا تنطبق عليها المواصفات المطلوبة.

4. لكن - كما تبين - إن الخطوة الكبيرة التي خطاها الطب نحو العلاجات الجينية والطب الدقيق لم تكن إلا بسبب تقدم البحث العلمي، الذي تدفع إليه الضرورة والحاجة، الناجمتين عن عجز أو قصور علاج بعض الأمراض بالوسائل الطبية التقليدية المتاحة، وهذا يعني أن المصلحة المرسلة في هذه الاختبارات تقع في مرتبة الضروريات العامة أو الخاصة، وعلينا نحن المجتمع الإسلامي الأخذ بالوسائل العلمية والطرق التقنية لإجراء مثل هذه الاختبارات.

تفرض علينا هذه المستجدات الطبية الدقيقة التي جاء بها التطور العلمي:

1. الأخذ بها.
2. أن تكون حسب مقاصد الشارع لا الأهواء، ويكون ذلك بتبليغ رسالة الإسلام لغير المسلمين، وأن نأخذ نحن - المسلمون - بأسباب التطور العلمي، مع المحافظة على الضوابط الشرعية.
3. الوقوف على المعنى المصلحي المؤثر في الحكم الشرعي، كأثر للمصلحة المرسلة، وإنزال الأحكام الشرعية على هذه المستجدات.
4. اتباع الشروط والقواعد الشرعية التي تقوم عليها المصلحة المرسلة التي تم ذكرها خلال البحث.
5. مراعاة حالات الاضطرار والمآلات.

مدخل

الطب الجيني التنبؤي هو أحد فروع الطب الدقيق، ولقد تم ذكره في الفصل الثاني وليس في الفصل الثالث (الطب الدقيق)، بسبب أن هذا الطب الجيني يقوم مباشرة على الاختبارات الجينية، ووظيفياً يدخل تحت عنوان الطب الجيني الوقائي للكشف عن الجينات الطافرة وعلاجها قبل ظهور الأعراض السريرية، أما فرعاً الطب الدقيق الآخران - الطب الجيني الجزيئي والطب الجيني الدوائي - سيتم تناولهما في الفصل الثالث.

من يقوم بكشف التبدلات الجينية المرضية هي الاختبارات الجينية القائمة على الطب الجيني الجزيئي، لكن من ينظم الدراسات والاختبارات الجينية والوراثية والعلاج الوقائي هو الطب الجيني التنبؤي، والاختبارات الجينية جزء من الطب الجيني التنبؤي.

المبحث الثاني: المعنى المصلحي في الطب الجيني التنبئي

المطلب الأول: التطبيقات السريرية للاختبارات الجينية

إن الاختبارات الجينية هي جزء من الطب الجيني التنبئي، وإن هذا المبحث إلا تكملته لما بدأناه في المبحث الأول، ويعد الطب الجيني التنبئي الفرع الأهم للطب الدقيق؛ لأنه يمثل الشق العلاجي الوقائي¹ في علاج الجينات المعطوبة قبل وقوع الأعراض السريرية للأمراض، أما أقسام الطب الجيني التنبئي فهي: الاختبارات الجينية والإجراءات الوقائية قبل الزواج، وقبل الحمل، وخلال الحمل، وعند المولودين حديثاً وعند البالغين، وحين الحديث عن الطب الجيني التنبئي، فرع الطب الدقيق، يتبادر إلى الذهن فوراً ضرورة الكشف عن الجين المعطوب وعلاجه قبل وقوع الأعراض السريرية للمرض.

تعريف الطب الجيني الوقائي: تجنب حدوث المرض، وتوقعه من خلال الاختبارات الجينية، ثم علاج الجين المعطوب قبل وقوع المرض.

كما ترقى المصلحة المرسلة في الطب الجيني التنبئي إلى مرتبة الضرورة بنوعيتها العام والخاص²، وتقع في مرتبة الواجب بسبب:

1- الدفع أولى من الرفع.

2- وقاية الإنسان من الأمراض التي قد تكون خطرة، ودفع الأخطار واجب شرعي

(الضرر يزال)، (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب).

1 - القواعد الكبرى، العز بن عبد السلام، المرجع السابق، (2/20)، مجموع الفتاوى، ابن تيمية، (20/304)، نظرية الضرورة الشرعية حدودها وضوابطها، ابن مبارك جميل محمد، المرجع السابق، (202) وما بعدها.

2 - القواعد الشرعية في المسائل الطبية، وليد بن راشد السعيدان، PDF، حيث ذكر واحداً وعشرين قاعدة تقوم عليها المسائل الطبية.

3- غلبة الإيجابيات على السلبيات في الاختبارات الجينية.

4- وقوع درء المفسد في مرتبة الضرورات¹.

الفرع الأول: الاختبارات الجينية والإجراءات الوقائية قبل الزواج وقبل الحمل

إن معظم الأمراض الوراثية سببها جينات معتلة متنحية، ومن المعلوم أن غالبية الأمراض الوراثية تنتج من التقاء جينات المرض المتنحية من الآباء والأمهات²، خصوصاً في زواج الأقارب، يهدف الفحص الطبي قبل الزواج إلى التأكد من عدم وجود خلل وراثي محتمل، يخشى أن ينتقل للأطفال في حالة إتمام الزواج، والكشف عن الأمراض المنقولة والوراثية، بهدف حماية الأزواج، وحماية الأجيال القادمة من الأمراض الوراثية، وهذا الفحص أصبح إجبارياً في معظم الدول، وتعتبره شرطاً أساسياً لإتمام العقد³.

والأشخاص الذين يحملون الجين المتبدل، ربما لا يكونون مصابين بالمرض؛ لأنه لا بد من نسختين متبدلتين من الجين قبل أن يحدث المرض، ويمكن القيام بتحري الحمله الوراثيين من الوالدين المتوقعين قبل حدوث الحمل⁴، وقبل مشروع الجينوم البشري والطب الجيني التنبئي كان الإلزام في الفحص الطبي قبل الزواج على غير الحالة التي هو عليها الآن، بعد هذه الاكتشافات الحديثة، ولا ينكر تبدل الأحكام الفقهية بتبدل الأزمنة، حيث رُفِعَ المناسب المرسل في المصلحة المرسله في إجراء الفحوصات الجينية قبل الزواج وقبل

1. المصالح المرسله (ضمن المحاضرات المطبوعة بآثار الشنقيطي)، الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار الجنكي، المرجع السابق، (19. 20)، انظر نظرية الضرورة الشرعية، حدودها وضوابطها، ابن مبارك، جميل محمد، المرجع السابق، (59. 60).

2 ما الفرق بين الأمراض الوراثية السائدة والمتنحية، د. خالد منياوي، موقع اليوم السابع الالكتروني. صحيفة الكترونية يومية، مصر، (4 حزيران 2013م). <https://www.youm7.com>.

3 انظر الفحص الطبي قبل الزواج والحامل الجيني الوراثي PDF، انظر فحص ما قبل الزواج، عاتكة البوريني، موقع طبيب الالكتروني، (16 أيار 2019م). <https://www.altibib.com>.

4. المرجع نفسه.

الحمل من درجة المندوب إلى درجة الضرورة والواجب، وهو مناسب ملائم للحكم الشرعي، إذا كانت الوسائل والإجراءات والغايات توافق مقاصد الشريعة، والوجوب والضرورة في هذه الحالة هو لحفظ النفس والنسل والأسرة، وهي من الكليات الخمس، و(درء المفاسد أولى من جلب المصالح)¹، و(الضرر يزال) و (الدفع أولى من الرفع)، فالمناسب المرسل للدراسات والاختبارات الجينية قبل الزواج يؤثر فينقل المصلحة المرسل من المندوب إلى الواجب، ويرفع المصلحة المرسل إلى المرتبة الضرورية، وإن تصنيف المصلحة المرسل وفق الأحكام التكليفية الخمسة يعود إلى نتائج الاختبارات الجينية قبل الزواج، وإلى الظروف الخاصة لكل حالة على حدة، وإلى شروط وضوابط المصلحة المرسل.

الفرع الثاني: الاختبارات الجينية خلال الحمل

تظهر الفحوصات الطبية الخاصة خلال الحمل نمو وتطور الطفل، وبهذه الطريقة يتمكن الطبيب من معرفة أو استبعاد وجود عيوب خلقية لدى الطفل في وقت مبكر، وهذه مصلحة تعود إلى أصل جزئي.

كما تجرى العديد من اختبارات التقصي المصلي للنساء بشكل روتيني خلال الثلث الأول والثاني من الحمل من أجل تقييم خطر حدوث تشوهات ولادية معينة أو شذوذات جينية عند الجنين، وقد تحدث التشوهات الولادية خلال أي مرحلة من مراحل الحمل، لكن أغلبها يحصل خلال الثلث الأول من الحمل، عندما تكون أعضاء الجنين في مرحلة التشكل²، إن نتائج الفحص الجيني إلى جانب عوامل الخطر الأخرى، مثل عمر الأم والخلفية العرقية للوالدين، والتاريخ العائلي للشذوذات الجينية، كل ذلك يستخدم لمعرفة احتمالات ولادة جنين بشذوذات جينية معينة مثل متلازمة داون، والتليف الكيسي، وداء تاي ساكس

1- درء المفاسد هو عدم السماح بانتقال الأمراض الوراثية من الآباء للأبناء، وجلب المصالح الوهمية هو إتمام الزواج رغم المخاطر.

2- تصريح للدكتورة هويدا الجبالي، عميدة كلية الدراسات العليا للطفولة. جامعة عين شمس والمديرة السابقة لوحدة الاكتشاف المبكر للإعاقات والأمراض الوراثية في مصر. موقع للعلم. نقلته نجوى طنطاوي. (29 تشرين الأول 2018م).

¹ وفقر الدم المنجلي؛ وتجري اختبارات التقصي خلال الثلث الأول من الحمل عادةً بين الأسبوعين العاشر والثالث عشر²

هذا ولا تعتبر نتائج اختبارات التقصي المصلي الإيجابية تشخيصاً مؤكداً، لذا إذا أُخْبِرَتِ الحامل بأن نتيجة اختبارات التقصي إيجابية فعليها مناقشة خياراتها، وتشمل هذه الخيارات رغبتها بإجراء أحد الاختبارات التشخيصية، التي تملك دقة ومصادقية أكبر من الفحوص الجينية وحدها، في الكشف عن عيوب الجينات أو الصبغيات³، لذا تختلف اختبارات التقصي المصلي عن الاختبارات التشخيصية، حيث تقيس الفحوص المصلية مرحلة خطر الأمراض الجينية عند الجنين، أي: أنها تقيم درجة خطر أو فرصة حدوث تشوهات ولادية معينة لدى الجنين، ولكن ليس بإمكانها الجزم بوجود مشكلة من عدم وجودها، وهذا وفقاً للكلية الأمريكية لأطباء التوليد وأمراض النساء⁴، ويعد فحص الزغابات المشيمية وبزل السائل الأمنيوسي الاختبارين التشخيصيين الأشيع، في استخلاص خلايا من الجنين وتحليلها تحت المجهر، للكشف فيما إذا كان هناك صبغيات أكثر أو أقل بكثير من اللازم لدى الجنين، أو فيما إذا كانت الصبغيات متضررة، ويمكن أن ينتج عنها مشاكل جينية⁵.

أسباب الفحص والتشخيص الطبي ما قبل الولادة⁶:

1- لتمكين العلاج الطبي أو الجراحي في الوقت المناسب للحالة، سواء قبل الولادة أو بعدها.

1. اختبارات التقصي الجيني ما قبل الولادة، الفوائد والمخاطر، الدكتورة أندريا غرينر، أخصائية الطب الجيني والأمومي في مشفى لوا الجامعي، موقع أنا أصدق العلم (لايف سينس)، (30 نيسان 2018م)،
2. تصريح للدكتورة أندريا غرينر، أخصائية الطب الجيني والأمومي في مستشفى لوا الجامعي. المرجع السابق.
3. تصريح للدكتورة غرينر، المرجع السابق.
4. هذا ما أدلت به الدكتورة غرينر، وفقاً للكلية الأمريكية لأطباء التوليد وأمراض النساء، المرجع نفسه.
5. تصريح الدكتورة غرينر، المرجع نفسه..
6. اختبارات ما قبل الولادة، موسوعة ويكيبيديا.

2- لإعطاء الأبوين فرصة إجهاض الجنين المصاب بمرض عضال لا يمكن الشفاء منها (الرجوع إلى المراجع الشرعية).

3- إعطاء الفرصة للأبوين للاستعداد نفسياً واجتماعياً ومادياً وطيباً لطفل يعاني من مشكلة صحية أو إعاقة، أو لاحتمالية ولادة جنين ميت.

وهناك أسباب تدفع باتجاه تخطي الفحص المصلي والانتقال مباشرة لاختبار التشخيص الجيني.

أسباب اختبارات التشخيص الجيني¹:

1- النساء فوق سن 35.

2- النساء اللواتي سبق لهن الولادة قبل الموعد أو لديهم أطفال يعانون من عيب خلقي، وخاصة مشاكل قلبية وراثية.

3- النساء اللواتي يعانين من ارتفاع ضغط الدم أو مرض السكر أو الربو أو الصرع أو مرض الذئبة الحمامية.

4- النساء اللواتي لديهن تاريخ عائلي أو خلفيات عرقية عرضة للاضطرابات الوراثية، أو لدى أزواجهن.

5- النساء الحوامل بالتوائم.

6- النساء اللواتي تعرضن للإجهاض من قبل.

الفرع الثالث: الاختبارات الجينية عند حديثي الولادة وعند البالغين

يعد المسح الدوري للمواليد الجدد بحثاً عن أمراض محددة هو الاستعمال الأكثر شيوعاً للفحص

1- تصريح للدكتورة غرينر، المرجع السابق.

الجيني¹، وتجرى هذه الفحوص تحسباً لوجود بعض الاضطرابات الجينية والاستقلابية لديهم، التي تسبب أمراضاً محددةً مثل قصور الدرق الخلقي، أو بيلة الفينيل كيتون الذي يؤدي إلى إعاقه ذهنية إذا لم يتم علاجه في وقت مبكر، ويمكن تفادي تفاقم المرض إذا ما اخضع المريض لحمية معينة²، حيث يتم اختيار المواليد فوراً عقب الولادة لتشخيص ومعرفة الاختلالات الجينية التي يمكن معالجتها والتعامل معها في المراحل المبكرة، حيث تؤخذ عينة من الدم عن طريق وخز كعب حديث الولادة، خلال 24-48 ساعة بعد الولادة، وترسل إلى المختبر للتحليل³.

المسح الوراثي⁴ (فحوصات الأمراض الوراثية):

هو عبارة عن اختبارات يتم إجراؤها لدى فئات المجتمع العامة، وهي تهدف إلى الكشف المبكر عن المرض قبل ظهور الأعراض، وهنالك عدد من الأمراض يساهم تشخيصها وعلاجها المبكر في منع ظهور أعراض المرض، مثل مرضى بيلة الفينيل كيتون في معظم دول العالم، الذي يتجلى بحدوث التخلف العقلي الشديد نتيجة لعدم استغلال الفينيل آلانين كواحد من العناصر الغذائية الرئيسية، والتشخيص المبكر والعلاج المعتمد على النظام الغذائي من شأنه الحد من ظهور أعراض المرض وجعل المريض يتطور بشكل طبيعي، ويمارس حياة طبيعية، لذا فإن المسح الدوري، أو المسح الوراثي للأطفال فيه مصلحة مرسلة واجبة وضرورية من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، ولرفع الحرج الذي يسببه المرض الذي يمكن الوقاية منه

1- (فحص المواليد الجدد للأمراض الوراثية)، غازي عبد اللطيف مجموع، عكاظ، جريدة يومية، السعودية، (6 آذار 2013م)

<https://www.okaz.com.sa> .

2. الاختبارات الجينية الوراثية، مايو كلينيك، www.Mayo clinic. Org

3 Down-syndrome-Diagnosis and Treatment-Mayo Clinic. www.Mayo clinic.org

4. (المسح الوراثي)، Genetic Screening، المجلة الأسبوعية **webteb** <https://www.webteb.com>

بعد تشخيصه جينياً، باتباع نظام غذائي معين، (وهذه القاعدة تشمل حالات الضرورة العامة والخاصة)، والمصلحة المرسلة في التشخيص والعلاج الوقائي أهم من الرفع حسب القاعدة (الدفع أولى من الرفع)، وكل هذا إذا أنيطت الاختبارات الجينية والمسح الجيني بالضوابط والتعاليم الشرعية.

داء التاي ساكس:

وينصح أن يكون المرض الأول الذي يتم من أجله القيام بأولى الفحوصات الماسحة في فئة من المجتمع هو مرض التاي ساكس (Tai-Sachs)، وهو مرض تنكسي دماغي يحدّ من تطور الدماغ، ويسبب الموت في سن مبكر، ولا يوجد له علاج ناجع، وسبب هذا المرض فقدان الجسم لإنزيم هيكسوز أمينيد، وعندما تم اكتشاف هذا الخلل المسبب للمرض تم تطوير فحوصات من أجل تحديد المرض والحاملين له. وتظهر أعراض هذا المرض عادة ما بين الشهرين الثالث والخامس من العمر، حيث يتباطأ معدل النمو تدريجياً، ويفقد المريض قدرته على الحركة مع مرور الوقت¹، والمسح الوراثي والاختبارات الجينية قادرة على تشخيص هذا المرض ومنع نقله كمرض وراثي بالوقاية منه كما تم التنبيه سابقاً.

الاختبارات الجينية عند البالغين

وتجرى هذه الاختبارات لدى الأشخاص البالغين الذين لديهم سوابق عائلية وراثية، أو ينتمون لعرق تكثر فيه أمراض وراثية معينة، وتشمل هذه الاختبارات عدة أنواع²:

الأول - اختبارات تشخيصية: إذا وجد لدى المريض أعراض مرض قد تكون ناجمة عن تغيرات جينية، كالإصابة بالتليف الكيسي أو داء هينتنغتون.

1. انظر المسح الوراثي، ويب طب، المجلة الأسبوعية <https://www.webteb.com>

2. انظر الاختبارات الجينية الوراثية، مايو كلينيك، (6 كانون الثاني 2018م).

الثاني - اختبارات تنبئية: وهي اختبارات سابقة للأعراض، إذا كان لدى الأسرة تاريخ من الإصابة بمرض وراثي كسرطان الكولون والمستقيم.

الثالث - اختبار حامل الطفرة الجينية، إذا وجد في السوابق العائلية إصابة بمرض وراثي كفقر الدم المنجلي أو التليف الكيسي.

المطلب الثاني: إنزال الطب الجيني التنبئي على الحكم الشرعي

قبل مشروع الجينوم البشري والطب الجيني التنبئي كان الإلزام في الفحص الطبي قبل الزواج على غير الحالة التي هو عليها الآن، بعد هذه الاكتشافات الحديثة، ولا ينكر تبدل الأحكام الفقهية بتبدل الأزمنة، حيث رُفِعَ المناسب المرسل في المصلحة المرسلة في إجراء الفحوصات الجينية قبل الزواج وقبل الحمل من درجة المندوب إلى درجة الضرورة والواجب، وهو مناسب ملائم للحكم الشرعي، إذا كانت الوسائل والإجراءات والغايات توافق مقاصد الشريعة، والوجوب والضرورة في هذه الحالة هو لحفظ النفس والنسل والأسرة، وهي من الكليات الخمس، و(درء المفاسد أولى من جلب المصالح)¹، و(الضرر يزال) و (الدفع أولى من الرفع)، فالمناسب المرسل للدراسات والاختبارات الجينية قبل الزواج يؤثر فينقل المصلحة المرسلة من المندوب إلى الواجب، ويرفع المصلحة المرسلة إلى المرتبة الضرورية، وإن تصنيف المصلحة المرسلة وفق الأحكام التكليفية الخمسة يعود إلى نتائج الاختبارات الجينية قبل الزواج، وإلى الظروف الخاصة لكل حالة على حدة، وإلى شروط وضوابط المصلحة المرسلة.

الفرع الأول: إيجابيات الاختبارات الجينية قبل الزواج وقبل الحمل:

1- درء المفاسد هو عدم السماح بانتقال الأمراض الوراثية من الآباء للأبناء، وجلب المصالح الوهمية هو إتمام الزواج رغم المخاطر.

- 1- حفظ النفس والنسل والأسرة¹، بالوقاية من إصابة المولودين بأمراض وراثية.
- 2- إن الفحص الجيني قبل الزواج وقبل الحمل ليس مهماً فقط لدوره في الحد من الأمراض الوراثية، لكنه مهم أيضاً لعلم الأدوية الجينومية؛ لأن تأثير الدواء وفاعليته يختلفان وفقاً للتركيب الجيني².
- 3- أمكن عن طريق إجراء الفحوصات الجينية وقائياً ما قبل الزواج من التخلص من مرض التلاسيميا في إيطاليا وقبرص، وهو النموذج الذي لجأت إلى تطبيقه دول أخرى مثل السعودية وتركيا والإمارات وإيران³.
- 4- تجنب حدوث الأمراض الخطيرة والمميتة، مثل مرض الصرع الرمعي المميت، وفي حال عدم إجراء هذه الفحوص قبل الزواج وقبل الحمل يجب إجراء فحص وراثي للجنين عند عمر 120 يوماً، وإذا ثبت وجود الطفرة فإن التخلص من الجنين في هذه الحالة منصح به (طبيعاً) في الأوساط الغربية؛ إذ لا علاج له حتى الآن، والحل الوقائي يكون في تلقيح بويضة سليمة خارج الرحم، ثم فحصها بعد مرور 48 ساعة للبحث عن الجين المورث للمرض، وهذه التقنية غير متوفرة في معظم البلدان العربية، وتكلفتها عالية⁴.
- 5- هناك أمراض لم يكن لها علاج بالأمس أصبح لها علاج ومنها مرض (تكوّن العظم الناقص)، الذي يؤدي إلى تكسر العظام دون سبب معروف، واليوم يتم تشخيص هذا المرض في الجنين بعدما تم التوصل إلى أنه ينتج عن خلل وراثي في الجينات المسؤولة عن تكوين الكولاجين الذي يؤدي إلى نقص في كتلة العظام، ثم يؤدي إلى هشاشتها وتكسرها المستمر، والإصابة بهذا المرض تأتي نتيجة زواج الأقارب، أو عن طريق طفرة

1- وهي من الكليات الخمس. انظر المستصفى، المرجع السابق، (2/482).

2- تصريح للدكتور يوسف وهبة، نقلته نجوى طنطاوي، في تصريح له الموقع (للعلم) الإلكتروني، (29 تشرين 2018م)،

<https://www.scientificamerican.com> .

3- تصريح الدكتور يوسف وهبة. المرجع نفسه.

4- (ما قبل الزواج لأجيال سليمة من الأمراض الوراثية)، أحمد هالة، مجلة سيدتي. (تقرير لمنظمة الصحة العالمية نقلته هالة أحمد)،

(الحميس 14 كانون الثاني 2016م) <https://www.sayidaty.net>

سائدة في الأب أو الأم المصابة به¹، لذا فإن المصلحة المرسلة في الاختبارات الجينية قبل الحمل وقبل الزواج لتجنب مثل هذه الحالات ضرورية وواجبة، بل قد ترقى إلى حالات الضرورة الخاصة، أما علاج هذه الحالات فتتأرجح المصلحة المرسلة وفق الأحكام التكاليفية الخمسة²، فقد تكون ضرورية ومباحة، أو حاجية ومباحة، وقد تكون ضرورية وواجبة أو محرمة، وهكذا، وهذا يعود إلى الظروف والشروط العامة في العلاج، وإلى الظروف الخاصة لكل حالة على حدة، وإلى شروط وضوابط المصلحة المرسلة.

6. الكشف عن المعاقين بالأمراض الوراثية في منطقة (الشرق الأوسط) التي تبلغ 13 بالمئة من إجمالي عدد السكان، من بينهم نحو 70 بالمئة من ذوي الإعاقة الذهنية، ويعد زواج الأقارب السبب الرئيسي في إصابة الأطفال بأمراض الدم الوراثية والإعاقات الذهنية والعيوب الخلقية، وذلك بسبب حمل أحد الأبوين أو كليهما الصفات الوراثية المتنحية والمسببة للإصابات بالأمراض المذكورة³.

7. حتى وقت قريب كان الهدف من إجراء فحوصات ما قبل الزواج الحد من التشوهات، أما اليوم فتستهدف منظمة الصحة العالمية تأسيس أنماط حياتية صحية لتعزيز صحة المولود ووالدته والأسرة والمجتمع، وتنظر المنظمة إلى الموضوع تحت مسمى (رعاية ما قبل الحمل)، وتعني بهذا المصطلح جميع الفحوصات والممارسات الصحية التي تؤدي الغرض المرجو منها، ولا تقتصر الفحوصات على ما قبل الحمل، ولكنها تبدأ

1 - تصريح للدكتورة سميرة إسماعيل، أستاذة الوراثة السريرية بالمركز القومي للبحوث. (29 تشرين الثاني 2018م). عدم جدية فحوصات ما قبل الزواج يؤدي إلى انتشار الأمراض الوراثية في مصر. في تصريح لها ل (العلم). scientific American، نقلته نجوى طنطاوي.

2 - انظر قواعد الأحكام في مصالح الأناس، العز بن عبد السلام، المصدر السابق، (8 - 10).

3 - ما قبل الزواج لأجيال سليمة من الأمراض الوراثية، مجلة سيدتي، المرجع السابق.

قبل الحمل وتستمر بعده ¹.

8- إن تأييد البعض لأن تكون فحوصات ما قبل الزواج إجبارية - كما هو الحال في البلدان ذات المستوى الصحي المتقدم ² - هو تأكيد على العمل بالقاعدة الفقهية (للحاكم مطلق الحكم إذا ارتأى مصلحة الأمة)، أو (تصرف الإمام بالرعية منوط بالمصلحة) ³، و(لا ضرر ولا ضرار) و (الضرر يزال)؛ وتتم الاستشارة الوراثية من خلال رسم شجرة العائلة، وبحث تاريخ المرض إن وجد في العائلة من الجد للأم والجد للأب والأب والأم والأشقاء وتتبع شجرة العائلة، وإخبار المقبلين على الزواج باحتمالات الإصابة بمرض وراثي ⁴.

الفرع الثاني: حكم الاختبارات الجينية خلال الحمل

هكذا نجد مما ورد أن الاختبارات الجينية يمكنها تشخيص الاضطراب الجيني، ومن ثم علاجه وقائياً قبل ظهور الأعراض السريرية، لكن لا يمكنها تحديد ما إن كانت الإصابة بالمرض ستحدث أو لا، فالنتيجة السلبية أو الإيجابية للاختبارات الجينية لا تضمن نتائجها، وربما لا يتمكن الاختبار الجيني الكشف عن جميع العيوب الجينية، أي: يمكنها أن تقوم درجة الخطر وفرصة حدوث تشوهات ولادية معينة لدى الجنين، لكن ليس بإمكانها الجزم بوقوع المشكلة من عدم وقوعها، وهذا يعني أنه بالرغم من أن الفحوص الجينية

1 مهايني، رامز، المنسق الإقليمي لبرامج صحة الأم والطفل في شرق المتوسط، لمنظمة الصحة العالمية، تصريح ل (للعلم)، نقلته نجوى طنطاوي، (29 تشرين الثاني 2018م).

2. الدكتور محمد علي الديداموني، محمد علي، رئيس قسم الصحة العامة بجامعة المنيا، وصاحب مرجع (صحة الأم والطفل). (29 تشرين الثاني 2018م). موقع للعلم. نقلته نجوى طنطاوي.

3. المنشور في القواعد الفقهية، الزركشي، (1/309).

4. تصريح للدكتورة الجبالي، هويدا، عميدة كلية الدراسات العليا للطفولة. جامعة عين شمس. والمديرة السابقة لوحدة الاكتشاف المبكر للإعاقات والأمراض الوراثية في مصر. موقع للعلم. نقلته نجوى طنطاوي. (29 تشرين الأول 2018م).

والتشخيصية هي الطريق للكشف عن التبدلات الجينية المرضية، إلا أن المصلحة المرسلة المعتبرة فيها لم تكتمل شروطها وجوانبها كدليل قطعي، فهو يتأرجح ما بين الظن وغلبة الظن¹، ولنتقل من الظن إلى القطعية يحتاج الأمر إلى مزيد من الجهد والتراكم الإيجابي للوصول إلى نتائج علمية متقدمة وأكثر دقة، وإلى القطعية في المصلحة المرسلة المعتبرة، كما أن المآلات القريبة والبعيدة غير معروفة².

من هنا أهمية ضرورة التأكيد على إجراء الاختبارات الجينية قبل الزواج وقبل الحمل كبديل عن إجرائها خلال فترة الحمل، وذلك لأن الاختبارات الجينية قبل الزواج سهلة الإجراء، كما أن ضمان صحة نتائجها أكبر، وسليبتها أقل من الفحوص خلال الحمل، ولكن لا يعني هذا عدم الأخذ بالاختبارات خلال الحمل، إلا أن المصلحة المرسلة فيها تقع بين درجتي المندوب والواجب التكاليفية، مقارنة بالمصلحة المرسلة للاختبارات الجينية المجرأة قبل الزواج الضرورية والواقعة في درجة الواجب التكاليفية.

1. البدعة الشرعية، المنيوي. المرجع السابق، (1/120)، الجامع لمسائل أصول الفقه وتطبيقاتها على المذهب الراجح، عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، المرجع السابق، (1/389).

2 - ((نماذج طبية))، دورة علمية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، مج 14، العدد: 2، (ص/ 79).

الخلاصة

بما أن الاختبارات الجينية والطب الجيني التنبئي تنبئ بإمكانية الإصابة ببعض الأمراض الوراثية للمولودين، سواء تم إجراء الاختبارات الجينية قبل الزواج، أو قبل الحمل، أو خلال الحمل، أو ما بعد الولادة، فإن الإيجابيات تغلب السلبيات، للأسباب التالية:

- 1- كثرة الأمراض الوراثية الجينية، وصعوبة معالجتها بالطرق التقليدية.
- 2- تطبيق العلاج الجيني قبل أن تطرأ أية تبدلات مرضية على الوظائف الفيزيولوجية الطبيعية.
- 3- الوقاية بعدم السماح بزواج الشريكين إذا كانا حاملين لنفس الطفرة الوراثية المتنحية، لتجنب إمكانية نقل الأمراض الوراثية للمولودين الجدد.
- 4- إمكانية معالجة الأجنة والمولودين حديثاً، المصابين بطفرات جينية وراثية قبل ظهور الأعراض السريرية.
- 5 - المصلحة المرسلة في هذه الاختبارات غالباً هي مصلحة مرسلة ضرورية؛ لأن فيها المحافظة على النفس والنسل والأسرة، وهي من الكليات الخمس، وهي دعامة لتقوية المجتمع، وأثر المصلحة المرسلة فيها إيجابي.

- 6- إن الاختبارات الجينية للوقاية من الأمراض الجينية ودفعها توافق القاعدة الفقهية (درء المفسد أولى من جلب المنافع) و (الدفع أفضل من الرفع)، وفي هذا تحقيق للمعنى المصلحي في الفرع أثر المصلحة المرسلة.

7- بروز المصلحة المرسله كدليل كلي يتكامل ويتوافق مع الدليل الجزئي (النص أو الإجماع أو القياس)، حيث يمثل الدليل الكلي غلبة الإيجابيات على السلبيات، ويتوافق مع الدليل الجزئي الممثل للجانب الإيجابي في ضرورة كشف الأمراض وعلاجها.

ويستطيع المرء أن يستدل على شروط تحقيق المصلحة المرسله (المعنى المصلحي الإيجابي في الفرع) في الوقاية من الأمراض الوراثية في اتباع ما قالته الدكتورة سامية التمتامي¹ :

- 1- إجراء دراسة مفصلة للتاريخ المرضي للعائلة.
- 2- إجراء التحاليل الطبية والوراثية.
- 3- الحد من زواج الأقارب، خاصة بين أبناء العم والخال؛ إذ تتضاعف احتمالات حدوث عيوب خلقية، حتى وإن لم يكن هناك تاريخ لأمراض وراثية في العائلة.
- 4- عدم الإنجاب في سن متأخرة سواء للأم أو للأب، إذ يزيد احتمال إصابة الأطفال بأمراض اختلال عدد الكروموسومات كلما تأخر سن الإنجاب.
- 5- حرص الأم خلال فترة الحمل على تجنب التعرض للملوثات بيئية مثل الإشعاع، أو الكيماويات، أو المبيدات، أو تناول العقاقير الطبية دون استشارة الطبيب، وخاصة مضادات الصرع، فضلاً عن تجنب الاختلاط بأطفال مصابين بالحصبة الألمانية.

1. الدكتورة سامية التمتامي: رائدة علم الوراثة البشرية في مصر، ومؤسسة ورئيسة الجمعية القومية للوراثة البشرية، ورئيسة لجنة أخلاقيات البحوث الطبية في المركز القومي للبحوث؛ أتمت كلية الطب في جامعة القاهرة 1957م، وشهادة دكتوراه من جامعة (جونز هوبكنز) في مجال الأمراض الوراثية عام 1966م؛ في مقابلة أجراها معها موقع (العلم)، scientific American، نقلتها نجوى طنطاوي تحت عنوان: السن المناسبة للإنجاب من 25 إلى 35 عاماً، والأخلاقيات تكفل سرية المعلومات الجينية. (29 تشرين الثاني 2018م). المرجع السابق.

6- تجنب التعرض للملوثات لأنها قد تسبب طفرات وراثية على مستوى الكروموسومات من حيث عددها، أو تركيبها، أو على مستوى الجينات، ويظهر أثرها في الأجيال القادمة، كما قد يسبب الإصابة بمرض السرطان.

هذا وإن القيام بفحوصات مسح الأمراض الوراثية لتشخيص وعلاج الأجنة المصابين بأمراض جينية تكون فقط حين تتوفر معايير محددة¹.

معايير مسح الأمراض الوراثية لدى الأجنة:

- 1- شيوع هذا المرض لدى فئة الهدف الاجتماعية.
 - 2- وجود فحص مناسب لتحديد الأزواج المعرضة لولادة الأطفال المرضى.
 - 3- أن يكون المرض على مقدار من الخطورة.
- ويتم تحديد التوقيت المناسب لإجراء هذه الفحوصات بناء على اختيار الزوجين، فيتم الفحص قبل الزواج، أو قبل الحمل الأول، كما أن شروط تحقيق أثر المصلحة المرسل (المعنى المصلحي) مبني على هذه المعايير التي ذكرتها الدكتورة سامية التمتامي آنفاً (التدابير والإجراءات الوقائية لعدم الوقوع في المرض)، وتمثل معايير القيام بالمسح الوراثي الشروط التي يبني عليها أثر المصلحة المرسل في فحوصات مسح الأمراض الوراثية كإجراء وقائي، لكشف وعلاج الأجنة المصابين بأمراض خطيرة.

1- المسح الوراثي، المجلة الأسبوعية ويب طب. المرجع السابق.

كما يمكن القول: إن إيجابيات الطب التنبئي المذكورة سابقاً تشكل الجزئيات التي تقوم عليها المصلحة المرسلة في جلب المصالح، كدليل شرعي كلي للوقاية من الأمراض الوراثية، وهذا هو المعنى المصلحة في المستجدات كأثر للمصلحة المرسلة.

الفصل الثالث: أثر المصلحة المرسلة في الطب الدقيق

المبحث الأول: المعنى المصلحي المرسل في الطب الجيني

الجزئي

المطلب الأول: الطب الجيني الجزئي والبصمة الوراثية

للأورام

الفرع الأول: أهمية الطب الجيني الجزئي

الفرع الثاني: استطببات البصمة الجينية الوراثية للأورام

وأهم معايير فحص بروفيل الأورام السرطانية

المطلب الثاني: دلالة المصلحة المرسلة وأثرها المعنى المصلحي

الفرع الأول: المعنى المصلحي في الطب الجيني الجزئي

الفرع الثاني: إنزال الطب الجيني الجزئي على الحكم

الشرعي

المبحث الثاني: المعنى المصلحي المرسل في الطب الجيني

الدوائي

المطلب الأول: تعريف الطب الجيني الدوائي ونماذج

تطبيقية

الفرع الأول: الطب الجيني الدوائي والنمط الجيني

الفرع الثاني: نماذج تطبيقية

المطلب الثاني: الموازنة بين إيجابيات وسلبيات الطب الجيني

الدوائي

الفرع الأول: سلبيات وإيجابيات الطب الجيني الدوائي

الفرع الثاني: أثر المصلحة المرسلة في الطب الجيني

الدوائي

مدخل

قبل البدء بالفصل الثالث يمكن التذكير بأن الطب الجيني التنبئي هو الأهم علاجياً، لكن الطب الجيني الجزئي هو الأهم عموماً، بسبب أن الدراسات الجينية والاختبارات والعلاجات الجينية والطب الجيني الدوائي، كلها قد قامت على الطب الجيني الجزئي، أي: إن الطب الدقيق بفروعه الأخرى (الطب الجيني التنبئي والطب الجيني الدوائي) يقوم أساساً على الطب الجيني الجزئي، وفي المبحث الأول من هذا الفصل تتضح الدقة في تطبيق الدراسات الجينية القائمة بمجملها على الطب الجيني الجزئي.

المبحث الأول: المعنى المصطلحي في الطب الجيني الجزئي

المطلب الأول: الطب الجيني الجزئي والبصمة الوراثية للأورام

الفرع الأول: أهمية الطب الجيني الجزئي

إن أهمية الطب الجيني الجزئي: تنبع من أنه هو الطب الذي قامت عليه الدراسات الجينية والعلاج الجيني، وهو الأساس لقيام الطب الجيني الدوائي والتنبئي، ومن ثم الطب الدقيق.

أما تعريف الطب الجيني الجزئي: فهو يشمل الفحص المخبري، واكتشاف طفرات الحمض النووي، التي تسبب العديد من الأمراض الوراثية.

أما إنجازات هذا الطب: يكفي القول: إنه قد أمكن للطب الدقيق فك شيفرة الأورام السرطانية عن طريق الطب الجيني الجزئي - أحد فروع - وهذه واحدة من أهم إنجازات الطب الجيني الجزئي، وفي مرحلة متقدمة تم إدراك أن السمات الجزيئية للأورام، مثل سماته الوراثية المحددة للبصمة الوراثية للورم (بروفيل الأورام)، هي أكثر أهمية من المكان الذي بدأ منه الورم، سواء كان منشأ الورم من الرئة أو الدماغ أو البروستات أو الثدي، بذلك سيتم تحديد الورم أكثر وأكثر بطريقة جزيئية، وهذا التصنيف الجديد للأورام على المستوى الجزيئي قد قلب موازين علاج الأورام رأساً على عقب¹.

لقد توصلت الاكتشافات الحديثة² إلى إمكانية إجراء الفحص الجيني باستخدام البصمة الجزيئية للورم بشكل مفصل وخاص بكل مريض، حيث يتمكن هذا التحليل الجديد من رسم صورة وبصمة فريدة، مبنية

1. اكتشاف ثمانية جينات لمرضى الصرع، بروفيسور بوجار، موقع أنا أصدق العلم، (5 كانون الأول 2017م)، علاج السرطان بطابع شخصي بناء على الصفات الجينية الخاصة بالورم، مجموعة الجيل الجديد لعلاج الأورام. موقع العربية.

2. لأول مرة استخدام البصمة الجينية في تحديد العلاج وتقليل الآثار الجانبية لمرضى السرطان، د. ياسر عبد القادر، أستاذ علاج الأورام بكلية طب جامعة القاهرة، عن مؤتمر الجمعية الدولية لأورام الثدي والنساء المنعقد بتاريخ 17 كانون الثاني 2017م. موقع الوطن الإلكتروني. نقلته هدى رشوان.

على المعلومات الجينية والبروتينات الخاصة بالورم ومكونات الخلية، وبناء عليه يمكن تحديد العقاقير العلاجية الفعالة لمحاربة الورم الذي أصيب به هذا المريض دون غيره.

هذا وإن تقنية البصمة الجينية (الوراثية) للسرطان تكون في تحديد البصمة الوراثية للأورام السرطانية على المستوى الجزيئي، وتحليل المعلومات الجينية، والبروتينات الخاصة بسرطان كل مريض على حدا، وهذا يسهل تحديد العلاج الأفضل لكل مريض وبدقة عالية.

الفرع الثاني: استطببات البصمة الجينية الوراثية للأورام وأهم معايير فحص بروفيل الأورام السرطانية
1- المرضى الذين يعانون من بعض السرطانات النادرة مثل سرطان الدماغ والجهاز الهضمي، أو السرطانات في مراحل متقدمة مثل سرطان الرئة والكولون والثدي، هم الأكثر استفادة من فحص الجينات.

2- تحديد المريض المناسب لإجراء فحص بروفيل الأورام، وتحليل النتائج بكفاءة ودقة، حيث إن الطب الشخصي في علاج الأورام يعني تحديد بروفيل الأورام السرطانية (البصمة الجينية أو الوراثية) على المستوى الجزيئي لكل مريض على حدة، وإن فحص التغيرات الجينية على خزعة المريض أو على عينة دم منه يمكن تحديد بروفيل الورم السرطاني لدى المريض، ورصد التغيرات الحاصلة في الخلايا السرطانية وتحليلها بصورة دقيقة، مما يسهل تحديد العلاج الأفضل له بدقة عالية¹.

أهم معايير فحص بروفيل الأورام السرطانية²:

1. انظر (الفحوص الجينية لعلاج السرطان، خرق علمي جديد)، بروفيسور جوزف مقدسي، رئيس الجمعية اللبنانية لأمراض الدم، جريدة النهار. لبنان، (28 شباط 2017م) <https://www.annahar.com>

. انظر (تحديد البصمة الجينية يشكل طريقة ناجعة لعلاج السرطان)، موقع جريدة الرأي، (28 تشرين الثاني 2017م)، <https://www.alraimedia.com>.

2 (الفحوص الجينية لعلاج السرطان)، بروفيسور فضلو خوري، رئيس الجامعة الأمريكية في بيروت. (28 شباط 2017م)، الموقع الإلكتروني لجريدة النهار. [https:// www.annahar.com](https://www.annahar.com).

1- أن يكون إجراء هذا الفحص شاملاً، ذا منفعة وجدوى وفقاً لحالة المريض.

2- توفر شروط النوعية الجيدة، والدقة في إجراء الفحص وتحليل النتائج، فإذا كان غير دقيق لا يمكننا الاعتماد عليه.

3- توفر دراسات علمية سريرية تثبت فاعلية هذا الفحص وجدواه الطبية لحالة المريض لتحديد العلاج المناسب.

وتشكل هذه المعايير شروط وإيجابيات هذا الفحص (المناسب الملائم)، وهي - إضافة إلى الضوابط الشرعية - تعطي المصلحة المرسله اعتبارها في المحافظة على مقاصد الشريعة.

بهذا نجد أن التشخيص الجزيئي يوفر ليس فقط الأساس لاحتمال نجاح مبدأ الطب الدقيق الشخصي، من حيث إمكانية نقل بحوث السرطان إلى تطبيقاتها العلاجية السريرية، والعمل على استثمار هذا الرصيد المعرفي للأغراض التشخيصية الوقائية، حيث يهدف إلى معرفة الأسباب الوراثية، وإنما أيضاً يوفر - لكثرة إيجابياته - الأساس لمصلحة مرسله معتبرة بأثرها الإيجابي.

ومن خواص هذه المرحلة الجديدة الانتقال من البصمة الوراثية للأفراد - إحدى نتائج الجينوم البشري - إلى البصمة الجزيئية (الجينية أو الوراثية) للأورام على صعيد التشخيص الطبي والوقاية والعلاج الطبي، وكلا البصمتين الوراثية للأفراد والجزيئية للأورام هامتان في العلاجات الجينية وفي الطب الدقيق الذي هو أكثر فعالية في تقليص الأورام وإبطاء نمو السرطان، ويتم اختيار المرضى على أساس الخصائص الجزيئية لأورامهم، خاصة إذا كان العلاج في المراحل المبكرة من التطور السريري¹، وهذه أيضاً من الإيجابيات، ومن

1- شيفرة الأورام السرطانية، ديفيد كراو، من نيويورك، موقع جريدة العرب الاقتصادية الدولية، (تشرين الأول 2017م)

<https://www.aleqt.com>.

التطبيقات العملية التي تعكس إيجابيات الطب الجيني الجزيئي، تعديل جينات الكلاب التي تعاني من الحثل العضلي باستخدام تقنية كريسبر وتعد النتائج مثيرة جداً.

علاج الحثل العضلي الدوشيني:

يمكن لتقنية كريسبر الجديدة لتعديل الجينات أن تبطل (العيب الجزيئي) المسؤول عن الحثل العضلي الدوشيني، الذي هو مرض مدمر يصيب واحداً بين كل 5000 طفل ذكر تقريباً، ويحدث هذا المرض عن طريق أخطاء في الحمض النووي، في إحدى الجينات المسؤولة عن إنتاج بروتين يسمى الديستروفين، ويؤدي هذا البروتين الضخم دور ممتص للصدمات في الخلايا العضلية، ويفقد الأولاد القدرة على المشي عند عدم وجود ما يكفي منه، ويموتون في النهاية بسبب قصور القلب، وحسب فريق البحث أنه إذا تمكن العلاج من إيقاف الحثل العضلي عند الكلاب، فمن شأنه أن يمهد الطريق لإجراء العلاج التجريبي عند الأطفال¹، كما يتم اختيار الأشخاص الذين يحملون الخصائص الوراثية باستخدام التشخيص الجيني الجزيئي، فيعطى الدواء فقط لأولئك الذين يمتلكون ذلك التغير الجيني المحدد، وهذا النهج الجديد في التشخيص والعلاج يستخدم حالياً في عديد من الأورام، مثل أورام الثدي والرئة والكولون، وكثير غيرها كالمصابين بمرض اللوكيميا (سرطان الدم)، حيث يُعطى الدواء فقط لأولئك الذين يمتلكون ذلك التغير الجيني المحدد².

المطلب الثاني: دلالة المصلحة المرسلّة وأثرها المعنى المصلحي

الفرع الأول: المعنى المصلحي في الطب الجيني الجزيئي

1. تقنية جديدة تقترب من علاج الحثل العضلي الدوشيني، فريق بحث يقوده إريك أولسون من مركز ساوث ويسترن الطبي. (3 أيلول 2018م)، جامعة تكساس. موقع إم آي تي تكنولوجي ريفيو. <https://www.technologyreview.ae>

2 (الطب الدقيق ورؤية 2030م)، د. عبد المحسن الحجيلي، أستاذ مساعد واستشاري بحوث إكلينيكية، كلية الطب في مدينة الملك فهد الطبية، جريدة الرياض. (الثلاثاء 7 جمادي الآخرة 1440هـ - 12 شباط 2019م).

المعنى المصلحي (أثر المصلحة المرسله) يدل المناسبة على العلة، وهو السبب في قبول المقاصد للعلة أو ردها لأنه علة العلة، أما انضباط المعنى المصلحي أو المصلحة يعني مقدرتها على عرض المناسبة ومن ورائها العلة على قاعدة المصلحة العامة (درء المفاسد وجلب المصالح)، أي: عرض العلة ومن ورائها القياس (الكلي أو الجزئي) على مقاصد الشريعة للأخذ بها أو رفضها، فالمعنى المصلحي أو المصلحة - علة العلة - منضبطة بمقاصد الشريعة، ولولا علة العلة لما وجدت العلة (لولا مصلحة الخلق لما وجدت العلة)، لذلك كان من شروط الاجتهاد عند الشاطبي الإمام بمقاصد الشريعة¹، (ومن قبله الغزالي)، أي الإمام بعلة العلة - المصلحة، لعرض الوقائع على قاعدة (درء المفاسد وجلب المصالح)، مقصد الشارع العام.

المعنى المصلحي هو علة العلة وهو الدال لا على الحكم الشرعي فقط وإنما أيضاً على مقاصد الشريعة، والمصلحة المرسله كقياس كلي علتها الحقيقية هي (درء المفاسد وجلب المصالح)، التي علل بها الفخر الرازي² وغيره، أما الاستدلال على هذه العلة يكون عن طريق الاستقراء، وباستخدام ثنائية الدليل الكلي والدليل الجزئي، والموازنة بين الإيجابيات والسلبيات، وإذا طبقنا القياس الكلي هذا على الطب الجيني الجزئي يجب أن يكون المناسب عاماً و كلياً وقطعي الدلالة، والمناسب في الطب الجيني الجزئي هو مناسب عام بُنِيَتْ عليه دراسات جينية أخرى: من علاج جيني وطب جيني دوائي وطب دقيق، وهو يمثل قاعدة طبية بهدف التشخيص والعلاج، والمناسب كلي بسبب استقراء مجموع جزئيات الدراسات الجينية التي سبقته والدراسات القائمة عليه، وأسلوب تطبيقه يتناسب مع الضوابط الشرعية في جلب المصالح التي

1 - الموافقات، الشاطبي، المرجع السابق، (1/254).

2 - انظر مناظرات الفخر الرازي (25)، انظر المحصول في علم أصول الفقه، (389، 291، 2/240).

تغلب المفسد، إذا عرفت المآلات القريبة والبعيدة، وكانت النوايا سليمة.

الفرع الثاني: إنزال الطب الجيني الجزئي على الحكم الشرعي

إن اعتماد التعليل بالمصالح الحقيقية المعتمدة شرعاً إنما هو قياس كلي، والكلي مقدم على الجزئي إذا تعارضاً ولم يستقم الجمع بينهما، وهذا فقه يقرنا من فقه عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ لأنه فقه مصالح عامة واسعة لا يلتبس تكييف الوقعات الجزئية، وهذا القياس الكلي أو القياس المصلحي هو الذي دُكر أنه (القياس المرسل)¹، لأن المصلحة المتضمنة في المناسبة - هي الموجهة باتجاه الحكم قبولاً أو رفضاً، فهي المصلحة المقررة في جلب المصالح ودفع المفسد، الذي هو مقصد الشارع العام، أو مقصد الشارع في الكليات، فالمصلحة (أو المعنى المصلحي) هي الموجهة للمناسبة²، التي هي أعم منها، وليست كل مناسبة داخلية في مقاصد الشريعة، وليست كل علة داخلية في مقاصد الشريعة، لطالما رد الشرع المناسب الملغى، والتأثير والملاءمة للحكم يعني المحافظة على مقصد الشارع، الذي هو أن تدل المصلحة (المناسبة الجزئية أو الكلية) على العلة (دفع المفسد وجلب المصالح في المصلحة المرسل)، ثم عرضها على مقصد الشارع العام، المقرر في قبول أو رفض الوصف أو العلة بعد عرضها على قاعدة المصلحة العامة (دفع المفسد وجلب

1 - الذي دعاه (القياس المرسل) هو ابن رشد الحفيد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، (2/22)، أحال إليه الريسوني، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، (376).

2 - إن التعليل بالحكمة هو التعليل بالمصلحة في دفع المفسد وجلب المصالح وحفظ الضروريات الخمس وهو المقصد العام للشارع، أما التعليل بالوصف الظاهر المنضبط فأعم وأضعف، وذلك لأن الحكمة هي الدالة على المقصد العام للشارع، أي الدالة على الأحكام الكلية، وهي علة الأحكام الكلية، وهي علة القياس الكلي أو القياس المصلحي؛ أما المناسبة هي الدالة على علل الأحكام الفرعية أو الجزئية؛ إن اهتمام الشريعة ومقصد الشارع العام في الكليات، التي منها تستنبط الأحكام الجزئية؛ والدليل على اهتمام الشارع بالكليات هو قوله تعالى: (اليوم أكملت لكم دينكم) المائدة 3؛ ولطالما كان التناهي هو التناهي العددي لا الدلالي، تكون مقاصد الشارع في كليات الشريعة كما قال الشاطبي.

المصالح)، ولطالما رد الشارع بعض أنواع القياس كما في الاستحسان، لوجود مصلحة أقوى داخلية في مقاصد الشرع ولقد تخطت المصلحة المرسلة في الطب الجيني الجزئي حدود الأهمية والضرورة كونها:

1- بنيت عليها دراسات جينية أخرى هي العلاجات الجينية والطب الجيني الدوائي والطب الدقيق، وفي كل هذا البر من أوسع أبوابه؛ لأن فيه تشخيصاً وعلاجاً للأمراض المستعصية والنادرة التي لم يوجد لها علاج حتى الآن.

2- كما بُني عليها الطب التنبؤي، أي التنبؤ ببعض الأمراض الجينية وعلاجها قبل ظهور أعراضها السريرية.

3- الطب الجيني الجزئي هو في الأصل داخل في مقاصد الشريعة مالم يخالف التطبيق العملي الضوابط الشرعية، وكما قال صلوات الله عليه وسلم: (إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى).

4- المعنى المصلحي للطب الجيني الجزئي يوافق جنسه جنس الحكم الشرعي ومقاصد الشريعة إذا كان المناسب ملائماً لها.

وبين حالي الضرورة العامة والضرورة الخاصة يبقى الطب الجيني الجزئي معمولاً به.

المبحث الثاني: المعنى المصلحي في الطب الجيني الدوائي

المطلب الأول: الطب الجيني الدوائي ونماذج تطبيقية

الفرع الأول: الطب الجيني الدوائي والنمط الجيني

الطب الجيني الدوائي: الطب الجيني الدوائي هو نتاج التطورات الأخيرة للطب الجيني الجزيئي، وهو أحد فروع الطب الدقيق، ويقوم هذا العلم على أمل أنه قد يأتي يوم تصمم فيه الأدوية تبعاً للتركيب الجيني الخاص بكل مريض، فعلم الوراثة الصيدلاني إذاً هو علم استخدام الجينوم في الصناعات الصيدلانية، حيث هو دراسة لكيفية تأثير التركيب الجيني الفريد للشخص (جينوم الفرد) في استجابته للأدوية¹ وواحدة من الأشياء التي تديرها الجينات هي إنتاج الأنزيمات التي تتحكم في استقلاب الأدوية التي نتناولها، فتؤثر في فعالية الدواء على المريض، وعلى إمكانية حدوث آثار جانبية سلبية.

النمط الجيني: إن مجموع الجينات لدى الفرد تدعى **بالنمط الجيني**، ويمكن لهذا النمط الوراثي أن يشير إلى ما إذا كان الفرد سوف ينتج أنزيمات أكثر أو أقل بكثير مقارنة ببقية الناس، وتساعد هذه الأنزيمات على هدم الأدوية لمركبات يمكن طرحها بشكل أسهل من الجسم، ولكن في بعض الحالات يمكن لهذه المركبات أن تكون فعالة، وبعضها ضارة قبل أن تطرح، وهذا يفسر بشكل جزئي لماذا لا يعاني بعض الناس من آثار جانبية للأدوية، بينما آخرون يدخلون المستشفى مع آثار جانبية خطيرة من نفس الدواء، عند نفس الجرعة. يمكن للعديد من العوامل أن تؤثر على استقلاب الأدوية مثل العمر، الجنس، الحمية الغذائية، الحمل، التدخين، ومعرفة النمط الوراثي قبل بدء العلاج يمكن تلافي الآثار الجانبية التي قد تكون خطيرة، لذلك يهدف الطب الجيني الدوائي إلى تطوير وتنمية وسائل الوصول بالعلاج الجيني إلى درجة الكمال

1. انظر الطب الشخصي وعلم الوراثة الدوائي، موقع مايو كلينيك، (27 أيلول 2018م).

والفعالية القصوى، لضمان تحقيق أقصى فعالية بأقل قدر من الأعراض الجانبية¹، وهذا هو المعنى المصلحي المؤثر في الحكم والمحافظة على مقاصد الشرع.

الفرع الثاني: نماذج تطبيقية

منذ أن سطر العلاج الجيني فصوله الأولى عام 1990م على يد الطبيب الأمريكي فرنش أندرسون، بدأ الاهتمام بإنتاج أدوية تقوم فكرتها على العلاج الجيني، وكانت أن أعلنت إدارة الغذاء والدواء الأمريكية في كانون الأول 2017م موافقتها على استخدام دواء (لوكستورنا) علاجاً جينياً لأحد أنواع العمى الوراثي، وكانت الهيئة قد وافقت في أغسطس وأكتوبر عام 2017م استخدام دواء كيمياري ويسكارتا اللذين يعتمدان على التقنية ذاتها لعلاج نوعين من سرطان الدم²، ودواء كيمياري أول منتج من نوعه لعلاج الأطفال المصابين بسرطان الدم اللمفاوي الحاد، أما دواء يسكارتا فهو أيضاً أحد منتجات العلاج الجيني التي تستخدم لعلاج بعض أنواع الليمفوما (أحد أنواع سرطانات الدم)، أما دواء لوكستورنا فيساعد في علاج المرضى المصابين بضمور شبكية العين، والإصابة التدريجية بالعمى الناجم عن هذا المرض يكون نتيجة وجود نسختين معيبتين من الجين الوراثي (آر - بي - إي 65)، إذ يعمل الدواء الجديد على إحلال جينات طبيعية محل هذه الجينات

1 - انظر مؤتمر القمة العالمي للابتكار في الرعاية الصحية (ويش)، تحت شعار علم الوراثة الدوائي وسلامة المرضى، التي تنظمها الشبكة الصحية القيادية (LHSN)، إحدى مبادرات مؤتمر ويش، الندوة تحت إدارة د. ديباك فورا، الأستاذ المساعد في الكلية الطبية بجامعة ديوك الأمريكية، والدكتور جيفري جنسبرغ، رئيس مركز علوم الجينوم التطبيقية والطب الدقيق في الكلية الطبية بالجامعة الأمريكية، 2016م؛ انظر المجلة العلمية (نيتشر)، **Nature**، موقع أنا أصدق العلم. (30 كانون الأول 2016م).

2 - هل حان وقت إصلاح الجينات، د. أحمد سمير، موقع للعلم، (22 شباط 2018م).

المعيبة، وهو ما يحو الآثار الضارة للطفرات، ويعتمد هذا الدواء على استخدام فيروسات ناقلة للجين الطبيعي إلى خلايا الشبكية، لتقوم بإنتاج الإنزيم واستعادة النظر الطبيعي، علماً أن دواء لو كستورنا لا يفيد سوى عدد محدود من المرضى المصابين بهذا النوع من العمى، لكنه يمنح الأمل للآخرين¹، ويعتمد العلاج الجيني الدوائي بدواء كيميريا ويسكارتا على تطبيق نوع من العلاج الخلوي باستخدام الخلايا المناعية التائية، إذ يتم تجميع هذه الخلايا من دم المرضى أنفسهم، بعد ذلك يتم تعديلها جينياً لإنتاج مستقبلات مناعية على سطحها، حتى تتمكن من أن تتعرف على بروتين معين على سطح الخلايا السرطانية، ثم يتم إكثار هذه الخلايا في المعمل، ويتم نقل هذه الخلايا مرة أخرى إلى المريض لتتكاثر في جسمه، وتوجيه من هذه المستقبلات تتعرف على الخلايا السرطانية التي تحمل هذا البروتين على سطحها وقتلها²، ومن تطبيقات العلاج الجيني الدوائي، استخدام دواء جديد يعرف باسم سافوليتينيب³ وهو عبارة عن حبوب يمكن للمرء أن يتناولها في المنزل، ويساعد في 25 بالمئة من حالات سرطان الرئة المستعصية، التي فشلت العلاجات الأخرى فيها، حيث إن الجين MET المكتشف والمسؤول عن ذلك هو المسؤول عن قرابة 10-25 بالمئة من سرطانات الرئة المقاومة للعلاج، كما أنه مسؤول عن حدوث بعض التحورات في خلايا خمسة أنواع على الأقل من السرطانات، بما في ذلك سرطان الرئة والثدي والكولون والمستقيم.

ولقد حصلت تطورات جديدة على هذا الصعيد إذ حصل عقار سوتوراسيب (Sotorasib)، الذي تنتجه شركة أمجين (Amgen) الأمريكية تحت مسمى لوما كراس (Lumakras)، على موافقة هيئة

1. هل حان وقت إصلاح الجينات، د. أحمد سمير، المرجع السابق.

2. المرجع نفسه

3. (ابتكار علاج جديد للحالات المستعصية من سرطانات الرئة)، البروفسورة ليسيا سيكوويست، المجلة العلمية نيتشر 1، (Nature)، كما نقلته ساندي حطيم بتصريح أدلت به البروفسورة لصحيفة ديلي ميل.

الغذاء والأدوية الأمريكية في 28 أيار 2021م، كعلاج موجه للمرضى الذين يعانون من سرطان الرئة ذي الخلايا غير الصغيرة¹، والناجمة عن طفرة معينة تسمى (G12C) في جين (KRAS)، والذين خضعوا لعلاج مرة واحدة على الأقل من قبل، وتشير الدراسة إلى أن عقار سوتوراسيب الذي يؤخذ في صورة حبوب عن طريق الفم يومياً، يمنع نمو الورم عن طريق محاصرة البروتين المسؤول عنه هذا الجين والمدعو أيضاً بروتين (KRAS) في شكله غير النشط، إذ يؤدي خطأ واحداً في الحمض النووي إلى تبديل كتلة بناء بروتينية مهمة، وتصنع الأورام المسببة من هذه الطفرة نسخة نشطة بشكل مستمر من بروتين (KRAS)، ما يؤدي إلى نمو الورم، ولقد تم تصميم الدواء لإيقاف آثار هذه الطفرة، حيث أدى تطبيقه في العلاجات إلى انكماش الورم لقرابة 81 بالمئة من عينة البحث، ولم تهدد آثاره الجانبية حياة المرضى².

وأصبحت الإمارات ثاني دولة في العالم توافق على تسجيل استخدام منتج (لوماكراس 120 ملغم)³ الذي يحوي المادة الفعالة سوتوراسيب لعلاج البالغين المصابين بسرطان الرئة ذي الخلايا غير الصغيرة NSCLC، الذي انتشر في أعضاء أخرى من الجسم ولا يمكن إزالته بالجراحة، أو الورم الذي يحتوي الجين غير الطبيعي KRAS - G12C، ومن تلقوا علاجاً واحداً على الأقل سابقاً لمواجهة المرض، وهذه الطفرة التي نجح العلاج الجديد في التصدي لها موجودة أيضاً في 1 - 3 بالمئة من حالات سرطان الكولون وغيره⁴.

1. سرطان الرئة ذو الخلايا غير الصغيرة هو مصطلح يشير إلى عدة أنواع من سرطانات الرئة، تشمل سرطانات الخلايا الحرشفية، وسرطان الغدة الرئوية، وسرطان الخلايا الكبيرة. محمد السيد علي، (4 حزيران 2021م). دواء سوتوراسيب يبشر بعلاج عدد من سرطانات الرئة. <https://www.Scientificamerican.com>. موقع للعلم الإلكتروني.

2. سرطان الرئة ذو الخلايا غير الصغيرة، محمد السيد علي، المرجع نفسه.

3. موقع سكاي نيوز عربية. <https://www.skynews arabia.com>

4. موقع طب اليوم، <https://www.tebelyoum.net>.

من التطبيقات كذلك أول تقنية في العالم للعلاج الجيني الدوائي عند الأطفال، ابتكرها علماء إيطاليون وشركة غلاكسو سميث كلاين للمستحضرات الدوائية لإصلاح الجينات التالفة، ويسمى هذا العلاج (ستريمفيليس) لعلاج عدد محدود من الأطفال ممن يعانون من مرض نقص المناعة الحاد وحين لا يتوفر متبرعون بنقي العظام للمرضى تتلاءم وحالاتهم، وغالباً ما يسمى الأطفال الذين يعانون هذا المرض (أطفال الفقاعة)؛ لأنهم يولدون بجهاز مناعي هش للغاية، مما يستلزم أن يعيشوا في بيئة خالية من الجراثيم¹.

المطلب الثاني: الموازنة بين إيجابيات وسلبيات الطب الجيني الدوائي

الفرع الأول: سلبيات وإيجابيات الطب الجيني الدوائي

فالإيجابيات:

- 1- علاج حالات نادرة للغاية، كعلاج نوع نادر من العمى الوراثي².
- 2- لقد أعطى اكتشاف المزيد من أنواع السرطانات الطب الجيني الدوائي المزيد من الأهمية في علاج الأمراض الجينية³.
- 3- تبرز أهمية الطب الجيني الدوائي في علاج الحالات النادرة للسرطان والمستعصية على العلاجات التقليدية،

1. ضوء أخضر أوروبي لأول علاج جيني للأطفال، موقع سكاي نيوز الإلكتروني، أبو ظبي، الموقع السابق.

2. شركات الأدوية تأمل في نمو العلاج الجيني، شبكة الجزيرة الإعلامية، <https://www.aljazeera.net> المصدر رويترز. <https://www.reuters.com>، (9 تموز 2017م).

3- هذا تصريح لسيلكه شنايدر، المديرية التنفيذية في مجال الرعاية الصحية القائمة على دراسة الجينوم البشري في المعهد التقني الفيدرالي العالي في زيورخ ومستشفى جامعة زيورخ: (لقد اتضح لي مؤخراً أن أنواع السرطانات الموجودة قد تكون مساوية لعدد الأشخاص على وجه الأرض)، انظر وصفتك الطبية المفضلة ستكون وفقاً لخارطتك الجينية، سيليا لوتربافر وجولي هانت، موقع علم الوراثة والطب. <https://www.swissinfo.ch>، (4 تشرين الثاني 2015م)..

حيث إن هناك نوعين من الجينومات التي من الممكن أن تؤثر على قرارات العلاج الجيني الدوائي: جينوم الشخص المصاب بالسرطان، وجينوم الورم السرطاني، وهناك أسباب عديدة للإصابة بالسرطان، لكن أغلب حالات السرطان مقترنة بالـ DNA المحور¹.

4- بفضل التقدم في إدخال جينات وراثية على خلايا مستهدفة أصبح من الممكن إنتاج أدوية لعلاج الجينات المعيبة، حيث حاولت شركات أدوية - مثل شركة سبارك ثيرايبوتكس - الحصول على موافقة للحصول على دواء جيني لعلاج نوع نادر من العمى الوراثي من الولايات المتحدة الأمريكية، كما حاولت شركة نوفارتس الحصول على موافقة أميركية لعلاج جيني لسرطان الرحم².

5- مع تقدم علم الجينوم البشري أصبحت المعلومات الوراثية مفيدة في فهم الآليات البيولوجية لنشوء وتطور المرض، إضافة إلى ابتكار عقاقير جديدة تكون مستندة إلى الأنماط الوراثية لمريض معين، أو مجموعة من المرضى لهم النمط الوراثي نفسه³.

6- إن استهداف علم الجينوم الدوائي (الصيدلاني) للتركيب الجيني لكل مريض يفيد في تجنب الأعراض الجانبية للأدوية، وتطوير الرعاية الطبية باستخدام علم الوراثة الدوائي، وهذا يعني إمكانية تلافي الأعراض الجانبية في حال خضوع المريض لاختبار جيني قبل وصف الدواء⁴.

7- ستوفر العلاجات التي تستخدم لمرة واحدة لأمراض مستعصية على مقدمي الرعاية الصحية الكثير من

1-انظر علم الصيدلة الجيني، موسوعة ويكيبيديا العلمية، (تشرين أول 2010م).

2 - انظر الطب الشخصي وعلم الوراثة الدوائي، موقع مايو كلينيك. (27 أيلول 2018م).

3 - (الطب الدقيق ورؤية 2030)، الحجيلي، عبد المحسن، جريدة الرياض، (7 جمادى الآخر 1440هـ).

مؤتمر القمة العالمي للابتكار في الرعاية الصحية (ويش) تحت شعار علم الوراثة الدوائي وسلامة المرضى، المرجع السابق.

4 - الطب الشخصي وعلم الوراثة الدوائي، موقع مايو كلينيك، (27 أيلول 2018م).

الأموال على المدى البعيد مقارنة بالعلاجات التقليدية التي قد يحتاجها المريض لسنوات عديدة¹.

وكل ما ذكر هو معنى مصلحي في الفرع، يشير إلى أهمية الاستدلال المرسل إن لم يعارضه أصل في الشريعة.

إن إيجابيات الطب الجيني الدوائي هي انعكاس لإيجابيات الطب الجيني الجزيئي الذي ساهم في تطور الطب الجيني الدوائي، وهي انعكاس لتقدم علم الجينوم البشري؛ لأن المعلومات الوراثية مفيدة في فهم الآليات البيولوجية لنشوء وتطور المرض، فهي - كما هي المصلحة المرسل في كلا الطب الجيني الجزيئي وعلم الجينوم - هي أيضاً في الطب الجيني الدوائي

أما سلبيات العلاج الجيني الدوائي: إن العائق الوحيد الذي يواجه تطبيق هذا العلاج في الدول النامية التكاليف المادية، لأنه قد يكلف علاج مريض واحد الملايين من عملة البلد المطبق فيه العلاج، كما لا يخلو استخدامه من المضاعفات، وعلاج مريض واحد بدواء كيميائياً - الذي تنتجه شركة نوفارتس - يتراوح ما بين 475 ألف دولار إلى 750 ألف دولار، عدا عن أن استخدامه ما زال مقتصرًا على بعض الدول منها الولايات المتحدة الأمريكية²، كما قد تؤثر هذه العلاجات في خلايا المناعة، حيث تنخفض قدرتها على إنتاج الأجسام المضادة، فتتخفص مناعة الجسم، وقد يصاب بعض المرضى بارتشاح في الدماغ، أو بنوبات صرع³، وبالرغم من أن الطب الجيني الدوائي ينطوي على الكثير من البشائر، إلا أنه لا زال في مراحله المبكرة، ويلزم إجراء التجارب السريرية لتأكيد الاستنتاجات الأولية⁴، يقول الدكتور محمد غريب: مازال

1. الطب الشخصي وعلم الوراثة الدوائي، موقع مايو كلينيك، (27 أيلول 2018م)، المرجع السابق.

2. تصريح لدانا كوبر، المتحدث الإعلامي لشركة نوفارتس المنتجة لدواء كيميائياً. نقله الدكتور أحمد سمير، الموقع الإلكتروني للعلم. scientific American، (22 شباط 2018م).

3. الطب الشخصي وعلم الوراثة الدوائي، موقع مايو كلينيك، (27 أيلول 2018م).

4. المرجع السابق نفسه

الوقت مبكراً للغاية للحكم على قدرة العلاج الجيني على التعامل مع الأورام الصلبة، بما في ذلك سرطان الثدي وسرطان الكولون مثلاً¹.

الفرع الثاني: أثر المصلحة المرسلّة في الطب الجيني الدوائي

إن المصلحة المرسلّة في الطب الدقيق عامّة، وفي الطب الجيني الدوائي خاصّة، تخضع للتقنيات الفنية، وإلى شروط العمل والمآلات، وبالتمحيص يتبين أن المصلحة المرسلّة مناسبها ملائم، يقوم على قاعدة (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب)، والحديث النبوي (لا ضرر ولا ضرار)، والقواعد المشتقة منه (الضرر يزال)، و(الدفع أفضل من الرفع)، هذا من حيث الأصل، وفي حال عدم توافق الدليلين الكلي والجزئي يرجح الدليل الكلي، اعتماداً على (درء المفسد أولى من جلب المنافع)، و(الضرر العام يزال بالضرر الخاص)، و(الضرر الأكبر يزال بالضرر الأصغر)، وفي حال غلبة المفسد يمكن تطبيق قاعدة (الضرورات تبيح المحظورات) في الحالات الضرورية الخاصة الاضطرارية، بترجيح الدليل الجزئي على الكلي.

1- إن تأثير المعنى المصلحي في الحكم الشرعي ظني حين تتساوى الإيجابيات والسلبيات، وقطعي في جلب المصالح حين ترجح المنافع على المضار، وهو قطعي في درء المفسد حين ترجح المفسد المصالح، إلا في الحالات الاضطرارية، بقدر وبشكل مؤقت.

2- عدا عن أن الطب الجيني الدوائي مرتبط بدراسة الجينوم والطب الجيني الجزئي، هو من إحدى نتائج تطورها.

1. هل حان وقت إصلاح الجينات، تصريح للدكتور محمد غريب، مدرس طب الأورام بالمعهد القومي للأورام، نقله الدكتور أحمد سمير، (22 شباط 2018م)، الموقع الإلكتروني للعلم.

3- أما الحديث عن الحكم الشرعي الكلي بدلالة المصلحة المرسلة في هذه العلاجات فيمكن القول: إن الحكم الشرعي الجزئي هو حكم كل مرحلة من المراحل التي سبقت الطب الجيني الدوائي وقام عليها هذا الطب، من دراسة الجينوم والطب الجيني الجزئي، وعند اكتمال المراحل نصل إلى الطب الجيني الدوائي، أي: إلى الحكم الشرعي الكلي القائم على المصلحة المرسلة كدليل كلي، وهو قد يكون ملائماً لمقاصد الشريعة، أو غريباً عنها، وكل دليل كلي في كل مرحلة هو دليل جزئي في سياق المراحل جميعها.

4 - يدل استقراء النصوص على أن الشارع اعتبر جنس المصالح في جنس الأحكام، واعتبار الشارع جنس المصالح في جنس الأحكام يفيد ظناً قوياً باعتبار جنس المعنى المصلي الكلي المستنبط في جنس المعنى المصلي في الفرع، وإذا غلب على ظننا اعتبار الشارع لها لزم العمل بها؛ لأن المعنى المصلي في الفرع هو أثر المصلحة المرسلة، وهو المعنى المصلي المؤثر في الحكم الشرعي نتيجة توافق جنسه مع جنس المعنى المصلي الكلي المستنبط بالاستقراء والمحافظة على مقاصد الشريعة.

بالجمل فإن المعنى المصلي الذي ظهر في فروع الدراسات الجينية يدل على أنه معتبر في حفاظه على مقاصد الشريعة، وأنه على الإباحة الأصلية إن أمكن التغلب على السلبيات بتطبيق الضوابط الشرعية، وللإبقاء على المعنى المصلي مؤثراً في الحكم الشرعي إيجابياً يجب الأخذ بالأسباب.

الخلاصة

إن الوصول إلى المصلحة المرسلّة في الطب الجيني الجزئي والطب الجيني الدوائي، والاستدلال على المعنى المصلحي في الفرع، كأثر لها، هو مقصد الشارع، ومقصد الشارع العام تحقيق مصلحة الخلق في (درء المفاسد وجلب المصالح)، سواء أكانت المصلحة منصوصة أو مستنبطة، وكما وجدنا فإن الطب الجيني الجزئي والدوائي مهمان في حياة الإنسان، والأخذ بهما واجب وضروري، وإن تعثر ذلك بسبب غلبة المفاسد فعلينا الأخذ بالأسباب الإيجابية كي نتغلب على السلبيات، ونصل إلى المعنى المصلحي المؤثر إيجاباً في الحكم الشرعي، وذلك بالالتزام بالضوابط الشرعية.

إن تحقيق المعنى المصلحي في الطب الدقيق - من حيث هو أثر للمصلحة المرسلّة - إنما يعود إلى مدى إمكانية تطبيق القواعد الفقهية والأصولية، وعدم الخروج عنها، ومدى المحافظة على مقاصد الشريعة التي بنيت كل الأحكام الشرعية، والسييل إلى ذلك ملائمة جنس المعنى المصلحي في الفرع لجنس المعنى المصلحي الكلي المستنبط (علة العلة)، وذلك بعد:

1 - استقراء الأدلة الجزئية واستنباط الدليل الكلي، وهذا هو الأصل المقاس عليه.

2 - ثم قياس المعنى المصلحي في الفرع على نظيره في الأصل.

استنتاجات

استنتاجات

1. ولطالما المصلحة المرسله قاعدة أصولية لرفع الحرج، فإن المعنى المصلحي في الفرع هو أيضاً أصل في الشريعة

لرفع الحرج ولتحقيق مقاصد الشارع في الحكم الشرعي، ففي هذا البحث تبين أن كثيراً من الأمراض الوراثية

يمكن الوقاية منها، وكثيراً من الأمراض المستعصية والنادرة يمكن علاجها، وفي هذا مصلحة مرسله داخله في

مقاصد الشريعة، وأثرها (المعنى المصلحي في الفرع) إيجابي في الحكم الشرعي إذا أخذنا بالأسباب نحو ذلك،

ولن يكون ذلك إلا إذا امتلكننا الوسائل التقنية وتطبيقاتها، ولقد ظهرت أهمية المعنى المصلحي كأصل في

الشريعة؛ لأنه هو الأساس في الاستدلال المرسل على الحكم الشرعي، فمثلاً:

- رفعت الشريعة بهدف رفع الحرج العلاجات الجينية غالباً إلى مرتبة الضروريات العامة أو الخاصة
- الإجراءات الوقائية لمنع ظهور المرض مثل الفحوص الجينية قبل الزواج، ومنع زواج الأقارب، أو المقبلين على الزواج حين يحمل كلا الطرفين الجين المرضي الكامن، المسبب للمرض.
- التشجيع على إجراء الاختبارات الجينية خلال مختلف مراحل العمر للكشف عن إمكانية الإصابة بأمراض جينية وراثية

- في الحالات المرضية الاضطرارية أجازت الشريعة السمحة تخصيص النص الشرعي ومخالفته، (الضرورات تبيح المحظورات)، مثل بعض أمراض العين (التهاب الشبكية الصباغي)، أو بعض أنواع الصرع، حيث لا علاج لهذه الأمراض إلا العلاج الجيني، وتزول حالة الاضطراب بزوال الحالة المرضية وتراجعها، وهذا معنى مصلحي آخر من آثار المصلحة المرسله في رفع الحرج عن المضطرين.

2 - لقد ظهر **المعنى المصلحي** في الدراسات الجينية بسبب المناسب المرسل، الدال على علة الحكم، التي هي في الوقت نفسه دالة على **المعنى المصلحي في المناسب**، سواءً قبولاً (المناسب الملائم)، أو رفضاً (المناسب الملقى)، حسب مقاصد الشريعة، ومناسب المعنى المصلحي في الدراسات الجينية المتناولة في البحث منضبط بحيثيات المستجدة، وملائم مؤثر في الحكم الشرعي، وهو الدال على العلة - كونه علة العلة - في حفظ المصالح بشقيها حسب مقصد الشارع، وهو (المعنى المصلحي الكلي) كأثر للمصلحة المرسلة في الدراسات الجينية مهيمن على المعنى المصلحي الجزئي ومتكامل معه، وفي هذا كمال الشريعة .

3 - لقد كان أثر المصلحة المرسلة في الدراسات الجينية هو المعنى المصلحي في حالات الضرورة العامة والخاصة.

خاتمة البحث

في خاتمة البحث يمكن القول: إن ما ورد على صفحات البحث هو اجتهاد مبني على أقوال علماء قدامى ومعاصرين، تمت المحاولة لتحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه، علماً أنه يمكن تحقيق أكثر من ذلك، لكن هذا ما وفق الله تعالى إليه، والطموح هو الاستزادة من عطاءات الله مع الرضى بما كتبه لنا، والرجاء من الله أولاً ومن قرأ أن يضيف لهذا البحث زيادةً في سبيل الله، قد تضيء لنا جميعاً ولهذه الأمة، كما فعل سلفنا الصالح رضوان الله عليهم أجمعين.

1 - الدليل الكلي المستنبط منهج متكامل، حيث إن العام الاستقرائي (المعنوي) يوازي العام المنصوص
إن لم يكن أقوى منه، بسبب أن استقراء مجمل الأصول الجزئية والكلية المنصوصة يمكن أن يستدل به على دليل شرعي كلي أو عام معنوي (يمكن القياس عليه)، تعجز كلٌّ منها منفردة على الإتيان به، وهذا هو جوهر الاجتهاد بالاستدلال، والأثر الجوهرى للمصلحة المرسلّة في الدراسات الجينية هو الاستدلال على المعنى المصلحي في الفرع - عن طريق قياسه على الدليل الكلي المستنبط - ثم الاستدلال به على الحكم الشرعي.

2 - وحين تم نقل تحقيق المناط من دائرة القياس إلى دائرة الاجتهاد - حسب بعض الأصوليين - كان هدف الاستدلال المرسل بمعناه الخاص بتحقيق علة العلة، أي: المعنى المصلحي في الفرع، حيث أن التعليل بالمصلحة المرسلّة (درء المفاسد وجلب المصالح) هو قياس كلي¹، وللحفاظ على إيجابية المعنى المصلحي في الفرع علينا الأخذ بالأسباب المؤدية إلى ذلك بالالتزام بالضوابط الشرعية والمحافظة على مقاصد الشريعة، وهذه خلاصة عنوان البحث.

¹ قياس جنس المعنى المصلحي في الفرع على المعنى المصلحي في الأصل الكلي المستنبط بالاستقراء.

3 الدليل الكلي المستنبط ثابت لا يتغير ولا تنطبق عليه قاعدة (لا ينكر تغير الأحكام الفقهية بتغير الأزمنة)، كذلك القواعد الكلية والأصول الجزئية الثابتة التي يقوم عليها، فهي ثابتة لا تتغير من حيث هي حكمٌ جزئي، لكنها عاجزة - كلٌّ على حدة - على إعطاء الحكم الكلي الناجم عن استقراء معاني هذه الأصول الجزئية مجملها، والتي يقوم عليها الدليل الكلي المستنبط، القطعي الدلالة، وهذا هو الاستدلال بمعناه الخاص، أما المتغير فهو استقراء الأصول الجزئية، وهذا هو فحوى القاعدة: (لا ينكر تغير الأحكام الفقهية بتغير الأزمنة)، التي يمكن صياغتها بالقول: (لا ينكر تغير الأحكام الفقهية بتغير الأزمنة أو بتغير المستجدات أو بتغير استقراء وتواتر الأصول الجزئية)، والمستجدات الطبية التي تم تناولها المعنى المصلحي فيها هو سبب الأخذ بها أو عدم الأخذ بها، وهو متبدل بتبدل المحل (المستجدة أو الفرع)، وتواتر الجزئيات، وحسب حالات الضرورة، والمآلات، والالتزام بالضوابط الشرعية، لذا يمكن القول أيضاً: (لا ينكر تغير المعنى المصلحي - أثر المصلحة المرسلة - وبالتالي الأحكام الفقهية بتبدل حالات الضرورة وتبدل مراتب المصلحة المرسلة).

4 - إن الاجتهاد الفقهي القائم على كلا الدليلين الكلي والجزئي هو دليل على تكامل العلاقة بين المصلحة المرسلة والقياس، حيث أن الاستدلال بالمصلحة قياس كلي والاستدلال بالأصل الجزئي هو قياس جزئي، وقياس جنس المعنى المصلحي في الفرع على نظيره في الكليات المستنبطة نكون قد حققنا معنى القياس ومعنى المصلحة المرسلة في آنٍ واحدٍ في الاستدلال بأصلٍ كليٍّ على فرع خاص ، هذا الاستدلال هو الأثر الذي تتركه لنا المصلحة المرسلة في الفرع للوصول إلى الحكم الشرعي، والمناسب الملائم مؤثر ومنضبط ضمن حيثيات النازلة وضمن شروط المصلحة المرسلة، والمتغير غير الثابت هو استقراء الجزئيات التي بني عليها الدليل الكلي.

5. إن أمر تحقيق المصلحة المرسلّة يعود إلى مرحلتين¹:

- الأولى: مرحلة الاستقراء لاستنباط المعنى المصلحي الكلي ليقاس عليه أو ليعاد استقراءه.

- الثانية: مرحلة قياس جنس المعنى المصلحي في الفرع على جنس المعنى المصلحي في الدليل الكلي

(الأصل الكلي) المستنبط.

6 من وظائف الكليات المستنبطة إضافة إلى الاستدلال على المعنى المصلحي في الفرع وتحقيقه:

. أصل كلي مستنبط، أو عام معنوي استقراءى يمكن أن يقاس عليه كما يقاس على عام النصوص، فيكون

أمر إنزال الدراسات الجينية على الحكم الشرعي أيسر وأكثر شمولية وأشد دلالة، فهو أصل كلي يدل على

الفرع الخاص عن طريق الاستقراء والاستدلال المرسل

. أصل كلي مستنبط يمكن أن يشمل الاستقراء مضافاً للأصول الأخرى، للوصول إلى أصول كلية مستنبطة

جديدة، وهكذا.

- أصل كلي يؤثر في المعنى المصلحي في الفرع، الذي هو بدوره مؤثر في الحكم.

7. كما أن المعنى المصلحي أثر من آثار المصلحة المرسلّة؛ فإن للمصلحة المرسلّة آثاراً أخرى:

- تثبيت العموم من الصيغ ومن مواقع المعنى، كما قال الشاطبي.

1. كما تم سابقاً تعريف المصلحة المرسلّة (كتعريف مختار) هي: المعنى المصلحي القائم على الاستقراء والاستدلال.

- يقول الجويني: الاستدلال المرسل هو ضرورة التمسك بالمعاني الكلية والتي ترجع إلى أصول الشرع وقواعده العامة.

ويقول الغزالي: الاستدلال المرسل هو الاعتماد على المعنى المصلحي الذي يظهر في الفرع من غير استشهاد بأصل معين.

والجمع بين القولين يشير إلى مرحلتين تحقيق المصلحة المرسلّة كقياس كلي:

1 - تحقيق الدليل الكلي المستنبط بالاستقراء والمعنى المصلحي الذي يتضمنه، وهذا هو الأصل في قياس المصلحة المرسلّة.

2 - وتحقيق المعنى المصلحي في الفرع عن طريق الاستدلال المرسل (القياس الكلي)، وهذا هو الفرع في قياس المصلحة

المرسلّة.

وفي هذا تحقيق لما قاله الشاطبي معرّفاً المصلحة المرسلّة: (هي الاستدلال بأصل كلي على فرع خاص)

- إثبات أهمية التكامل بين كلا الدليلين الكلي والجزئي.

8. لقد اعتبر الاستدلال المرسل قياساً في عصر الأئمة، وتم فصل المعنيين عن بعضهما لاحقاً، ثم سمي الاستدلال المرسل مصلحة مرسل، واعتبر بعض العلماء والأصوليين المصلحة المرسله قياساً كلياً، فهل في هذا عودة إلى عصر الأئمة باعتبار كل اجتهاد قياس شرعي؟

في ختام البحث: لئن سأل سائل ما هو أثر المصلحة المرسله في الدراسات الجينية؟ يمكن القول: المصلحة المرسله لها أثر يجمع بين أثرين الأول هو المعنى المصلحة في الدليل الكلي الناجم عن عملية استقراء الأصول الشرعية الجزئية والكلية المتاحة، والأثر الثاني هو المعنى المصلحة في الفرع (المستجدة)، والمستدل به على الحكم الشرعي بعد قياسه على المعنى المصلحة في الدليل الكلي المستتب، بجامع (درء المفاسد وجلب المصالح)، مقصد الشارع العام، الواجب المحافظة عليه.

ولله الحمد

وبه كل توفيق

الفهارس:

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس الأحاديث النبوية
- فهرس الأعلام المترجمة
- فهرس المصادر والمراجع
- فهرس المحتويات

فهرس الآيات القرآنية بالترتيب القرآني

الآية القرآنية	السورة	الرقم	الصفحة
﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة 185]،	البقرة	185	60
﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ٢٩﴾	النساء	29	65
﴿مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ ٥﴾	المائدة	6	60 . 61
﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾	المائدة	32	65
﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ٥﴾ [الأنعام	الأنعام	38	42
﴿وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَّوْرُودٍ ١٩﴾	الحجر	19	79
﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ٤٩﴾	القمر	49	79

فهرس الأحاديث النبوية

الرقم	طرف الحديث الشريف	الصفحة
1	من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة	أ
2	إنما الأعمال بالنيات	أ
3	لا ضرر ولا ضرار	88 . 66
4	إن الله لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء	65
5	إن الله لم ينزل داء، أو لم يخلق داء إلا أنزل أو خلق له دواء وعلمه من علمه وجهله من جهله إلا السام، قالوا يا رسول الله وما السام؟ قال الموت	65
6	عباد الله تداووا، فإن الله تعالى لم يضع داء إلا وضع له الدواء إلا داء واحد المهرم	65

فهرس الأعلام المترجمة

(ألفبائياً) - بحسب الشهرة

اسم العلم	الصفحة
ابن أمير الحاج، شمس الدين محمد بن محمد بن الحسين الحلبي 879هـ	40
الإمام ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني 241هـ	41
البزدوي، أبو الحسن علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم بن موسى 482هـ	40

25	البهوتي، منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن إدريس 1051هـ
21	الخصاص، أبو بكر أحمد بن علي الرازي الحنفي 370 هـ
21	الجويني، إمام الحرمين، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف 478هـ
25	الزركشي، أبو عبد الله، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر 794هـ
40	السرخسي، شمس الأئمة، أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل 490/483هـ
24	السمعاني، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد 489هـ
22	الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الغرناطي اللخمي 790هـ
60	العز بن عبد السلام، عز الدين بن عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم السلمي 660هـ
27	الغزالي محمد بن محمد، أبو حامد الغزالي الطوسي 505هـ
24	الفخر الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي المعروف بابن الخطيب 606هـ
21	الكرخي، أبو الحسن عبيد الله بن الحسين بن دلال بن دهم 340 هـ
40	الكمال بن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السيواسي ثم الاسكندري 861هـ
42	الإمام مالك، أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمر بن الحارث الأصبحي 179هـ

المصادر والمراجع

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: المصادر اللغوية (بالترتيب الأبائي)

- 1- تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي محمد مرتضى الحسيني 1205هـ، الكويت، وزارة الإرشاد والأنباء، سلسلة التراث العربي، 1385هـ - 1965م.
- 2- الصحاح، الجوهري أبو النصر إسماعيل بن حماد 393هـ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطاء، ط4، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1407هـ - 1987م.
- 3- لسان العرب، ابن منظور أبو الفضل جمال الدين بن محمد بن مكرم الافريقي المصري 711هـ، دار صادر، بيروت، لبنان، 1412هـ.
- 4- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسن أحمد بن زكريا بن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط3، دار الجيل، بيروت، 1411هـ - 1991م.

ثانياً: المصادر الفقهية - الأصولية

(ألفبائياً بحسب اسم الكتاب)

- 1- أصول السرخسي، السرخسي أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل 490/483هـ، تحقيق أبي الوفاء الأفعاني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، 1393هـ - 1973م.
- 2- الاعتصام في الحوادث والبدع، الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد 790هـ، (1988م)، تقديم محمد رشيد رضا، ط:1، دار الرحمة، 1988م؛ دار النشر المكتبة التجارية الكبرى، مصر، (د. ت).

- 3- البحر المحيط في أصول الفقه، الزركشي أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الشافعي 794هـ، تحقيق د. عبد الستار أبو غدة وآخرون، ط: 2، وزارة الأوقاف والشؤون الاجتماعية، الكويت.
- 4 - بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ابن رشد الحفيد أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد 595هـ، دمشق، دار الفكر، (د. ت)
- 5- البرهان في أصول الفقه، إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني 478هـ، تحقيق عبد العظيم محمود الديب، ط: 3، دار الوفاء، 1414هـ - 1992م؛ تحقيق عبد العظيم الديب، ط: 1، الكويت، طبع على نفقة أمير الكويت، 1399هـ؛ تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط: 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1420هـ - 1999م.
- 6- تبصرة الأحكام في أصول الأفضية ومناهج الأحكام، ابن فرحون برهان الدين أبو الفداء إبراهيم بن علي ابن محمد اليعمري 799هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، (د. ت).
- 7- تحفة المسؤول في شرح مختصر منتهى السؤل، الرهوني أبو زكريا يحيى بن موسى، 773هـ، تحقيق الهادي بن حسين شلي ويوسف الخضر القيم، ط: 1، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي الإمارات، 1422هـ - 2002م.
- 8 - تخریج الفروع على الأصول، الزنجاني أبو المناقب شهاب الدين أحمد 656هـ، د. محمد أديب صالح، جامعة دمشق، مؤسسة الرسالة، (د. ت).
- 9- التقرير والتحبير شرح تحرير الكمال، ابن أمير الحاج شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد الحلبي، 790هـ، ط: 1، المطبعة المنيرية، مصر، 1316هـ.

10. تنقيح الأصول في اختصار المحصول مع شرحه، القرافي شهاب الدين أحمد بن إدريس 684هـ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، منشورات مكتبة الكليات الأزهرية، طبع دار الفكر، (د. ت)
11. التهذيب في فقه الإمام الشافعي، البغوي محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود بن الفراء الشافعي 516هـ، أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، ط: 1، دار الكتب العلمية، 1418هـ - 1997م.
12. تيسير التحرير على كتاب التحرير في أصول الفقه، أمير بادشاه محمد أمين بن محمود البخاري الحنفي 972هـ، دار الفكر، بيروت، لبنان، (د. ت).
13. الرسالة، الشافعي، محمد بن إدريس المطلبي، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، (د. ت).
14. مجموعة رسائل ابن عابدين، ابن عابدين محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الحنفي 1252هـ - 1836م، (د. ت).
15. ملذخيرة، القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس 684هـ، تحقيق محمد حجي، دار الغرب، بيروت، لبنان، 1994م.
16. الشافيات بشرح مفردات الإمام أحمد، البهوتي منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي 1051هـ - 1641م، تحقيق أ. د. عبد الله بن محمد المطلق، ط: 1، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 1327هـ - 2006م.
17. شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، الغزالي، وضع حواشيه زكريا عمرات، ط: 1، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1420هـ - 1999م؛ شفاء الغليل، الغزالي، تحقيق د. حمد الكبيسي، بغداد، 1390هـ - 1971م

18. القواعد الكبرى، العز بن عبد السلام، عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم السلمي 660هـ، تحقيق نزيه كمال حماد، عثمان جمعة ضميرية، ط:1، دار القلم، دمشق، 1421هـ - 2000.
- 19 قواعد الأحكام في مصالح الأنعام، العز بن عبد السلام، ط:1، دار البيان العربي، القاهرة، 2002م.
20. مجموع الفتاوى، ابن تيمية أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، 728هـ، ط:3، دار الوفاء، المنصورة، 1426هـ - 2005م.
21. المحصول في علم الأصول، الفخر الرازي محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري 606هـ، تحقيق طه جابر فياض، ط:3، مؤسسة الرسالة، 1418هـ - 1997م.
22. المستصفى من علم الأصول، الغزالي، تحقيق محمد بن سليمان الأشقر. ط:1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1417هـ - 1997م؛ المستصفى، الغزالي، ط:1، دار إحياء التراث العربي، (د. ت)؛ المستصفى، تحقيق د. حمزة بن زهير حافظ، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية؛ المستصفى من علم الأصول ومعه كتاب فواتح الرحموت لمحمد بن نظام الدين الأنصاري لشرح مسلم الثبوت في أصول الفقه لمحبة الله ابن عبد الشكور، الغزالي، ط:2، دار الكتب العلمية، 1403هـ - 1983م.
23. مناظرات الفخر الرازي، الفخر الرازي، تحقيق فتح الله خليف، دار المشرق، بيروت، 1966م.
24. المنحول من تعليقات الأصول، الغزالي أبو حامد محمد بن محمد الطوسي 505هـ، تحقيق محمد حسن هيتو، ط:1، دار الفكر، 1400هـ - 1980م.
25. الموافقات في أصول الفقه، الشاطبي، المقدمة الرابعة، تحقيق عبد الله دراز، دار الكتاب الحديث، القاهرة الكويت الجزائر، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1325هـ - 2004م؛ تحقيق عبد الله دراز، بيروت، (د. ت)؛ الموافقات، الشاطبي، بكر بن عبد الله أبي زيد، ط:1، دار ابن عفان، 1417هـ - 1997م.

26 - نفائس الأصول في شرح المحصول، القراني، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد المعوض، ط:1، مكتبة نزار ومصطفى الباز، 1412هـ - 1995م.

ثالثاً- المراجع الفقهية - الأصولية

(ألفبائياً بحسب اسم الكتاب)

1- الأدلة العقلية وعلاقتها بالنقلية عند الأصوليين، شحاتة منصور محمد سعيد، الخرطوم، الدار السودانية للكتب، (د. ت).

2- الاستدلال الفقهي، رشيد سلهاط، دراسة تحليلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في أصول الفقه، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم الشريعة، 1426 - 1427هـ.

3- الأسس العامة لفهم النص الشرعي، دراسة أصولية، عبد المجيد محمد السوسرة، مجلة التجديد، السنة الثالثة، العدد السادس، ربيع الثاني 1430هـ.

4- أصول الأحكام الشرعية، الفقه الإسلامي، مفاهيم ومدارس ونصوص، محمد كمال الدين إمام، ط:1، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005م.

5- أصول الفقه، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، (د. ت).

6- الأفق الضائع، دراسات في فلسفة أصول الفقه والشريعة ونظرية المقاصد، حب الله علي، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، ط:1، 1326هـ - 2005م.

7 - البدعة الشرعية، أبو المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنيأوي، ط:1، المكتبة الشاملة، مصر، 1432هـ - 2011م.

8. التجديد في علم أصول الفقه السني في العصر الحديث بين النظرية والتطبيق، محمد فتحي العتري، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، القاهرة، 1431هـ.

9. تعليل الأحكام، محمد مصطفى شلبي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1981م.

10. تيسير الأصول، حافظ ثناء الله الزاهدي، ط:2، دار ابن حزم، بيروت، 1997م.

11. الجامع لمسائل أصول الفقه وتطبيقاتها على المذهب الراجح، عبد الكريم علي بن محمد النملة، ط:1، مكتبة الرشد، الرياض، 1420هـ - 2000م.

12. حقيقة الضرورة الشرعية وتطبيقاتها المعاصرة، محمد بن حسين الجيزاني، مكتبة دار المنهاج، الرياض، 1423هـ - 2003م.

13. ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية، محمد سعيد رمضان البوطي، ط:1، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، 1393هـ - 1973م.

14 - العلاج باستخدام الخلايا الجذعية، فاطمة الزهراء كرطي، دراسة فقهية أصولية، سلسلة الأبحاث الفقهية والأصولية 2، جامعة الوادي، الجزائر، pdf.

15. العلاج الجيني آفاقه وأحكامه الشرعية، عمر بو عمرة، رسالة دكتوراه في الفقه وأصوله، معهد العلوم الإسلامية، قسم الشريعة، جامعة الشهيد حمه - لخضر الوادي.

16. العلاج الجيني للخلايا البشرية (في الفقه الإسلامي)، ابتهاج محمد رمضان أبو جزر، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والقانون، قسم الفقه المقارن، الجامعة الإسلامية، غزة، 1429هـ - 2008م.

17. الفقه الإسلامي وأدلته، وهبة الزحيلي، ط:4، دار الفكر، دمشق، (د. ت).

18- فقه إمام الحرمين، عبد العظيم الديب، إدارة التراث الإسلامي، عني بطباعته عبد الله الأنصاري، دولة قطر، (د. ت.).

19- فقه النوازل وفقه الواقع - مقارنة الضوابط والشروط، عبد المجيد قاسم عبد المجيد، بحوث مؤتمر الفتوى وإشراق المستقبل، جامعة القصيم، 20 - 21 حزيران 2013م، 1434هـ.

20- قرار مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي، رقم 203 (9/21)، (15-19 محرم 1435، 18-22 تشرين الثاني 2013م)، الوراثة والهندسة الوراثية - الجينوم البشري، الدورة الحادية والعشرين، الرياض؛ - قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 57 (8/6)، مجلة المجمع، العدد السادس.

21- القواعد الشرعية في المسائل الطبية، وليد بن راشد السعيدان، 1426هـ. pdf

22- مجلة الأحكام العدلية، مادة 39، مطبعة شاركو، (د. ت.).

23- المدخل إلى علم أصول الفقه، محمد معروف الدواليبي، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، 1955م.

24- المستجدات الفقهية في أحكام الأسرة، عمر بو عمرة، الملتقى الدولي الثاني، 15 و 16 صفر 1440-24 و 25 تشرين الأول 2018م.

25- مسائل شرعية في الجينات البشرية، عارف علي عارف القره داغي، (1432هـ - 2010م)، ط:1، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا؛ بيروت، دار الكتب العلمية، نقلاً عن جريدة المسلمون، العدد 281، 6 آب 2012م.

26- المصالح المرسله، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، المصالح المرسله، ضمن المحاضرات المطبوعة بآثار الشنقيطي، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ط1، 2003م.

27. المصالح المرسلّة وأثرها في مرونة الفقه الإسلامي، محمد أحمد بوركاب، ط:1، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، 1423هـ - 2002م.

28. المصلحة المرسلّة: دراسة في نشأة وتطور المفهوم، نعمان مبارك جعيم، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، الكويت، 1917م، مج 32، العدد 108، Pdf.

29. المصلحة المرسلّة لتقرير الأحكام الشرعية، مبارك حفيظة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم الإسلامية، تخصص شريعة وقانون، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران - السانيد، 1433 - 1434هـ.

30. مفهوم الاستدلال عند الأصوليين وتطور دلالاته، عمر المحمودي، باحث في العلوم الشرعية بالمغرب، pdf.

31. مقاصد الشريعة الإسلامية، ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد التونسي، محمد الحبيب الخوجة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، 1325هـ - 2004م.

32. المقاصد الشرعية بأصول الفقه، ابن بيه عبد الله، ط:1، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، مركز دراسة المقاصد، لندن، 2006م.

33. منهج الكشف عن الضرورة الشرعية وتطبيقاته في ضوء الواقع المعاصر، نادية رازي، أطروحة دكتوراه العلوم في الفقه والأصول، كلية العلوم، جامعة لخضر - باتنة، الجزائر، 1434. 1435هـ / 2013 - 2014م.

34. الموازنة بين المصالح والمفاسد وتطبيقاتها في الواقع المعاصر، أحمد الربابعة، دراسة في علم أصول الفقه، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، جامعة الجزائر، مج:12، عدد:1، 15 حزيران 2019م.

- 35 - نظرية المصلحة في الفقه الإسلامي، حسين حامد حسان، القاهرة، مكتبة المتنبى، 1981م؛ فقه المصلحة وتطبيقاته المعاصرة، حسين حامد حسان، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط:1، جدة، 1414هـ - 1993م.
- 36 نظرية الضرورة الشرعية حدودها وضوابطها، جميل محمد بن مبارك، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية العلوم، 1985م؛ ط:2، طباعة دار الوفاء، 1424هـ - 2003م.
- 37 نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، أحمد الريسوني، أطروحة دبلوم للدراسات العليا، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية 1409هـ - 1989م؛ سلسلة الرسائل الجامعية (1)، ط:1، هيرندن، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1416هـ - 1995م.
- 38 الوصف المناسب لشرع الحكم، أحمد محمود عبد الوهاب الشنقيطي، أطروحة دكتوراه، جامعة الملك عبد العزيز، المدينة المنورة، نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، 1415م.

المراجع الطبية

(حسب تسلسلها في البحث)

- 1- الجينوم البشري، جامعة المنيا، مصر.
- 2 - مقدمة في علم المعلوماتية الحيوية والجينومية، فصل: مشروع الجينوم البشري، أحمد منصور الزهيري، ط:1، الدقي، جامعة الزقازيق، دار النشر المكتبة الأكاديمية، القاهرة، (د. د. ت).
- 3- الجينوم البشري بين نعمة الاكتشاف ونعمة التطبيق، أ. د. سالم محمد لبيب، أ. د. النجار صبري علي، موقع منظمة المجتمع العلمي العربي، 6 كانون أول 2015م.

4. ورقة عمل بعنوان: أنماط السرطان الأكثر انتشاراً لدى المجتمعات العربية، نحو إنشاء منصة للعلاج الجيني في المنطقة العربية، إحسان المحاسنة، المؤتمر الوطني الخامس للأمراض الجينية، دبي، 27 أيلول 2014م.

5. كتاب لغة الله في خلقه - ما لم يقدم دليلاً للإيمان.

The Language of God, Francis Collins 13:978 1 84739 – 092- (1)

6. مستقبل الطب الدقيق في العالم، المؤتمر الوطني الرابع في مايو كلينيك، فلوريدا، 2015م.

Rochester and Minn, Mayo Clinic, Civic Mayo.

7. الأخلاق الطبية والحيوية، غالي محمد، النسخة الثالثة من مؤتمر القمة العالمي للابتكار في الرعاية الصحية (ويش)، كلية الدراسات الإسلامية، مركز دراسات التشريع الإسلامي والأخلاق، جامعة حمد بن خليفة،

29 30 تشرين الثاني 2016م

8. علم الوراثة الدوائي وسلامة المرضى، د. ديباك فوراً، أستاذ مساعد في الكلية الطبية بجامعة ديوك الأمريكية، د. جيفري جنسبرغ، رئيس مركز علوم الجينوم التطبيقية والطب الدقيق في الكلية الطبية بالجامعة الأمريكية، مؤتمر القمة العالمي للابتكار في الرعاية الصحية (ويش)، التي تنظمها الشبكة الصحية القيادية (LHSN)، إحدى مبادرات مؤتمر ويش، 2016م.

9. الهندسة الوراثية تنطلق من الأنابيب لتدمير البشرية، جريدة المسلمون، العدد 283، 12 تموز 1990م.

10. البحث عن الكمال البشري، مصطفى معري، مجلة عالم الفكر، عدد خاص عن الجينوم، الكويت، 1 تشرين أول 2006م.

11. الهندسة الوراثية والتقنية الحيوية، رؤية عربية، وجدي عبد الفتاح سواحل، مجلة عالم الفكر.

12. التنبؤ الوراثي، هارسيداي زولت، وهلتون ريتشارد، ترجمة د. مصطفى إبراهيم فهمي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة علم المعرفة، العدد 1430، الكويت، 1409هـ - 1988م.
13. دورة علمية، نماذج طبية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، جامعة الشارقة، كانون الأول 2017م.
14. الجينوم البشري، إيهاب عبد الرحيم، مجلة العربي، كانون الثاني 2001م.
15. اختراق طبي في علاج الأمراض الوراثية، عبد الحكيم أكمل، صحيفة الاتحاد، 23 تشرين الثاني 2017م.
16. محاضرة بعنوان (فحص جديد لمرضى السرطان - تحديد بروفيل الأورام)، بروفيسور فرحات فادي، و بروفيسور خوري فضلو، نقلته رلى معوض، جريدة النهار، 24 حزيران 2014م.
17. الفحوص الجينية لعلاج السرطان، بروفيسور خوري فضلو، رئيس الجامعة الأمريكية في بيروت، 28 شباط، 2017م، الموقع الالكتروني لجريدة النهار.
18. الفحوص الجينية لعلاج السرطان، خرق علمي جديد، بروفيسور جوزف مقدسي، رئيس الجمعية اللبنانية لأمراض الدم جريدة النهار، لبنان، 28 شباط 2017م.
19. مارسى دارنوفوسكي، كاتبة أمريكية في منظمة علم الوراثة والمجتمع، (29 تشرين الثاني 2018م)، مؤتمر القمة الدولي الثاني لتعديل الجينوم البشري المنعقد في هونغ كونغ، نقلته نهي حوا في صحيفة البيان.
20. نقطة تحول في الطب تدفع البشرية نحو المجهول، د. روبرت تروغ، مدير مركز أخلاقيات الطب الحيوي في كلية هارفرد الطبية، نقلته نهي حوا، صحيفة البيان، 10 آذار 2019م.

21. هل يقود التلاعب بالجينات العالم إلى ثورة عنصرية، إلهام محمد علي، 17 كانون أول 2016م.
22. الضغط والسكري في طريقهما إلى العلاج الجيني، طفرة جينية، أحمد يحيى، الموقع الإلكتروني البيان، 27 أيلول 2014م.
23. العلاج بالجينات آفاق مستقبلية في عالم الطب، د. موسى الخلف، مجلة عالم الفكر، أحد إصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مج: 35، العدد الثاني، 14 تشرين الثاني 2006م.
24. سؤال الجينوم، د. عبد الله بن يوسف جديع، عضو في جامعة حمد بن خليفة، مركز دراسات التشريع الإسلامي والأخلاق، موقع الأخلاق الطبية والحيوية؛ مجلة عالم الفكر، مج 35، العدد 2، 30 آب 2017م.
25. اختبارات منزلية لفحص الجينات تكشف عن مخاطر التعرض للأمراض الوراثية، جامعة كامبريدج، ولاية ماساتشوستس الأمريكية، جريدة الشرق الأوسط، العدد 14122م، 4 ذو القعدة 1438هـ - 28 تموز 2017م.
26. الطب الدقيق ورؤية 2030، د. عبد المحسن الحجيلي، كلية الطب في مدينة الملك فهد الطبية، جريدة الرياض، الثلاثاء 7 جمادى الآخرة 1440هـ - 12 شباط 2019م.
27. ابتكار علاج جديد للحالات المستعصية من سرطانات الرئة، البروفسورة ليسيا سيكو ويست، المجلة العلمية نيتشر 1 (Nature)، كما نقلته ساندي حطيم بتصريح أدلت به البروفسورة لصحيفة ديلي ميل.
28. تحديد البصمة الجينية يشكل طريقة ناجعة لعلاج السرطان، (28 شباط 2017م)، موقع جريدة الرأي.

- 29 - شيفرة الأورام السرطانية، ديفيد كراو، موقع جريدة العرب الاقتصادية الدولية، تشرين الأول 2017م.
- 30 ما قبل الزواج لأجيال سليمة من الأمراض الوراثية، تقرير لمنظمة الصحة العالمية نقلته هالة أحمد، مجلة سيدتي، الخميس 18 كانون الثاني 2016م.
- 31 ما الفرق بين الأمراض الوراثية السائدة والمتنحية، خالد منياوي، أستاذ طب الأطفال بالمركز القومي للأبحاث، الشركة المصرية للصحافة والنشر، مصر، موقع اليوم السابع الإلكتروني، 4 حزيران 2013م، صحيفة الكترونية يومية.
- 32 تصريح للدكتورة سامية التمتامي، رائدة علم الوراثة في مصر، نقلته نجوى طنطاوي، تحت عنوان: السن المناسب للإنجاب من 25 - 35 عاماً، والأخلاقيات تكفل سرية المعلومات الجينية، 29 تشرين الثاني 2018م، مقابلة مع موقع (للعلم) - Scientific American.
- 33 هل حان وقت إصلاح الجينات، د. محمد غريب، مدرس طب الأورام في المعهد القومي للأورام، نقله الدكتور أحمد سمير، 12 شباط 2018م، الموقع الإلكتروني (للعلم).
- 34 دواء سوتوراسيب يبشر بعلاج عدد من سرطانات الرئة، علي محمد السيد، 4 حزيران 2021م، الموقع الإلكتروني (للعلم).
- 35 العلاج الجيني حلم يداعب القلوب والعقول، د. أحمد سمير، 11 آذار 2018م، موقع (للعلم)
- 36 ضوء أخضر أوروبي لأول علاج جيني للأطفال، 4 نيسان 2017م، موقع سكاي نيوز الإلكتروني، أبو ظبي.
- 37 شركات الأدوية تأمل في نمو العلاج الجيني، 9 تموز 2017م، شبكة الجزيرة الإعلامية، المصدر رويترز.

- 38- لأول مرة استخدام البصمة الجينية في تحديد العلاج وتقليل الآثار الجانبية لمرضى السرطان، د. ياسر عبد القادر، أستاذ علاج الأورام بكلية طب جامعة القاهرة، مؤتمر الجمعية الدولية لأورام الثدي والنساء، 17 كانون الثاني 2017م، نقلته هدى رشوان، موقع الوطن الإلكتروني.
- 39- اكتشاف ثمانية جينات لمرضى الصرع، موقع أنا أصدق العلم، 5 كانون الأول 2017م.
- 40- علاج السرطان بطابع شخصي بناءً على الصفات الجينية الخاصة بالورم، بروفيسور بوجار، مجموعة الجيل الجديد لعلاج الأورام، موقع العربية.
- 41- فحص المواليد الجدد للأمراض الوراثية، غازي عبد اللطيف جمجوم، عكاظ جريدة يومية، السعودية، 6 آذار 2013م.
- 42- تقنية جديدة تقترب من علاج الحثل العضلي الدوشيني، فريق بحث يقوده إريك أولسون من مركز ساوث ويسترن الطبي، جامعة تكساس، 3 أيلول 2018م، موقع إم أي تي تكنولوجي ريفيو.
- 43 - وصفتك الطبية المفضلة ستكون وفقاً لخارطتك الجينية، موقع علم الوراثة والطب، سيليا لوتر بافر وجولي هانت، 4 تشرين الثاني 2015م.
- 44- المجلة العلمية نيتشر (Nature)، 30 كانون الأول 2016م، موقع أنا أصدق العلم.
- 45- فحص ما قبل الزواج، عاتكة البوريني، 16 أيار 2019م، موقع طبيب الإلكتروني
- 46 - عدم جدية الفحوص ما قبل الزواج يؤدي إلى انتشار الأمراض الوراثية في مصر، تصريح للدكتورة سميرة إسماعيل، أستاذة الوراثة السريرية بالمركز القومي للبحوث، 29 تشرين الثاني 2018م، تصريح (للعلم) Scientific American، نقلته نجوى طنطاوي.

47 - تصريح للدكتورة هويدا الجبالي، عميدة كلية الدراسات العليا للطفولة في جامعة عين شمس، والمديرة السابقة لوحدة الاكتشاف المبكر للإعاقات والأمراض الوراثية في مصر، موقع (العلم)، نقلته نجوى طنطاوي.

48- اختبارات التقصي الجيني ما قبل الولادة، الفوائد والمخاطر، د. أندريا غرينر، أخصائية الطب الجيني والأمومي في مشفى لوا الجامعي، ترجمة عمر إسماعيل اليازجي، تحرير أحمد عرب، 30 نيسان 2018م، موقع (أنا أصدق العلم).

49 - الفحص الوراثي للجينات المسببة للسرطانات بدقة، مستشفى ساميتيوت، المقالة محققة من قبل أطباء، بانكوك، تايلاند، آذار 2018م.

50- الاختبارات الجينية الوراثية، مايو كلينيك Mayo Clinic، 6 كانون الثاني 2018م.

51- العلاج الجيني، مايو كلينيك، 10 نيسان 2018م، الموقع الإلكتروني لمايو كلينيك

52 - الطب الدقيق وعلم الوراثة الدوائي، مايو كلينيك، 28 حزيران 2019م، الموقع الإلكتروني.

53- الطب الشخصي وعلم الوراثة الدوائي، مايو كلينيك، 27 أيلول 2019م، الموقع الإلكتروني.

54- طموحات الهندسة الوراثية، صحيفة البيان، 15 كانون الثاني 2017م.

55- علوم الجينوم في منطقة الخليج، إدارة النتائج العرضية من منظور الأخلاق الإسلامية، موقع مركز دراسات التشريع الإسلامي والأخلاق، pdf.

56- الطب الشخصي ما هو، منظمة المجتمع العربي، موسوعة الجزيرة، 30 آب 2018م،

<https://www.aljazeera.net>، المصدر: الموقع الإلكتروني دوتشيه فيله.

57- ما هو الجينوم البشري وأهميته، موقع المرسال، 28 كانون الثاني 2021م. 6- الطب الدقيق حقيقة أم

خيال، عاصم منصور، موقع أفكار ومواقف، 2017م.

- 58- العلاج الجيني، مكتب وزارة الطاقة الأمريكي للعلوم (برنامج الجينوم البشري).
- 59- تقنيات العلاج الجيني في ضوء مبدأ حرمة جسم الإنسان، مجد الحسين الحمداني، رنا عبد المنعم الصراف، مجلة الرافدين للحقوق، العراق، العدد 2، 2012م.
- 60- السيطرة على الجينات الثورة الوراثية المقبلة - مخاوف من استخدام الجينات، 7 آب 2016، مجلة National Geographic العربية.
- 61 - عدي عصام عويضة، العلاج بالجينات، المجلة العربية للعلوم الصيدلية، اتحاد الجامعات العربية، كلية الصيدلة، عدد تأسيسي، جامعة دمشق، دمشق، سوريا، 1996م.
- 62 - إجراء أول عملية لتعديل الجينات الوراثية للبشر، موقع ديلي ميل، 16 نيسان 2018م.
- 63- تجارب على الهندسة الوراثية في موسكو، RT-Arabic.
- 64- مشروع الجينوم البشري، موسوعة ويكيبيديا
- 65- المسح الوراثي، المجلة الأسبوعية ويب طب.
- 66- تصريح لسيلكيه شنايدر، المديرية التنفيذية في مجال الرعاية الصحية القائمة على دراسة الجينوم البشري في المعهد التقني الفيدرالي العالي في زيورخ ومستشفى جامعة زيورخ.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
أ	إهداء
ب	شكر وتقدير
د	ملخص البحث
6	المقدمة
9	أهمية البحث
10	أسباب اختيار البحث
10	حدود البحث
11	إشكالية البحث
11	هدف البحث
12	الدراسات السابقة
14	الجديد في البحث
14	منهج البحث
15	خطة البحث
20	الفصل التمهيدي: بيان حقيقة مفردات العنوان والألفاظ ذات الصلة

23	المبحث الأول: تحقيق معنى المصلحة المرسله وأثرها
23	المطلب الأول: تعريف المصلحة المرسله وأثرها المعنى المصلحي
28	المطلب الثاني: الاستدلال المرسل والمناسب المرسل
29	الفرع الأول الاستدلال المرسل
30	الفرع الثاني: المناسب المرسل
32	المبحث الثاني: المستجدات الطبية
32	المطلب الأول: الهندسة الوراثية والعلاج الجيني
33	المطلب الثاني: الطب الدقيق أو الطب الشخصي
35	المطلب الثالث: الجينوم البشري
40	المبحث الثالث: المعنى المصلحي في حجية المصلحة المرسله وخصائصها وشروطها
40	المطلب الأول: المعنى المصلحي في حجية المصلحة المرسله
45	المطلب الثاني: المعنى المصلحي في خصائص المصلحة المرسله
46	المطلب الثالث: المعنى المصلحي في شروط المصلحة المرسله
49	الفصل الأول: أثر المصلحة المرسله في الجينوم البشري والعلاجات الجينية
51	المبحث الأول: المعنى المصلحي المرسل في الجينوم البشري وتسلسله
51	المطلب الأول: إنزال الجينوم البشري على الحكم الشرعي
51	الفرع الأول: سلبات الجينوم البشري

56	الفرع الثاني: إيجابيات الجينوم البشري
57	الفرع الثالث: الموازنة بين سلبيات وإيجابيات الجينوم البشري
59	المطلب الثاني: الضروريات والمصلحة المرسلّة
59	الفرع الأول: الضروريات العامة والخاصة
61	الفرع الثاني: المعنى المصلحي الضروري
67	المبحث الثاني: المعنى المصلحي في العلاجات الجينية
68	المطلب الأول: إنزال العلاجات الجينية على الحكم الشرعي
68	الفرع الأول: سلبيات العلاجات الجينية
74	الفرع الثاني: إيجابيات العلاجات الجينية
75	الفرع الثالث: الموازنة بين سلبيات وإيجابيات العلاجات الجينية
77	المطلب الثاني: المصلحة المرسلّة والأحكام التكميلية
77	الفرع الأول: تطبيق الأحكام التكميلية
78	الفرع الثاني: المعنى المصلحي والحكم التكميلي في بعض التطبيقات
84	الفصل الثاني: أثر المصلحة المرسلّة في الطب الجيني الوقائي
86	المبحث الأول: المعنى المصلحي في الاختبارات الجينية
86	المطلب الأول: الاختبارات الجينية
87	الفرع الأول: أنواع الاختبارات الجينية

89	الفرع الثاني: متممات الاختبارات الجينية
92	المطلب الثاني: إنزال الاختبارات الجينية على الحكم الشرعي
96	المبحث الثاني: المعنى المصلحي في الطب الجيني التنبئي
96	المطلب الأول: التطبيقات السريرية للاختبارات الجينية
97	الفرع الأول: اختبارات الجينية والإجراءات الوقائية قبل الزواج وقبل الحمل
98	الفرع الثاني: الاختبارات الجينية خلال الحمل
100	الفرع الثالث: الاختبارات الجينية عند حديثي الولادة وعند البالغين
103	المطلب الثاني: إنزال الطب الجيني التنبئي على الحكم الشرعي
103	الفرع الأول: إيجابيات الاختبارات الجينية قبل الزواج وقبل الحمل
106	الفرع الثاني: حكم الاختبارات الجينية خلال الحمل
112	الفصل الثالث: أثر المصلحة المرسلة في الطب الدقيق
114	المبحث الأول: المعنى المصلحي في الطب الجيني الجزئي
114	المطلب الأول: الطب الجيني الجزئي والبصمة الوراثية للأورام
114	الفرع الأول: أهمية الطب الجيني الجزئي
115	الفرع الثاني: استطبابات البصمة الجينية الوراثية للأورام وأهم معايير فحص بروفيل الأورام السرطانية
117	المطلب الثاني: دلالة المصلحة المرسلة وأثرها المعنى المصلحي

117	الفرع الأول: المعنى المصلحي في الطب الجيني الجزئي
119	الفرع الثاني: إنزال الطب الجيني الجزئي على الحكم الشرعي
121	المبحث الثاني: المعنى المصلحي في الطب الجيني الدوائي
121	المطلب الأول: الطب الجيني الدوائي ونماذج تطبيقية
121	الفرع الأول: الطب الجيني الدوائي والنمط الجيني
122	الفرع الثاني: نماذج تطبيقية
125	المطلب الثاني: الموازنة بين سلبيات وإيجابيات الطب الجيني الدوائي
125	الفرع الأول: سلبيات وإيجابيات الطب الجيني الدوائي
128	الفرع الثاني: أثر المصلحة المرسلّة في الطب الجيني الدوائي
132	استنتاجات
135	خاتمة البحث
139	الفهارس

Research Summary

The research with the title “**The Impact of the Absolute Interest on Medical Updates**”, the research dealt with genetic studies.

In the beginning, I'd like to define the absolute interest, then define the conciliatory meaning as an effect of the absolute interest, and the authenticity of the absolute interest has been proven as original legitimate evidence capable of bringing down the legitimate ruling on the medial developments addressed, and showing the effect of that (conciliatory meaning that affects the legitimate ruling) in each of these two fields:

The genetic map of the general population (genome), genetic testing and genetic treatments of all kinds, **molecular genetic medicine, pharmacological genetic medicine and predictive medicine**, which collectively formed what is known as precision medicine, or what is called personal or individual medicine, which has made great strides towards **preventive genetic treatments** for diseases that may occur, resulting from mutations and Endogamy (inbreeding), or acquired mutations caused by environmental factors or otherwise, this precise medicine was able to treat many rare diseases, and diseases intractable to traditional medical treatments, after it enabled Scientists and made them able to find several ways to treat modified genes, after identifying many of the locations and functions of the genes, after the completion of the genetic map for the general population in 2003 AD.

Syrian Arab Republic
Damascus University – Faculty of Sharia
Department of Islamic jurisprudence and its origins



The Impact of the Absolute Interest on Medical Developments

An Applied Study

**A thesis submitted to obtain a Master's Degree in
Islamic jurisprudence and its foundations**

Prepared by:

Student: MOHAMMAD FOUAD KHATTAB

Under The supervision of Dr.

ABDUL RAHMAN ALSAADI

Associate supervision

Prof. Dr. MOHAMMAD ALI AJLOUNI

Faculty of Medicine – Damascus University

1444 هـ . 2022 م